وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢

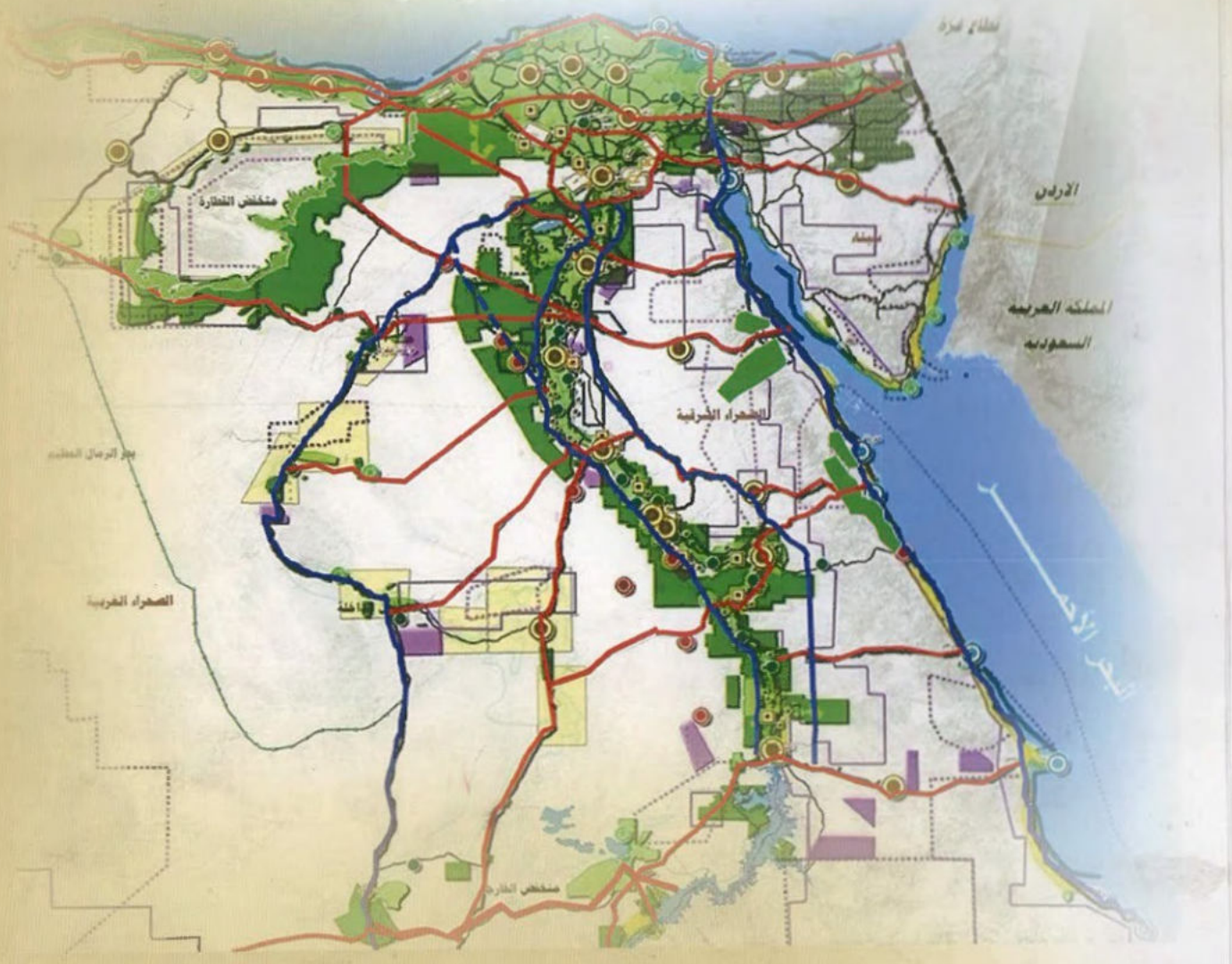

2014

الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

المخطط الإستراتيجـــي القومي للتنمية العمرانيـــة

٢٠١٤

شكـــر وتقـــدير

تباشر الهيئة العامة للتخطيط العمراني اختصاصاتها طبقا لقانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية فى رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة، وإعداد مخططات وبرامج هذه التنمية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى، ومراجعة وإقرار المخططات العمرانية على المستوى المحلى، فى إطار الأهداف والسياسات القومية والإقليمية والمحلية للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة.

وبتكليف من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية عام 2009، أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني المخطط الاستراتيجي القومي لمصر حتى عام 2052، بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط والتنمية في كل مجالاتها، ولفيف من الخبراء والأخصائيين فى كافة القطاعات والمجالات ، وتنظيم العديد من الاجتماعات وورش العمل إستمرت نحو أكثر من ثلاث سنوات لعصف الأفكار والتعرّف على الأهداف والمقوّمات والتحدّيات في إطار فكر التخطيط الاستراتيجي (أين نحن الآن؟ ماذا نرغب في الوصول إليه؟ كيف نحقق ما نصبو إليه؟) ، مما مكّن من التعرّف على القدرة التنافسية وطرح الملامح الرئيسية للرؤية المستقبلية للقطاعات التنموية ومتطلبات تحقيقها ، والتي بناء عليها تم طرح الرؤية القومية المستقبلية للتنمية العمرانية الشاملة (National Vision) ، وإعداد المخطط الاستراتيجي العمراني القومي المتوافق معها. والتي تتلخص عملياً في الإنتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة ، وكذلك الانتقال من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع "المعرفة" المعاصر ، ينعم أفراده بمستوى رفيع من جودة الحياة في مناخ ديمقراطي تصان فيه جميع حرّياتهم وحقوقهم الإنسانية ، وتتحقق معه العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع جميعها .

ويسعد الهيئة العامة للتخطيط العمرانى أن تتقدم بهذا العمل ليمثل المخطط الاستراتيجي الإطار الاسترشادي لكل خطط التنمية بأبعادها الاقتصادية والمكانية: قصيرة /متوسطة /طويلة المدى للوزارات والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ؛ مع إتاحة درجة كافية من الحرية في أداء الجهات المعنية فى المجالات والقطاعات التنموية المختلفة، لكي يعمل الجميع كفريق واحد لتحقيق أهداف تنموية واضحة ، في مراحل زمنية محددة.

وفي هذا الصدد، نتقدم بالشكر لكل من أسهم وشارك في إعداد هذا العمل، ونخص بالشكر السيد الاستاذ دكتور مهندس/ أبو زيد راجح الذى عكف على تجميع الدراسات والابحاث التى قام بها السادة الاستشاريون والخبراء وكافة المسئولين من الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة والخروج بهذا التقرير فى صورته الحالية.

تقديم

تتمثل المشكلة الكبرى لجمهورية مصر العربية فى تضاعف عدد سكانها بمعدل متزايد فى حيز مكاني ضيق محدود فى الوادي و الدلتا , وقد أدى هذا إلى مشاكل متفاقمة , منها زيادة الكثافة السكانية زيادة كبيرة و تاكل الأراضي الزراعية الخصبة و تدني مستوى الحياة فى نواحيها العمرانية و البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية , و أصبح أمراً مصيرياً لا مفر منه الإنتقال السكاني خارج الوادي و الدلتا إذا ما أردنا لمصر أن تنتقل من مجتمع الدول النامية إلى مجتمع الدول المتقدمة .

و لكي يتم هذا الانتقال المصيري من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد المنشود بهدف تحقيق التنمية و الانتشار السكاني على أسس علمية و بتخطيط سليم , وبتكليف من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية عام ٢٠٠٩. أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني **المخطط الإستراتيجي القومي لمصر حتى عام ٢٠٥٢** , محققاً لرؤى و أهداف التنمية , والتي تتلخص عملياً في الإنتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة , و كذلك الانتقال من مجتمع " تقليدي " إلى مجتمع " المعرفة " المعاصر , ينعم أفراده بمستوى رفيع من جودة الحياة في مناخ ديمقراطي تصان فيه جميع حرياتهم و حقوقهم الإنسانية , و تتحقق معه العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع جميعها .

وقد تم إعداد هذا المخطط بالتعاون مع الوزارات و الهيئات المعنية بالتخطيط و التنمية في كل مجالاتها , ولفيف من الخبراء والأخصائيين في كافة القطاعات والمجالات , وتنظيم العديد من الاجتماعات و ورش العمل إستمرت نحو أكثر من ثلاث سنوات لعصف الأفكار و التعرّف على الأهداف و المقومات والتحدّيات في إطار فكر التخطيط الإستراتيجي (أين نحن الآن؟ ماذا نرغب فى الوصول إليه؟ كيف نحقق ما نصبو إليه؟) , مما مكن من التعرّف على القدرة التنافسية وطرح الملامح الرئيسية للرؤية المستقبلية للقطاعات التنموية و متطلبات تحقيقها , والتي بناء عليها تم طرح الرؤية القومية المستقبلية للتنمية العمرانية الشاملة (National Vision) , و إعداد المخطط الإستراتيجي العمراني القومي المتفق معها .

و يمثل المخطط الاستراتيجي الإطار الاسترشادي لكل خطط التنمية بأبعادها الاقتصادية و المكانية : قصيرة / متوسطة / طويلة المدى للوزارات و المؤسسات و القطاع الخاص و المجتمع المدني , مع إتاحة درجة كافية من الحرية فى الأداء الجهات المعنية فى المجالات و القطاعات التنموية المختلفة , لكي يعمل الجميع كفريق واحد لتحقيق أهداف تنموية واضحة , في مراحل زمنية محددة

د/ عاصم عبدالحميد الجزار

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني

المحتويـــات

المقدمة

المحور الأول : رصد الوضع الحالي

(أين نحن الآن)

(١) الخصوصية المصرية

١ – الموقع وعبقرية المكان ووسطية المناخ .

٢ – إيكولوجية مصر وثنائية "الحيز المعمور" و"الحيز المهجور" .

٣ – السكان والمكان .

(٢) وصف الحيز الحالي : المشاكل والتحديات

أولاً : المجال العمراني والحضري

١ – الخلل في منظومة العمران ودلالاتها .

٢ – الخلل في منظومة الإسكان وانعكاساته الإجتماعية .

٣ – تدني مستوى الحياة الحضرية .

٤ – الإمتداد العمراني على الأراضي الزراعية .

ثانياً : المجال الإقتصادي والإجتماعي

١ – الفقر .

٢ – البطالة .

٣ – الأمية .

٤ – الإبتكارية والتنافسية الدولية .

ثالثاً : مجال الخدمات : الصحة والتعليم

١– الصحة .

٢– التعليم والتنمية .

رابعاً : مجال الموارد الحاكمة : المياه والطاقة

١ – المياه .

٢ – الطاقة .

(٣) النظام الإداري – المركزية في الإدارة

١ – النظام الإداري الحالي .

٢ – سلبيات النظام الإداري الحالي .

(٤) الطريق إلى المستقبل : مصر بين عمران الأرض السوداء وعمران الأرض الصفراء

١ - نتائج رصد الحيز المعمور الحالي .

٢ - الطريق إلى المستقبل .

المحور الثاني : الرؤى والأهداف

(ما الهدف الذي نسعى إليه)

(١) الرؤية القومية

(٢) أبعاد الرؤية

(٣) المعطيات الأساسية للرؤية وتحقيق الأهداف

(٤) أهداف التنمية

(٥) التطورات المرحلية للرؤية

١ - المرحلة العشرية الأولى (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) .

٢ - المرحلة العشرية الثانية (٢٠٢٢ - ٢٠٣٢) .

٣ - المرحلة الثالثة - المدى الطويل (٢٠٣٢ - ٢٠٥٢) .

المحور الثالث : تحقيق الرؤى والأهداف

المجال الأول : التنمية الاقتصادية

(١) التنمية الإقتصادية

١ - الأطر العامة للتنمية الإقتصادية .

٢ - أنماط التنمية .

٣ - استراتيجيات التنمية .

٤ - القطاعات الدافعة للتنمية : النمو المتوازن والنمو غير المتوازن قطاعياً ومكانياً .

٥ - الانتشار المكاني للتنمية : أقطاب النمو ومحاور التنمية وأقاليم التنمية.

٦ - أولويات تنمية الأقاليم .

(٢) الزراعـــة

١ - السياسة الزراعية .

٢ - الأراضي الزراعية والمستصلحة في الحيز الحالي وفي الحيز الجديد .

٣ - الموارد المائية وطرق الري .

٤ - المحاصيل والأعشاب التي يمكن زراعتها في المناطق الصـــحراوية والســـاحلية .

(٣) الصناعـــة

١ – السياسة الإقتصادية الصناعية .

٢ – الأنشطة الصناعية .

٣ – التوطين المكاني للأنشطة الصناعية .

(٤) السياحـــة

١ – الخدمات السياحية – وتنوع المنتج السياحي .

٢ – جنسيات السائحين والطلب على المنتج السياحي والتوزيع الإقليمي للسياحة والميزان السياحي .

٣ – تخطيط التنمية السياحية المستدامة .

(٥) التجارة والخدمات اللوجستية

<u>المجال الثاني : التنمية البشرية والاجتماعية</u>

(١) الأطر العامة للتنمية البشرية

١ – استدامة التنمية عبر الزمان لتشمل الأجيال القادمة .

٢ – التوافق الإجتماعي .

٣ – العدالة الإجتماعية .

٤ – دور الدولة والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الإجتماعية .

٥ – الفئات المستهدفة بالتنمية البشرية .

(٢)الارتقاء بمستوى الفرد

(٣) المشاركة الشعبية

<u>المجال الثالث : المقومات الأساسية للتنمية</u>

(١) الأرض

١ – الأرض : الإتساع المكاني أو الحيز المكاني .

٢ – الأرض : الموارد والثروات .

٣ – الأرض : الموقع الجغرافي .

(٢) الموارد المائية

١ – نهر النيل .

٢ – المياه الجوفية .

٣ – مياه الأمطار والسيول .

٤ – تحلية مياه البحار والأنهار والآبار .

٥ – مياه الصرف الصحي .

(٣) الطاقـــة

١ – الطاقة الشمسية .

٢ – طاقة الرياح .

٣ – الطاقة المائية .

٤ – الوقود الحيوي .

٥ – خلايا الوقود .

٦ – الطاقة النووية .

٧ – مصادر جديدة واعدة للطاقة قيد البحث العلمي.

(٤) النقـــل

١ – شبكات النقل .

٢ – أنساق النقل .

٣ – نظم النقل .

٤ – وسائل النقل .

المجال الرابع : التنمية المكانية : الأقاليم والمخطط القومي

(١) التنمية المكانية

١ – المناطق الصالحة للتنمية .

٢ – الموارد والامكانات التنموية وأماكن تواجدها .

٣ – نطاقات التنمية .

(٢)الأقاليم التنموية والتخطيطية

١ – معايير رسم حدود الأقاليم التنموية .

٢ – تحديد الأقاليم .

٣ – مجموعات الأقاليم التخطيطية .

٤ – تعديل حدود المحافظات داخل الأقاليم .

(٣) نسق التجمعات العمرانية

(٤) إعداد المخطط الاستراتيجي القومي

١ – مبادئ المخطط الاستراتيجي .

٢ – مسار المخطط الاستراتيجي .

٣ – بعض الملامح الرئيسية للمخطط الاستراتيجي .

٤ – المشروعات القومية العاجلة المطلوب تنفيذها في المرحلة العشـــرية الأولـــى (٢٠١٣ – ٢٠٢٢)

٥ – مؤشرات تحقيق برامج التنمية .

المجال الخامس : إدارة التنمية

(١) اللامركزية والإقليمية في الإدارة

١ - مصر بين المركزية التقليدية واللامركزية المعاصرة .

٢ - الأسس العامة للنظام الإقليمي .

٣ - أهداف الإقليمية .

٤ - مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية .

(٢) إدارة أراضي الدولة

١ - النظام الحالي .

٢ - سلبيات النظام الحالي في إدارة أراضي الدولة .

٣ - الإصلاح المؤسسي لإدارة أراضي الدولة .

٤ - الأرض بين الملكية العامة والملكية الخاصة .

٥ - حق الانتفاع .

(٣) الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية

١ - الجهة السيادية المشرفة على إدارة التنمية .

٢ - الجهة المعنّية بإدارة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

٣ - الجهة المعنّية بالتخطيط المكاني والعمراني .

٤ - الجهة المعنّية بإدارة الأراضي .

الملحق : المشروعات القومية العاجلة في المرحلة العشرية الأولى (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) .

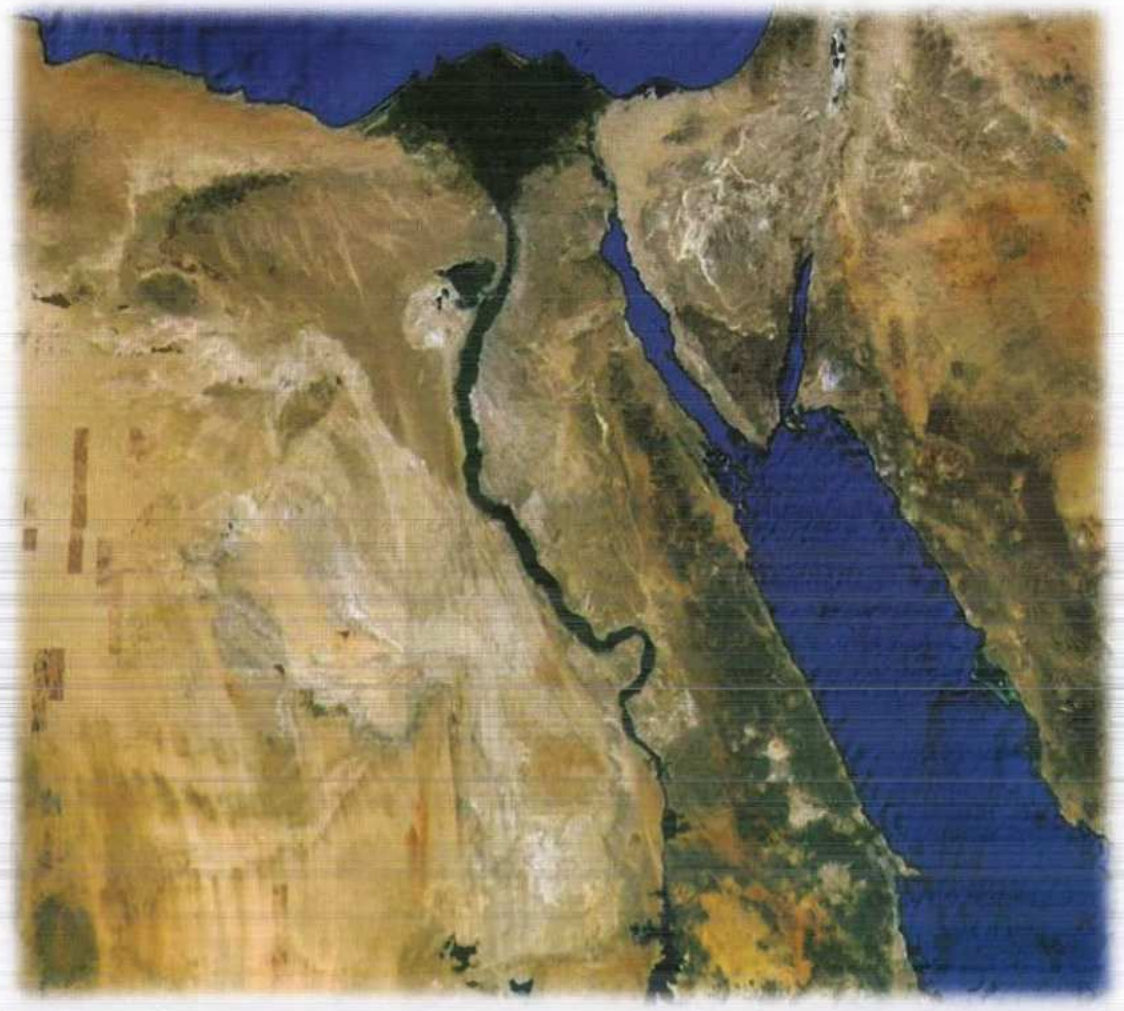

المقدمة

المقدمـة:

تتمثل مشكلة مصر الكبرى في تضاعف عدد سكانها بمعدل متزايد في حيز مكاني ضيق محدود ، بلغ درجة التشبع السكاني القصوى منذ فترة ليست قصيرة وأصبح غير قادر على استيعاب مزيد من السكان . وقد أدى هذا الضغط السكاني الكبير - والذي لم يقابله اتساع مكاني متزامن ومتناسب معه - إلى مشاكل متفاقمة في الحيز المعمور الحالي في الوادي والدلتا ، منها زيادة الكثافة السكانية زيادة كبيرة وتآكل الأراضي الزراعية الخصبة وتدني مستوى الحياة في نواحيها العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية .

بدأ التكدس السكاني منذ منتصف القرن العشرين وازدادت حدته في العقود الأخيرة . كان تعداد السكان في منتصف القرن الماضي ٢٠ مليون نسمة وازداد منذ ذلك الحين إلى ما يقرب من خمسة أضعافه ، وأصبح في الوقت الحالي حوالي ٩٠ مليون نسمة يعيشون في نفس الحيز المكاني المحدود والذي لا تتجاوز مساحته ٥.٧% فقط من المساحة الكلّية لمصر. ومن المتوقع أن يصل تعداد السكان في عام ٢٠٥٢ إلى حوالي ١٥٢ مليون نسمة ، أي بزيادة سكانية قدرها ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة .

هذا العدد الكبير من السكان الجدد يجب أن تتوفر لهم مساحات عمرانية كافية بكل ما يلزمها من مستقرات بشرية وأنشطة إنتاجية وخدمية وثقافية وترفيهية في الحيز غير المأهول خارج الوادي والدلتا في صحراوات مصر وسواحلها . هذا الانتقال السكاني إلى الحيز الجديد أصبح أمراً مصيرياً لا مفر منه إذا ما أردنا لمصر أن تنتقل من مجتمع الدول النامية إلى مجتمع الدول المتقدمة ، وتشارك مشاركة فعّالة في تشكيل الحياة المعاصرة . وسوف يعرض التقرير في محاوره الثلاثة تفاصيل هذه المشاكل والتحديات التي تواجهها مصر في الوقت الحالي .

إن مصر تقف الآن بين حيزين : حيز قديم ضاق تماماً بساكنيه واستنفدت قواه ، وحيز رحب جديد – لم يستوطن بعد إلا في أقل القليل – تتوفر فيه الإمكانات الكامنة والظاهرة الكافية لاستيعاب واستقرار الزيادة السكانية في الحاضر والمستقبل .

وبمعنى آخر فإن مصر الآن في منعطف تاريخي فاصل ، كما أنها أمام تغير جغرافي بشري شامل ، إذ عليها أن تنتقل من نظام حياة عاشته منذ الاستقرار الأول على ضفاف النيل وحتى العصر الحديث ؛ إلى حياة جديدة تختلف كلياً عن سابقتها الأولى .

فالمنعطف التاريخي يتمثل في انتهاء دورة حضارية قامت في مصر أساساً على نشاط معيشي واحد وهو الزراعة الموسمية في واد شريطي ضيق تحفه الصحراوات من الجانبين ، بقيم وتقاليد ومعتقدات راسخة استقرت في ضمير ووجدان المصريين منذ القدم وحتى الآن ، وبداية

دورة حضارية جديدة تقوم على أسس مختلفة عن الحضارة الأولى ، منها التعدد والتنوع في الأنشطة الحياتية واستخدام تقنيات علمية متقدمة في الإنتاج والخدمات مع الانفتاح المعرفي على العالم على أوسع مدى . وسوف يتولد عنها بالضرورة قيم وأعراف جديدة أكثر اتساقاً مع ضرورات زمانها ومكانها . لقد بدأت الحضارة الزراعية التي نشأت في الحيز القديم تفسح مكاناً لحضارة جديدة تولد على ارض مصر في صحراواتها وسواحلها .

أما التغير الجغرافي البشري فيتمثل في حتمية الانتقال السكاني من الحيز الحالي الذي شاخ وبدأ في التآكل إلى آفاق جديدة رحبة في صحراوات مصر الواسعة وسواحلها الممتدة شرقاً وشمالاً بطول البلاد وعرضها . وتشتمل هذه الآفاق على أقاليم تنموية واعدة مثل شبه جزيرة سيناء والساحل الشمالي الغربي والوادي الجديد .

وسوف يمتد التغير في أنماط الحياة إلى نظام إدارة المجتمع ، إذ إنه سوف يتحول من النظام المركزي الحالي الذي تهيمن فيه الحكومة المركزية هيمنة شبه مطلقة على الأقاليم والمحليات إلى نظام معاصر يتسم باللامركزية وبالمشاركة الشعبية الحقيقية .

ولكي يتم هذا الانتقال المصيري من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد المنشود على أسس علمية وبتخطيط سليم ، فقد أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني هذا المخطط الاستراتيجي القومي الشامل للتنمية العمرانية بتكليف من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية عام ٢٠٠٩ ، بهدف تحقيق التنمية والانتشار السكاني من الآن وحتى عام ٢٠٥٢ . وقد عاون الهيئة في إعداد هذا المخطط: الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط والتنمية في كل مجالاتها ، ولفيف من الخبراء والأخصائيين . وعقدت عدة ندوات لمناقشته وتبادل الرأي بشأنه ، وكذلك تم عرضه على كثير من منظمات المجتمع المدني .

وقد تبنّت الهيئة عند إعدادها لهذا المخطط منهجاً متكاملاً يهدف في الأساس إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ، وذلك بالخروج برؤية مستقبلية تحظى بتوافق مجتمعي ، وبمخطط استراتيجي عمراني يجسّد هذه الرؤية ، ويكون قابلاً للتطبيق العملي في ظل مرتكزات التنمية والمزايا التنافسية للمناطق المؤهلة للتنمية والانتشار السكاني عليها . كما اعتمدت على المنهج التشاركي ، وذلك

منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي العمراني

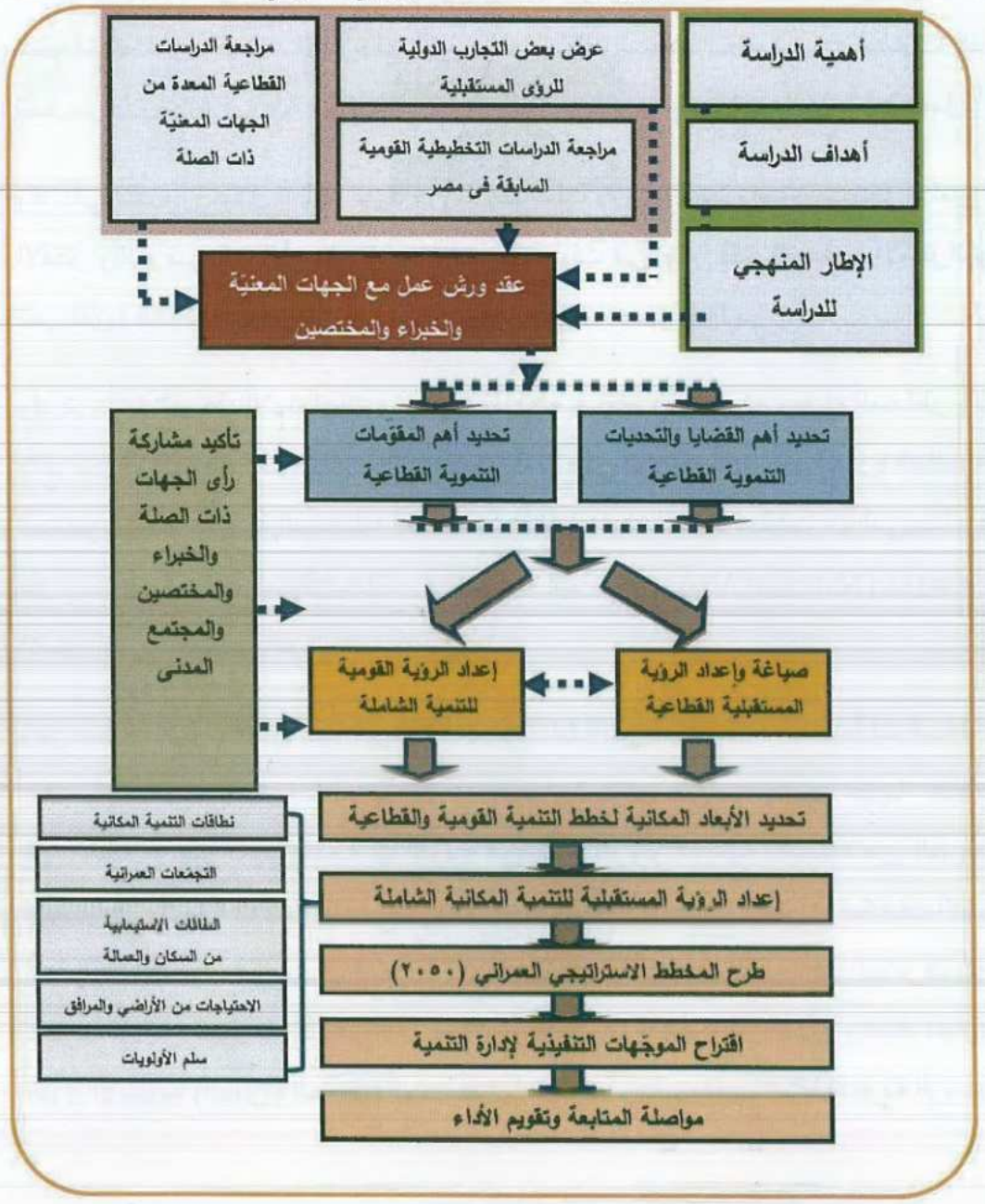

وقد وافق مجلس الوزراء على المخطط الاستراتيجيالقومي في صورته المبدئية بتاريخ ٢٠١١/٦/٩وأوصى بعرضه على أوسع نطاق ممكن حتى يحظى بتأييد مجتمعي كامل قبل إصداره في صورته النهائية .

بدعوة جميع الأطراف ذات الصلة (الوزارات والهيئات العامة - المنظمات غير الحكومية - تنظيمات قطاع الأعمال - الإدارة المحلية - الجامعات والمعاهد العلمية - ...) للمشاركة الفاعلة في تشخيص الأوضاع الراهنة ، والاتفاق على الأهداف والرؤى واستراتيجيات وخطط العمل .

وقد تأتي ذلك من خلال تنظيم عديد من الاجتماعات وورش العمل استمرت نحو عامين لعصف الأفكار والتعرّف على الأهداف والمقوّمات والتحدّيات في إطار فكر التخطيط الاستراتيجي (أين نحن الآن؟ ماذا نرغب في الوصول إليه؟ كيف نحقق ما نصبو إليه؟) .

وقد تم من خلال هذه الاجتماعات وورش العمل رصد نقاط القوى والضعف والمخاطر والتحدّيات والفرص الواعدة في إطار تحليل (SWOT) ، مما مكن من التعرّف على القدرة التنافسية وطرح الملامح الرئيسة للرؤية المستقبلية للقطاعات التنموية ومتطلبات تحقيقها ، والتي بناء عليها تم طرح الرؤية القومية المستقبلية للتنمية العمرانية الشاملة (National Vision) ، وإعداد المخطط الاستراتيجي العمراني القومي المتوافق معها .

ومن ناحية أخرى ، فقد راعت الهيئة الاستفادة الكاملة من الدراسات والمخططات السابقة والمُعدّة بواسطة الوزارات والجهات المعنيّة بعد تمحيصها والوقوف على ما لها وما عليها . هذا بالإضافة إلى الاطلاع على بعض التجارب الدولية في شأن الرؤى القومية لاستخلاص الدروس القابلة للتطبيق في الحالة المصرية ، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني وإمكانات الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال المعرفة والمعلومات والتقنيات المتقدمة ، فقد استعرضت الدراسة تجارب كل من الدول الرائدة في هذا المجال وعلى رأسها فنلندا وإيرلندا ، وكذلك تجارب بعض الدول الآسيوية (اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وماليزيا) ، وأيضاً التجربة الروسية .

هذا ويوضح الشكل التالي الخطوات المنهجية التي اتبعت في إعداد المخطط .

وقد اشتمل المخطط على ثلاثة محاور رئيسة وملحق :

❖ **المحور الأول : أين نحن الآن؟**

ويشمل رصد الوضع الحالي: الخصوصية المصرية - وصف الحيز المعمور الحالي - الإدارة الحالية للتنمية - الطريق إلى المستقبل .

❖ **المحور الثاني : ما الهدف الذي نسعى إليه؟**

يشمل الرؤى التنموية - أهداف التنمية .

❖ **المحور الثالث : كيف يمكن تحقيق الهدف؟**

ويشمل التنمية الاقتصادية ــ التنمية البشرية ــ المقوّمات الأساسية للتنمية ــ التنمية المكانية والأقاليم التخيطية ــ إدارة التنمية .

❖ **الملحق : المشروعات القومية العاجلة في المرحلة العشرية الأولى (٢٠١٣ ــ ٢٠٢٢) .**

ويشتمل هذا التقرير على موجز لتفاصيل هذه المحاور الثلاثة .

المحور الأول
رصد الوضع الحالي

المحور الأول : رصد الوضع الحالى

(أين نحن الآن؟)

(١) الخصوصية المصرية

١ - الموقع عبقرية المكان ووسطية المناخ

تقع مصر عند ملتقى القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا والتي تمثل فيما بينها الكتلة اليابسة العنلسى على سلح الأرض . ويمتد المحيط الأطلسي من خلال البحر المتوسط كما يمتد المحيط الهندي من خلال البحر الأحمر إلى قلب هذا المسطح اليابس ويلتقيان في مصر أيضاً . فكما أنها تمثل نقطة التقاء المسطحات اليابسة فهي في ذات الوقت تمثل نقطة التقاء المسطحات المائية أيضاً . أي أنها تجمع بين وسطية البر ووسطية البحر في آن واحد وبنفس المقدار ، وهذا ما تنفرد به مصر عن بقية بلاد العالم .

وقد أعطى هذا الموقع الفريد لمصر أهمية جغرافية وتاريخية وإنسانية بالغة . لقد كانت مصر – ومازالت ملتقى الطرق العالمية البرية والبحرية كما كانت ملتقى الحضارات والثقافات والأديان وفي وسط الأحداث التاريخية الكبرى في العصر القديم والعصر الوسيط والعصر الحديث . وصدق فيها وصف المقريزي لها بأنها "متوسطة الدنيا" .

يتميز مناخ مصر في وقوعه في منطقة الراحة المناخية بعيداً عن التطرف المناخي المتمثل في شدة البرودة من ناحية وشدة الحرارة من ناحية أخرى . كما يتميز أيضاً بدرجة معتدلة في كل من نسبة الرطوبة وسرعة الرياح . أي أنها تقع أيضاً في وسطية المناخ .

٢ - إيكولوچية مصر وثنائية "الحيز المعمور" و "الحيز المهجور"

- المسطح الجغرافي :

الحيز المصري القومي حيز رحب تبلغ مساحته حوالي مليون كيلومتر مربع ، وهو في مجمله شبه مربع حدّاه الشمالي والشرقي مستقيمان ، الشمالي يطل على البحر المتوسط والشرقي يطل على البحر الأحمر. وهما يفصلان ، بل يربطان، مصر بالنطاق العالمي الخارجي "العالم الغربي" شمالاً و "العالم الشرقي" شرقاً ، ولذا فإن تاريخ مصر كان على الدوام علاقة متتالية ومتبادلة بين هذين العالمين . أما في الاتجاه الجنوبي والاتجاه الغربي فتمتد الأرض امتداداً طبيعياً إلى كل من السودان

وليبيا دون فاصل جغرافي يفصل مصر عن هاتين الدولتين . والحدود بين مصر وبينهما هي حدود سياسية في المقام الأول ، وليست حدوداً طبيعية .

- **ثنائية الحيز :**

يتميز الحيز المصري بأنه يشتمل على منظومتين مكانيتين شديدتي التباين : الأولى منظومة الوادي الفيضي والثانية المنظومة الصحراوية ، ولكل منهما طبيعتها الخاصة المختلفة تماماً عن الأخرى : إحداهما زراعية خصبة محدودة المساحة تبلغ حوالي ٥.٧% فقط من مساحة مصر الكلية ومأهولة بالسكان إذ يسكنها حوالي ٩٧.٨% من مجموع المصريين . والأخرى رحبة وفي مجملها صحراوية جافة غير مأهولة ، بل شبه مهجورة . والحد الفاصل بينهما واضح تماماً يكاد يشبه الحد الفاصل بين اليابس والماء.

ويتمثل الحيز الأول المعمور في شريط ضيق من الأراضي الزراعية على جانبي نهر النيل . ويمتد هذا الشريط بطول البلاد من الجنوب إلى الشمال بانحناءات هادئة ثم ينفرج عند إقليم القاهرة في شكل مروحة مكوّنا دلتا النيل بفرعيه رشيد ودمياط . وهو أحادي النشاط القائم على الزراعه النهرية الموسمية . ويشتمل هذا الحيز على الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم ، ويتميز بتكاتف بشري شديد واستخدام مكثف لأراضيه .

أما الحيز الثاني غير المأهول فيتكون من ثلاث وحدات إيكولوجية هي الصحراء الغربية بساحلها الشمالي على البحر المتوسط ، والصحراء الشرقية بساحلها الشرقي على البحر الأحمر ، وشبه جزيرة سيناء بشكلها المثلث بين ساحل خليج العقبة شرقاً وساحل خليج السويس غرباً وساحل البحر المتوسط شمالاً . وهذا الحيز يشتمل على أقاليم تتفاوت فيما بينها بيئياً وإيكولوجياً من منخفضات وهضاب ومرتفعات وسواحل . كما أنها تتسم بتعدد إمكاناتها الظاهرة والكامنة والتي يمكن أن تقوم عليها أنشطة تنموية متعددة : صناعية وزراعية وسياحية وخدمية قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال القرن الحالي . أي أنها تمثل الامتداد الحيوي الطبيعي للحيز الأول في الوادي والدلتا بعد أن ضاق بساكنيه وأصبح غير قادر على استيعاب مزيد منهم .

وتبلغ مساحة هذا الحيز حوالي ٩٤% من مساحة مصر كما سبقت الإشارة إليه وباستيطان سكاني محدود للغاية يكاد لا يذكر .

- ثنائية الحضارة والعمران :

قامت الحضارة المصرية القديمة في "الحيز المعمور" نتيجة التحدي الكبير الذي واجه المصري القديم في ترويض النيل وتهيئة الوادي والدلتا للزراعة . وليس أمام المصري الحديث من بديل إلا التوجه نحو "الحيز المهجور" بعد أن ضاق به الحيز المعمور، وسوف تقام الحضارة المصرية الحديثة على التحدي الكبير الذي يواجه المصري الحديث في ترويض الصحراء . وهي ولا شك أكثر ضراوة من النيل ولكن التقنيات الحديثة تجعل من المصري المعاصر أكثر قدرة على مواجهة هذا التحدي من أسلافه القدماء . هذا إذا ما قرسنا ان المسارات إنما هي وليدة التحدي كما ذهب المؤرخ أرنولد توينبي في تأويله للتاريخ .

وهكذا يبدأ المصريون دورة حضارية جديدة بعد أن أوشكت دورة حضارتهم الأولى على الانتهاء ، وفي ظل حضارتهم الزراعية الأولى تشكّل النسق العمراني حسب طبيعة الحياة الزراعيةٍعلى جانبي نهر النيل . وسوف يتشكل العمران الجديد حسب طبيعة الحياة الجديدة في صحراوات مصر وسواحلها بأنساق تختلف كثيراً عن النسق التقليدي القائم كما سيأتي ذكره فيما بعد .

- مركز ثقل العمران :

إن الشكل الفريد شبه الخطي لوادٍ زراعي ضيق يسير من الجنوب إلى الشمال ؛ وسط صحراوات جافة على جانبيه ثم انفراجه مكوّناً دلتا النهر ؛ قد حدد بصورة دائمة ونهائية مركز الثقل للمكان المصري وذلك عند تلاقي الوادي بالدلتا في إقليم القاهرة . وبذا أصبح هذا الإقليم الأوسط هو الإقليم الحاكم منذ فجر التاريخ وحتى الآن . كما أن الاعتماد الكلي على نهر واحد لبلد زراعي قد أضاف بعداً آخر لأهمية هذا الإقليم وهو السيطرة والهيمنة على مصر بكاملها .

وفي الأحقاب الأخيرة صار هذا الإقليم ليس فقط مركز الثقل الإداري والسياسي ، بل أيضاً مركز النشاط التجاري والصناعي والمهني والتعليمي على المستوى القومي . وأصبح بذلك شديد الجاذبية للهجرة الداخلية حتى تحول في النهاية إلى مستودع ضخم للسكان وللنشاطات المعيشية بأنواعها المختلفة ، وصار له تأثير طاغ على بقية الأقاليم الأخرى .

ولكن إذا ما تم تعمير الحيز الجديد في الأقاليم الصحراوية والساحلية ؛ فإن الإقليم القاهري في وسط الحيز الحالي سوف يفقد مركزيته المفرطة وثقله الحضري الكبير . وسوف تنتشر مراكز ثقل

جديدة على أقاليم التنمية المختلفة . أي تتحول مصر من دولة شديدة التمركز إلى دولة لا مركزية في إدارتها وفي تنميتها .

٣ - السكان والمكان

- التوزيع المكاني للسكان

تعاني مصر تفاوتاً كبيراًفي التوزيع المكاني للسكان وذلك على محورين : المحور الأول يتمثل في التركز الشديد للسكان في الحيز المعمور الحالي في الوادي والدلتا ؛ إذ تبلغ نسبة السكان فيه ٩٨.٢% من مجمل سكان مصر . أما بقية السكان ونسبتها ١.٨% فقط فتعيش خارج الوادي و الدلتا موزّعة كالآتي : ٠.٧% في الصحراء الغربية و٠.٤% في الصحراء الشرقية و٠.٧% في سيناء وذلك كما هو مبين في شكل رقم (١/١) .

أما المحور الثاني للتفاوت في التوزيع المكاني للسكان فيتمثل في أن المحافظات الشمالية يسكنها ٨٢% من السكان . أما المحافظات الجنوبية (وهي أكثر من نصف مساحة مصر) فيسكنها ١٨% فقط . وتشتمل المحافظات الشمالية على شمال الصعيد والدلتا وسيناء والجزء الشمالي من الصحراء الغربية . أما المحافظات الجنوبية فتشتمل على محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان و الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية ومحافظة البحر الأحمر .

أي أن التفاوت السكاني الشديد يتمثل في الاتجاهين : الطولي من ناحية (بين الحيز المعمور والحيز الخالي) ، والعرضي من ناحية أخرى (بين شمال مصر وجنوبها) كما هو مبين في شكل رقم (٢/١) .

- الاتزان المفقود بين السكان والمكان

كان هناك شبه اتزان تاريخي بين عدد السكان وبين مساحة الحيز المأهول في مصر منذ بدأ الاستقرار على ضفاف النيل وحتى العصر الحديث . إذ كان عدد سكان مصر خلال تاريخها الطويل وحتى بداية القرن التاسع عشر حوالي ثلاثة ملايين نسمة يعيشون على مساحة تبلغ حوالي مليوني فدان من الأراضي الزراعية . وكانت هذه النسبة بين عدد السكان ومساحة مجالهم الحيوي ثابتة تقريباً خلال تاريخ مصر الطويل وحتى بداية القرن التاسع عشر . وخلال المائة والخمسين سنة التالية أي حتى منتصف القرن العشرين زاد عدد السكان إلى ٢٦ مليون نسمة ، وزادت مساحة الأرض المنزرعة إلى ٦ ملايين فدان مع زيادة كبيرة رأسية وتنوع في إنتاجيتها . أي أن الزيادة

السكانية خلال هذه الفترة صاحبتها زيادة مكانية بنفس النسبة تقريباً . وبتعبير آخر فإن الزيادة السكانية واكبها بنفس المعدل اتساع مكاني ، وسار الاثنان معاً في تناسق وتوافق .

ولكن الأمر اختلف تماماً بعد منتصف القرن العشرين وحتى الآن ، أي خلال الستة عقود الأخيرة ، فقد اختل الاتزان السكاني والمكاني اختلالاً كبيراً . إذ إن عدد سكان مصر زاد من ٢٦ مليون نسمة إلى حوالي ٧٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ وإلى أكثر من ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحالي . أي إلى ما يقرب من أربعة أضعاف ما كان عليه من قبل ، ولم يواكب هذه الزيادة المضاعفة في هذه الفترة القصيرة زيادة مكانية مناسبة في الحيز العمراني ، بل واكبها تآكل سكاني شديد الخطورة داخله . إذ إن المساحة المنتحة في هذا الحيز قد تناقصت بدرجة كبيرة – بمقدار الثلث تقريباً - نتيجة للامتدادات البنائية المستمرة للمدن والقرى على الأراضي الزراعية المحيطة بها . أي أن النمو السكاني المتزايد قد تم خلال هذه الحقبة داخل النطاق الثابت للحيز الحالي ، وأصبح الوعاء المكاني يحتوي على ما يقرب من أربعة أضعاف ما كان يحتويه من السكان قبل ستين عاماً

ويمثل منتصف القرن العشرين النقطة الحرجة التي بلغ عندها الاتزان بين الإنسان والمكان منتهاه ، والتي بعدها بدأ المكان يضيق تدريجياً بساكنيه إلى حد الاختناق . ومع الانفجار السكاني على حيز مكاني يتآكل ، ذي قاعدة تنموية أحادية ، بدأت مصر ولأول مرة في تاريخها تفقد الاتزان بين الإنسان والمكان بدرجة خطيرة ، وأصبح هذا الخلل المكاني السكاني يهدد وجود مصر ذاته . والجدول رقم (١/١) يوضح تطور نمو السكان وما يناظره من تطور في مساحات المعمور المصري والأراضي الزراعية خلال الفترة من ١٩٢٩ وحتى عام ٢٠٠٦ . كما يوضح الشكل رقم (٣/١) النمو السكاني المتوقع خلال الأربعين عاماً القادمة حتى عام ٢٠٥٢ .

والأمر كان يمكن أن يكون هيناً على مصر إن تمت مواجهة الزيادة السكانية بتوفير حيز مكاني متناسب معها مع بدايات هذا النمو الكبير في منتصف القرن العشرين ، لكي يسير النمو السكاني والامتداد المكاني في تزامن وتناسق . ولكن التباطؤ في توفير مثل هذا الحيز أدى إلى تفاقم المشاكل الحياتية في الحيز القديم ، مما يتطلب من الدولة الآن ليس فقط إقامة حيز مكاني جديد لاستقبال الزيادة السكانية، بل أيضاً حل مشاكل الحيز الحالي التي تزداد خطورة وتفاقماً يوماً بعد يوم . وهذا يعني زيادة الأعباء الملقاة على كاهل الدولة زيادة كبيرة في الوقت الحاضر .

وليس أمام المصريين الآن – إذا ما أرادوا استمرار حضارتهم – إلا الخروج إلى آفاق جديدة رحبة خارج واديهم . وهذا الحيز الجديد بمساحاته الشاسعة وبإمكاناته الكبيرة المتنوعة قادر تماماً على استيعاب الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية المتوقعة إذا ما أعِدَّ له التخطيط الاستراتيجي القومي

السليم لتنميته تنمية شاملة ، وأحسن إدارة هذه التنمية . ويمكن في هذه الحالة أن تستعيد مصر الاتزان المفقود بين الإنسان والمكان .

مما سبق يتضح أن الانتقال من الحيز الحالي في الوادي والدلتا إلى آفاق جديدة في صحراوات مصر وسواحلها أصبح أمراً مصيرياً بالنسبة لمصر والمصريين . ويعني في حقيقة الأمر إقامة حياة جديدة بكل مقوماتها لمجتمع جديد .

جدول رقم (١/١)
تطور نمو السكان ومساحات المعمور المصري والأراضي الزراعية

السنة	السكان (بالمليون نسمة)	المساحة (مليون فدان)	
		المعمور المصرى	الأراضى الزراعية
١٩٢٩	١٤.٥	٨.٢٦	٥.٦١
١٩٦١	٢٦.٥	٨.٤٧	٥.٩٧
١٩٨٢	٤٣.٤	١١.٣٩	٦.١٦
٢٠٠٠	٦٣.٩	١٣.٧٨	٨.٣١
٢٠٠٦	٧٢.٦	١٤.٥٨	٨.٥١

المصادر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – تعداد السكان عام ٢٠٠٦، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – قطاع البحوث والدراسات والتخطيط الإقليمى، دراسة تآكل الأراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر (يناير ٢٠٠٧).

شكل رقم (١/١)
التوزيع الإقليمي للسكان على مسطح الأراضي المصرية

التركز السكاني في الدلتا ووادي النيل والمناطق المتاخمة بكثافة ٧,٢ فرد/ فدان
(٩٨% من جملة السكان على مساحة ٤.٦ % فقط من مساحة الجمهورية)

هامشية الاستقرار البشرى بالمحافظات الصحراوية بكثافة ٠,٤٤ فرد/فدان
(٢% من جملة السكان موزعين على باقى المساحة)

توزيع السكان

المسطح المكانى

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ - وصف مصر بالمعلومات – الاصدار السابع – مارس ٢٠٠٧

شكل رقم (٢/١)
تركز ٨٢% من سكان مصر في المحافظات الشمالية

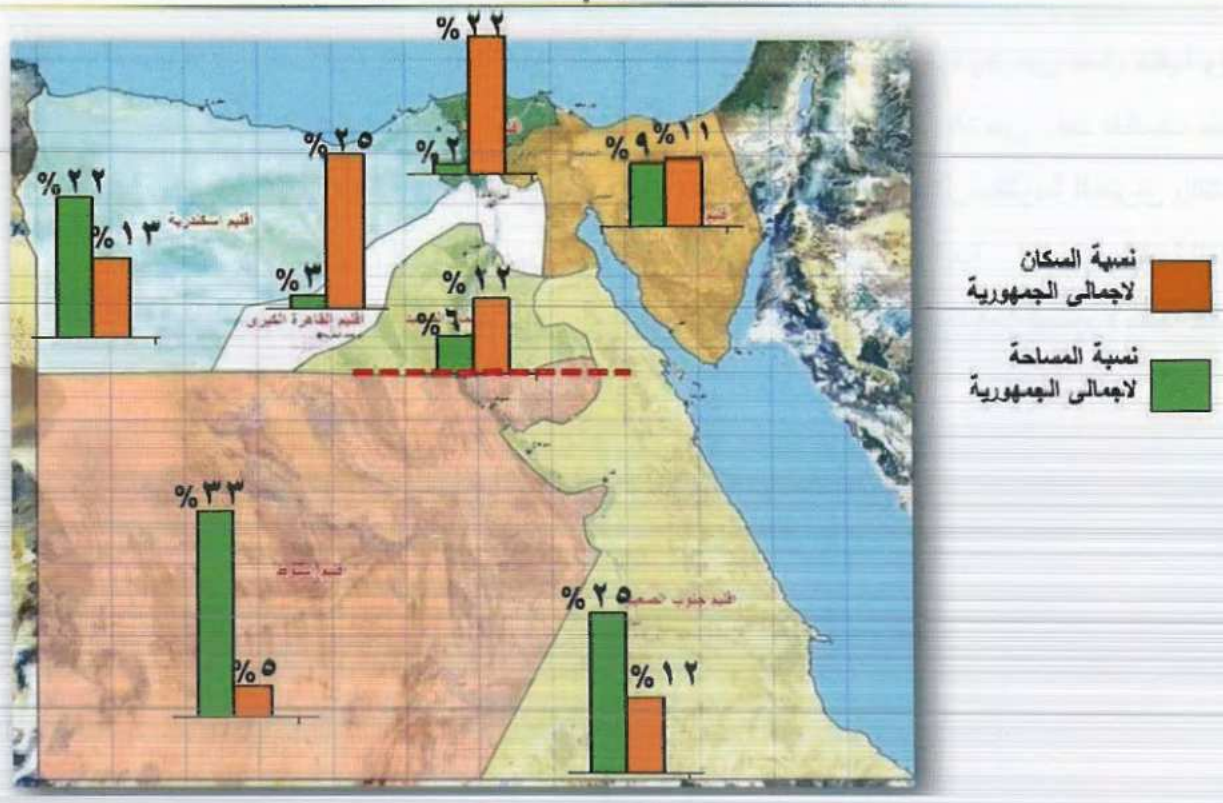

شكل رقم (٣/١)
تضاعف السكان خلال الـ ٤٠ عاماً القادمة

خفض معدل النمو السكاني ليصل الى ١.٣% كأحد أهم البرامج القومية المطلوب تبنيها خلال المرحلة القادمة بحيث يصل عدد السكان ١٥٢.٣مليون نسمة مع العمل على توفير فرص عمل تقدر بنحو ٥٣ مليون فرصة

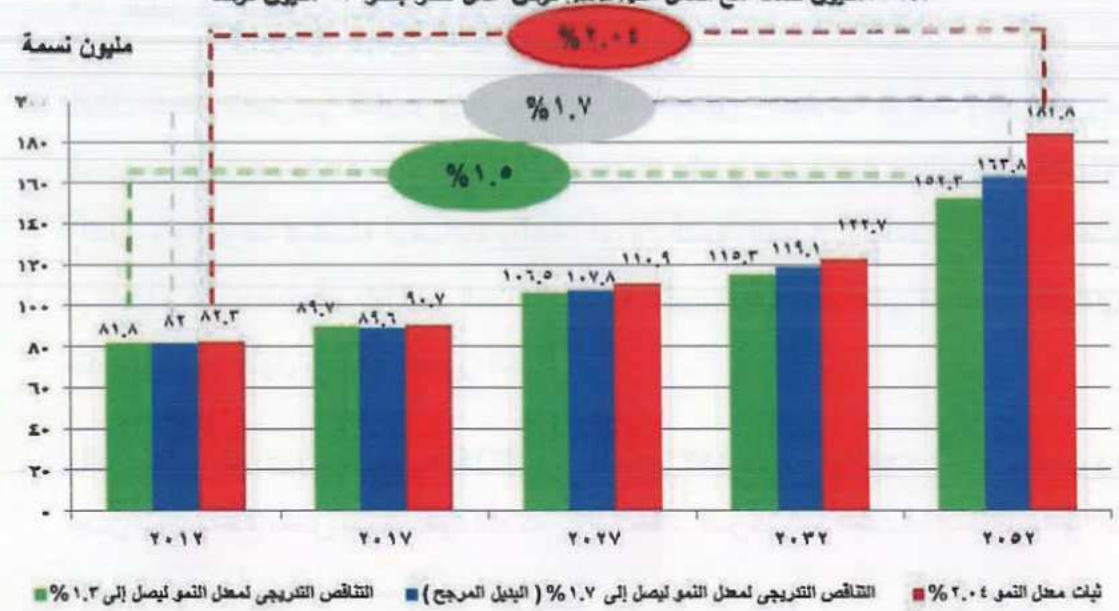

استمرار معدل النمو السكاني علي ما هو عليه حالياً (٢.٠٤% سنوياً) سيؤدي الي عدد سكان ١٨٤ مليون نسمة تتطلب توفير أكثر من ٦٠ مليون فرصة عمل

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – وزارة التنمية الاقتصادية

(٢) وصف الحيز الحالى : المشاكل والتحديات

مع الزيادة السكانية الكبيرة في الحيز الحالي دون أن يقابلها زيادة مكانية وفرص عمل كافية وإدارة رشيدة للتنمية تتسم ببعد النظر ووعي كامل بالأبعاد الحقيقية لمشاكل الوطن ، فقد تفاقمت مشاكل مصر في الحقبة الأخيرة تفاقماً كبيراً من حيث التكدس السكاني واختلال منظومة العمران والتدهور البيئي وتدني مستوى الحياة الحضرية والتآكل السريع للأراضي الزراعية – وهي المساحة المنتجة في هذا الحيز – وغيرها من المشاكل . وأصبح الحيز الحالي يسير في تدهور بصورة مقلقة للغاية ، مما يهدد الوجود المصري ودور مصر الحضاري تهديداً خطيراً .

وتتلخص هذه المشاكل والتحديات في أربعة مجالات رئيسة:

- **المجال العمراني والحضري .**
- **المجال الاقتصادي والاجتماعي .**
- **مجال الخدمات: الصحة والتعليم.**
- **مجال الموارد الحاكمة (المياه والطاقة) .**

أولاً : المجال العمراني والحضري

١ - الخلل في منظومة العمران ودلالاته

يتمثل النسق العمراني المصري تاريخياً في منظومتين : منظومة الريف (القرى) ومنظومة الحضر (المدن) . وقد اختص الريف بالإنتاج الزراعي بينما اختص الحضر بأنشطة الإدارة والتجارة والحرف المتصلة اساساً بالزراعة . اي أن النسق العمراني بأكمله ، بريفه وحضره ، قد تم تشكيله حسب طبيعة ومتطلبات الحياة الزراعية النهرية الموسمية التي قامت في الوادي والدلتا منذ الاستقرار الأول وحتى العصور الحديثة .

وقد ارتبطت القرى والمدن في هيكل إداري راسخ ؛ تحدّدت فيه علاقات القرى بالمدن وعلاقات المدن بعضها مع بعض بمستوياتها الثلاثة : "المدينة – المركز" و "المدينة – الإقليم" و"المدينة – الدولة" كما سيأتي ذكره تفصيلاً فيما بعد .

استمر هذا الاتزان العمراني شبه ثابت منذ إنشاء الدولة القديمة وحتى نهاية الدولة العلوية في منتصف القرن العشرين . ومنذ ذلك الحين استجدت على الساحة المصرية مستجدات اقتصادية

واجتماعية وسكانية عجز النسق العمراني التقليدي عن احتوائها . فقد تجاوزت في حركتها المتسارعة هذا النسق دون أن ينظم مساراتها تخطيط شامل : قومي وإقليمي ومحلي يسعى إلى تحقيق أهداف قومية واضحة .

لقد أدت هذه المتغيرات ، التي سارت بدون تخطيط أو توجيه ، إلى نمو عشوائي مشوّه للعمران يتمثل فيما يلي:

- تراجع الصبغة الزراعية التقليدية للريف . فقد أخذت القرى بمظاهر التحضّر دون أن يكون لديها المقوّمات الأساسية التي تقوم عليها الحياة الحضرية السلمية ، وهذا ما يسمى "بتحضر الريف" . بينما أدت الهجرة البشرية الكبيرة من الريف إلى الحضر – ليس بدافع عوامل جذب في الحضر بقدر ما هي عوامل طرد من الريف – إلى أن تحملت المدن عبئاً سكانياً كبيراً دون توفر فرص عمل كافية لهؤلاء المهاجرين الجدد . وقد نتج عن ذلك "تريّف الحضر" وعلى الأخص في الأحياء العشوائية بالمدن .

- أمام عجز القوانين ولوائح البناء المنظمة للعمران عن اللحاق بالمتغيرات المتسارعة ، فقد تم نمو المدن أفقياً ورأسياً في أغلب الأحيان خارج هذه القوانين واللوائح نمواً مشوّهاً . وفقدت المدن بذلك عنصراً أساسياً من عناصر جودة الحياة الحضرية ، وهو ما يطلق عليه "بالتنسيق الحضري Urban Harmony" . وأصبح التلوّث البصري أحد السمات الواضحة للمدينة المصرية ، بجانب التلوّث السمعي والتلوّث البيئي .

- النمو العشوائي بصورة متزايدة . فقد تمكنت ظاهرة النمو العشوائي من بنية العمران المصري المعاصر . ولم تعد ظاهرة استثنائية يمكن احتواؤها وعلاجها ، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى . فأصبحت بذلك حقيقة قائمة وُجدت لتبقى ، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية خطيرة . ويعيش في المناطق العشوائية ما يزيد على ١٦ مليون نسمة ، وهي حالياً في ازدياد مستمر دون توقف .

- طغيان البؤرة القاهرية على المنظومة العمرانية بأكملها وسيطرتها شبه الكاملة على العمران المصري مدنه وقراه بصورة قل أن نجد لها مثيلاً في دول العالم الأخرى . إذ يبلغ سكان القاهرة الكبرى خُمس مجموع السكان ، وتستحوذ وحدها على ما يقرب من ٤٠% من مجموع الاستثمارات ، وتحتوي على أكثر من نصف الخدمات الاجتماعية على المستوى القومي مثل الصحة والتعليم – وعلى الأخص التعليم العالي – والبحث العلمي والخدمات الثقافية . كما أنها تقع في قلب شبكات النقل القومي والإقليمي .

- عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعي المعترف به في علم العمران . فمن الملاحظ وجود تفاوت كبير بين المراكز الحضرية الكبرى وبين المدن الكبيرة التي تمثل عواصم المحافظات وبين المدن المتوسطة عواصم المراكز والمدن الصغيرة من حيث أعداد السكان وحجم فرص العمل والخدمات الحضرية ، مما أدى إلى تباعد هذه الشرائح من المدن وعدم التناسق فيما بينها .

لقد أدى الاختلال العمراني إلى استئثار الشرائح الكبرى من المدن بالإمكانات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية خصوصاً المتميزة منها مثل الجامعات والمستشفيات التخصصية ، وحرمان سكان المدن المتوسطة والمدن الصغيرة من مثل هذه الإمكانات ، أي إلى تفاوت كبير في الفرص والخدمات بين سكان شرائح هذه المدن .

٢ - الخلل في منظومة الإسكان وانعكاساتها الاجتماعية

قد تكون مؤشرات الإسكان أكثر المؤشرات وضوحاً للدلالة على التفاوت البالغ بين شرائح المجتمع وعدم التقارب والتجانس الاجتماعي . وفيما يلي بعض هذه المؤشرات:

- استشراء الإسكان المشوه . لم تعط الدولة خلال العقود الأخيرة الاهتمام الكافي والواجب لإسكان الشرائح الدنيا من المجتمع - والتي تمثل ما يقرب من نصفه – مما اضطرها إلى أخذ الأمر بيدها وإقامة الإسكان العشوائي خارج النظام العام للدولة . وهذا النوع من الإسكان يمثل بيئة عمرانية بالغة التردي ، كما تنقصه المرافق والخدمات الاجتماعية اللازمة للحياة الحضرية في حدها الأدنى . كما قامت هذه الشرائح بالسكن فيما يسمى بالإسكان الجوازي ، أي بالسكن في أماكن غير معدة أصلاً للسكن مثل أحواش المساجد والأماكن الأثرية وغرف الأسطح والعشش الخشبية المقامة في أزقة وفراغات الأحياء الشعبية . كما يشمل الإسكان الجوازي سكن أسرة كاملة في غرفة واحدة ، وتشارك غيرها من الأسر في دورة مياه واحدة ، كما يشمل أيضاً إسكان المقابر . وتبلغ نسبة الأسر التي تسكن هذا النوع من الإسكان حوالي ٢٠% من مجموع الأسر الحضرية . وتحتاج هذه الشرائح من المجتمع إلى ما يزيد على ٣ ملايين وحدة سكنية في الوقت الحالي لتلبية احتياجاتها من السكن .

- يقابل الإسكان المشوه ، الإسكان فوق المتوسط والإسكان الفاخر الخاص بالشرائح العليا من المجتمع . وقد تم إشباع حاجة هذه الشرائح من إسكان دائم وإسكان موسمي ، بل وأصبح

لديها فائض يمثل مخزوناً سكنياً راكداً يقدر بحوالي ٣ ملايين وحدة سكنية مغلقة غير مستخدمة حسب تعداد ١٩٩٦ ، وبحوالي ٥ ملايين وحدة في تعداد ٢٠٠٦ .

مما سبق يتضح أن الإسكان المصري ينقسم إلى منظومتين منفصلتين ومتباينتين ، تدور كل منهما حول بؤرة اجتماعية خاصة بها : الأولى خاصة بالشرائح الدنيا والأخرى خاصة بالشرائح العليا . وهاتان البؤرتان في تباعد مستمر ، وقد زادت المسافة بينهما زيادة كبيرة وعلى الأخص خلال العقدين الأخيرين . وهذه الظاهرة الإسكانية تؤكد وجود انفصام حاد في الوقت الحاضر في المجتمع المصري بين شرائحه الدنيا من ناحية وشرائحه العليا من ناحية أخرى ، أي بين ما يمكن أن نسميه مجتمع "الندرة" ومجتمع "الوفرة" .

ومن الجدير بالذكر أن الإسكان يمثل عنصراً أساسياً من عناصر العمران ، فهما مرتبطان أشد الارتباط ، فإذا صلح العمران صلح الإسكان وإذا فسد العمران فسد الإسكان .

٣ - تدني مستوى الحياة الحضرية

يعاني الحيز الحالي تدنياً في مستوى الحياة الحضرية ؛ ويتمثل ذلك فيما يلي:

- **زيادة الكثافة السكانية** : تبلغ مساحة الحيز المعمور المصري حوالي ٥٠ ألف كيلو متر مربع ، ويبلغ تعداد مصر في الوقت الحالي حوالي ٩٠ مليون نسمة . أي أن الكثافة السكانية على المسطح المأهول تبلغ حوالي ١٨٥٠ نسمة على الكيلو متر المربع ، وهي من أعلى نسب الكثافات في العالم . وتتفاوت الكثافات السكانية في المحافظات المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٢/١) وفي الخريطة رقم (١/١) ، إذ تبرز الكثافات العالية بصفة خاصة في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ومحافظات الدلتا التي لا يتوفر بها ظهير صحراوي للامتداد مثل محافظة الغربية ، بينما تنخفض الكثافة السكانية نسبياً في بعض المحافظات الأخرى وعلى الأخص المحافظات الحدودية .

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة التكدس السكاني في الحضر ارتفاعاً كبيراً ، إذ بلغت الكثافة السكانية في القاهرة حوالي ٣٦ ألف نسمة في الكيلو متر المربع حسب تعداد ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت إلى حوالي ٤١ ألف نسمة في تعداد ٢٠٠٦ ، بينما تتراوح هذه الكثافة في العواصم الأوروبية ما بين ٨-١٢ ألف نسمة . أي أن كثافة القاهرة تبلغ حوالي خمس مرات نظيراتها في العواصم الغربية . (وفي

بعض أحياء القاهرة تصل الكثافة السكانية إلى ١٠٠ ألف نسمة في الكيلو متر المربع مثل حي باب الشعرية) . وهذا التكدس البشري الشديد له أثره البالغ على المستوى العام لجودة الحياة الحضرية .

جدول رقم (٢/١)
الكثافات السكانية لبعض محافظات الجمهورية ٢٠٠٦

المحافظات	الكثافة السكانية الصافية
القاهرة	٤٠٨٩٠
الجيزة	٥٢٧٠
البحر الأحمر	٤٠٥٠
القليوبية	٣٩٥٠
الإسكندرية / الغربية / أسيوط / سوهاج	٢٥٠١ - ٧٠٠٠
دمياط / بنى سويف / المنيا / قنا / الأقصر	٢٠٠٠ - ١٥٠٠
الدقهلية / المنوفية / الفيوم / الشرقية / أسوان	١٥٠٠ - ١٠٠٠
البحيرة / مطروح / كفر الشيخ / بورسعيد / السويس / الإسماعيلية / شمال سيناء / جنوب سيناء / الوادى الجديد	أقل من ألف

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٦ – وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الخامس، مارس ٢٠٠٢ والإصدار السابع، مايو ٢٠٠٧.

خريطة رقم (١/١)
الكثافة السكانية عام ٢٠٠٦

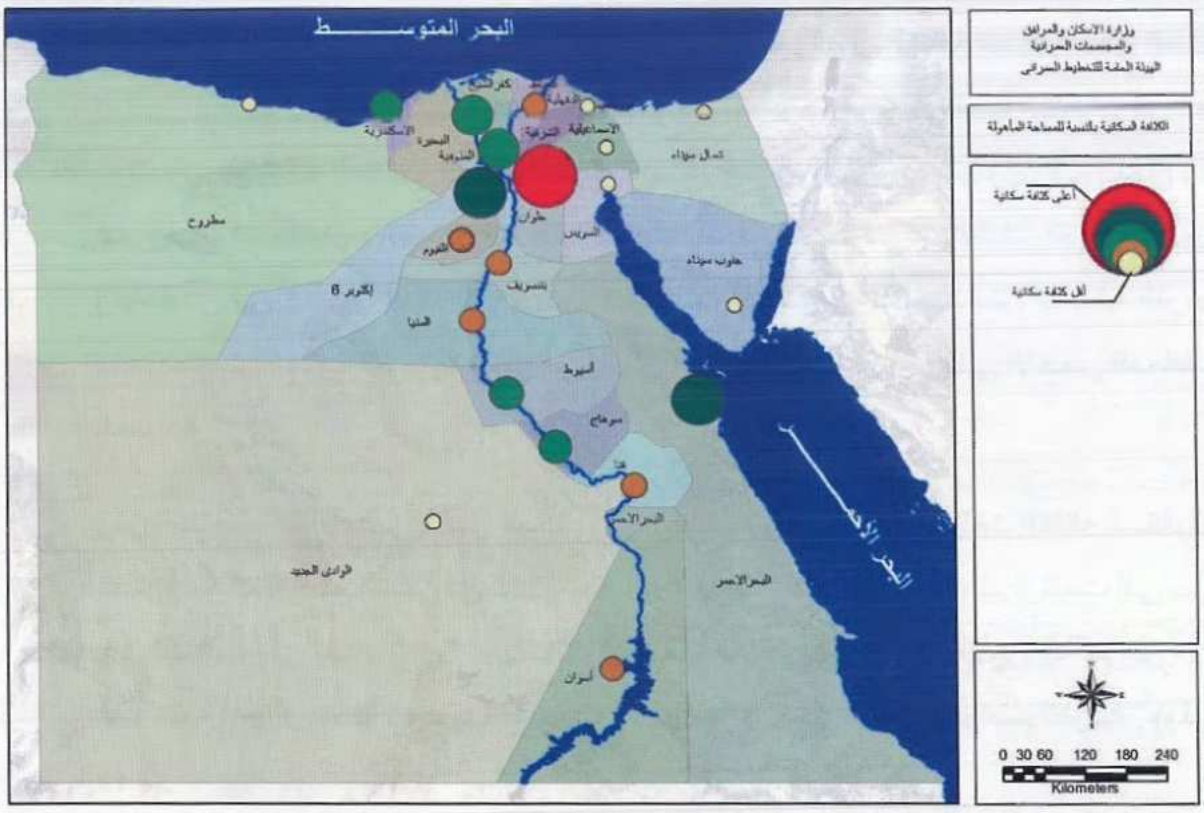

- **زيادة الكثافة البنائية ونقص المساحات الخضراء** : تعاني المدينة المصرية نقصاً شديداً في المساحات الخضراء ، سواء أكانت الحدائق أو الأحزمة الخضراء أو الحدائق الخاصة حول المباني . وتمثل المساحات الخضراء عنصراً أساسياً مهماً من عناصر التشكيل الحضري السليم من الناحية الوظيفية ومن الناحية البيئية وأيضاً من الناحية البصرية . ويبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء في القاهرة أقل من متر مربع واحد ، بينما يبلغ في كل من لندن وروما حوالي ١٠ أمتار مربعة، وفي باريس ١٢ متراً مربعاً ، ويصل في مدينة فيينا إلى حوالي ٢٦ متراً مربعاً . وهذه المقارنة بين نصيب الفرد من المساحة الخضراء في المدن المختلفة توضح النقص الشديد في المساحات الخضراء في مدينة القاهرة . ولذا فإن بعض أحيائها تبدو ككتل بنائية ضخمة صماء ؛ دون أن يتخللها فراغات مكشوفة ومساحات خضراء . وتتشابه المدن المصرية الأخرى من ناحية النقص الشديد في المساحات الخضراء والأماكن المفتوحة مع مدينة القاهرة .

- **التلوث البيئي** : تشمل البيئة هنا المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان من أرض وهواء وماء . وطبقاً لمؤشرات التلوث البيئي ، فإن المدينة المصرية تعاني تدهوراً بيئياً واضحاً أو ما يطلق عليه "هشاشة بيئية" كبيرة . ويرجع تلوث الهواء إلى كثافة الغازات المنبعثة من عوادم السيارات وأدخنة المصانع والورش داخل المدن ، ومن حرق الوقود والقمامة ، وكذلك من كثرة الأتربة والغبار العالقة في الهواء .

أما تلوث المياه فيرجع إلى أن الصرف الصناعي وأحياناً الصرف الصحي بدون معالجة – أو بمعالجة أولية – يتم صرفهما مباشرة على مجاري النهر وفروعه . ونظراً لعدم توفر نظم محكمة للصرف الصحي تمنع تسربه فقد ارتفع منسوب المياه السطحية الملوثة ، مما أدى إلى تلوث أرضي كبير كان له أثره السلبي على سلامة المنشآت وعلى البيئة بوجه عام .

لقد تعدى التلوث البيئي في كثير من الأحيان الحدود القصوى المسموح بها للعديد من هذه الملوثات ، مما جعل المدن المصرية وعلى الأخص القاهرة تقع في الشريحة الأخيرة من المدن العالمية عند تطبيق المقاييس البيئية عليها .

٤ - الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية بدأت بمعدل متسارع في منتصف القرن العشرين على حيز عمراني ضيق محدود ، دون أن يقابل ذلك اتساع مكاني لاستيعاب هذه الزيادة . لذا فقد شهدت مصر زحفاً تدريجياً مستمراً للمدن والقرى على الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بها . وقد صدرت العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي تمنع البناء على الأراضي الزراعية . ولكن هذه القوانين لم تحل دون الامتداد البنائي المستمر عليها أمام الحاجة الضاغطة لمزيد من الإسكان والمنشآت الخدمية . وغني عن الذكر أن الحاجة للإسكان هي حاجة أساسية للإنسان لا يمكنه الاستغناء عنها شأنها شأن الغذاء والكساء . وإذا لم تتوفر له بالطريق الرسمي المعتاد حسب تخطيطات عمرانية معتمدة ، يقوم بتوفيرها لنفسه على أقرب أرض متاحة خارج النظام العام بكل أوامره ونواهيه . ومن الجدير بالذكر أن الجهات الرسمية لم تقم بتحديد كردونات للمدن والقرى وإعداد مخططات لها إلا في الآونة الأخيرة فقط ، مما ساعد على زحف هذه المدن والقرى بسهولة على الأراضي الزراعية المحيطة بها حتى تلاحمت في بعض الأحيان مع بعضها البعض .كانت مساحة الأراضي الزراعية في منتصف القرن العشرين حوالي ٦ ملايين فدان . ولكن مصر فقدت ٣٥% من هذه الأراضي الخصبة خلال النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للامتدادات عليها . وتفقد سنوياً بمعدل يتراوح بين ١٠ آلافدان و ٣٠ ألف فدان . وإذا استمر هذا المعدل في التآكل فإن الأراضي الزراعية سوف تختفي ما بين نهاية هذا القرن ومنتصف القرن القادم ، ويصير الوادي والدلتا بكاملهما كتلة بنائية صماء .

من العرض السابق لمنظومة العمران المصري وما حاق بها من تدني وتشوّه خلال الحقبة الأخيرة ؛ يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- النسق العمراني المصري – والذي يتمثل في تقسيم المستقرات البشرية بين ريف وحضر : الريف يختص بالإنتاج الزراعي ، والحضر يختص بتسويق وإدارة هذا الإنتاج – قام كلياً على طبيعة الحياة الزراعية التقليدية النهرية الموسمية ومتطلباتها . وقد أتى العصر الحديث بمتغيرات جذرية شملت فيما شملت تعدد الأنشطة الإنتاجية - من صناعة وتعدين وسياحة وخدمات وغيرها - بدلاً من الاعتماد الكلي على نشاط أحادي وهو الزراعة . كما شملت حتمية الانتقال من استخدام التقنيات التقليدية ، التي عجزت عن تحقيق الاحتياجات المعاصرة ، إلى استخدامالتقنيات الحديثة المتقدمة في كل مناحي الحياة . وكذلك الاتجاه العام نحو اندماج النشاطات الإنتاجية في نشاطات

بينيّة تنموية متعددة و الانتقال الحثيث نحو مجتمع المعرفة , هذا بجانب ما استحدث من نظم في الإدارة والحوكمة والانفتاح على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بالعولمة .

هذا التغيير في أنماط الإنتاج – بل في الفكر الإنمائي ذاته بصفة عامة – سوف يستوجب تغييراً في أنساق العمران في مصر ، خصوصاً في الأقاليم الجديدة خارج الوادي والدلتا . فأنساق العمران أو "البيئة المشيدة" تأتي دائماً كنتيجة مباشرة لأنماط الإنتاج . وبالتالي فالتقسيم التقليدي للعمران بين ريف وحضر لم يعد عنصراً حاكماً في تشكيل العمران الجديد ؛ إذ سوف تتحدد أحجام المستقرات البشرية الجديدة وعلاقاتها الوظيفية Functional والإدارية – الأفقية والرأسية – في إقليم تنموي حسب طبيعة الأنشطة التنموية القائمة في هذا الإقليم .

- التدني الشديد في مستوى جودة الحياة الحضرية في الحيز الحالي ، والذي يتمثل في المؤشرات الآتية:

- انتشار العشوائية انتشاراً سرطانياً كبيراً حتى كادت أن تكون "قانون البلاد Law of the Land" في مجال العمران .
- زيادة التكدس السكاني في المدن والقرى حتى صارت الكثافة السكانية في مصر من أعلى الكثافات السكانية في العالم إن لم تكن أعلاها .
- التشوه العمراني الشديد في اللاند سكيب الحضري ، وزيادة معدلات التلوّث البيئي والبصري والسمعي زيادة كبيرة مما أفقد المدن تناسقها الحضري "Urban Harmony" .
- زيادة الكثافة البنائية Foot Prints وبالتالي نقص المساحات الخضراء العامة والخاصة حتى كادت تتلاشى في المدن المصرية .
- الامتدادات الكبيرة غير المخططة للمدن والقرى على الأراضي الزراعية الخصبة حتى أتت على مساحات كبيرة منها تجاوزت ثلثها. وإن استمر انحسار الغطاء الأخضر أمام زحف المباني الخرسانية بمعدله الحالي ؛ فإن أرض مصر الزراعية في الوادي والدلتا سوف تختفي تماماً في المستقبل المحسوب كما سبق توضيحه .
- تدني مستوى الخدمات الاجتماعية اللازمة للحياة الحضرية السليمة ، وعلى الأخص خدمات الإسكان والتعليم والصحة والثقافة والترفيه .

هذا التدني الشديد في بنية العمران المصري في الحيز الحالي جاء نتيجة زيادة سكانية كبيرة في نطاق محدود ، دون أن يقابلها اتساع مكاني ملائم وتنمية اقتصادية واجتماعية متناسبة ومتزامنة معها . حتى يمكن القول إن الحيز الحالي في مصر "حيز يأكل ذاته بذاته" . ولوقف هذا التدني المستمر فمن الواجب فتح آفاق جديدة للتنمية خارج هذا الحيز لاستقبال الزيادة السكانية من ناحية ، ثم محاولة تحسين مستوى جودة الحياة في كل عناصرها في المدن والقرى الحالية من ناحية أخرى . ويجب أن يتم كل ذلك حسب مخطط استراتيجي قومي للتنمية الشاملة .

- عدم الاتزان فى هيكل العمران والذي يتمثل في هيمنة القاهرة هيمنة شبه كاملة على العمران المصري بأكمله ،واستئثارها بمزايا كبيرة في مجال الاستثمار والخدمات دون غيرها من المدن . وقد ترتب على ذلك عدم تسلسل أحجام شرائح المدن تسلسلاً عمرانياً سليماً ، مع عدم توزيع الاستثمارات والخدمات عليها توزيعاً عادلاً .

وقد جاء كل ذلك نتيجة للمركزية المفرطة التي سارت عليها مصر طوال تاريخها الطويل والتي أصبحت عبر مبررة في ظل تعدد النشاطات التنموية وتنوعها واتساع آفاق التنمية حتى شملت المسطح الجغرافي المصري بأكمله ، وكذلك على ضوء الفكر الجديد في الإدارة والحوكمة والمشاركة الشعبية .

إن الانتقال من هذه المركزية الشديدة والاتجاه نحو اللامركزية والإقليمية في الإدارة ومشاركة المجتمع المدني مشاركة فعّالة أصبح أمراً حيوياً لإدارة التنمية القومية الشاملة إدارة حكيمة ومعاصرة . وسوف يساعد هذا التحول في إدارة الدولة على إعادة الاتزان إلى منظومة العمران في مصر في شكله الجديد .

- الاستقطاب المجتمعي المقلق الذي يعبّر عنه خير تعبير سكن الشرائح الدنيا غير القادرة في الإسكان المشوّه : إسكان العائلة بكاملها في غرفة واحدة والإسكان الهامشي وإسكان العشش والمقابر والإسكان العشوائي بكل ما يمثله ذلك من تدنٍ اجتماعي وبيئي وسلوكي . هذا من ناحية ، وسكن الشرائح العليا القادرة في مجتمعات مرفّهة مغلقة على ساكنيها Compounds مع رصيد سكني فائض لديها يقدر بحوالي خمسة ملايين وحدة سكنية غير مستخدمة من ناحية أخرى .

إن أحد الأهداف الرئيسة للمخطط الاستراتيجي القومي هو علاج هذا الانفصام والاستقطاب المجتمعي بين فئات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بمشاركة جميع هذه الفئات في جني ثمار التنمية المستدامة .

ثانياً : المجال الاقتصادي والاجتماعي:

من أهم المؤشرات الدالة على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي معدلات الفقر والبطالة والأمية والابتكار والتنافسية الدولية .

١ - الفقر :

تشير المعدلات المحلية لخط الفقر إلى أن حوالي ٢٥% من المصريين تقع تحت خط الفقر . وتتفاوت هذه النسبة بين المحافظات المختلفة . ولكن من الملاحظ أن الفقر يتركز في إقليم شمال ووسط الصعيد حيث يصل إلى أقصى ارتفاع له في محافظة أسيوط بنسبة ٦١% [شكل رقم (٤/١) ، شكل رقم (٥/١)]. وإذا ما أخذنا بمعدل الفقر الدولي (٢.٥ دولار دخل الفرد في اليوم) فإن نسبة من يعانون الفقر تصل إلى ٤١.٩% . ويعد الفقر من التحديات الرئيسة التي تواجه مصر في الوقت الحالي . وتهدف خطط التنمية في المخطط الاستراتيجي القومي إلى خفض نسب الشريحة السكانية التي تقع تحت خط الفقر ، وكذلك التقارب بين مستويات الفقر في الأقاليم المختلفة كهدف عاجل يجب تحقيقه في المراحل الأولى من التنمية .

شكل رقم (٤/١)
التفاوتات المكانية في معدلات الفقر ٢٠٠٥

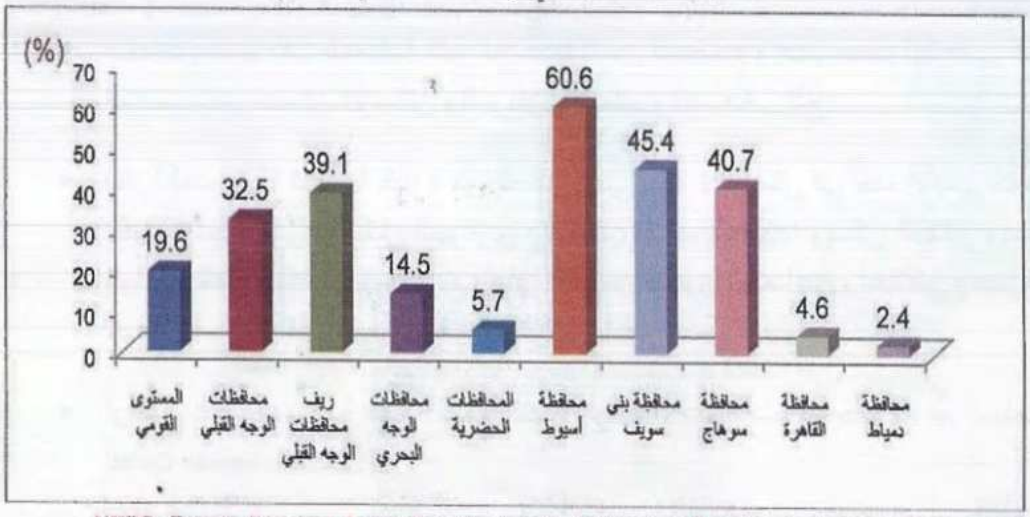

المصدر : UNDP, Egypt's Progress Towards Achieving the Millennium Development Goals, 2010

شكل رقم (٥/١)
التفاوتات في نسب الفقراء في المحافظات المختلفة

تركز الفقر في محافظات شمال ووسط الصعيد

أعلى المحافظات	نسبة الفقراء من إجمالي السكان (%)
أسيوط	%٦١
سوهاج	%٤٧,٥
بني سويف	%٤١,٥
الأقصر	%٤١
قنا	%٣٩
المنيا	%٣٠,٩

متوسط نسبة الفقر للجمهورية : ٢٢%

أعلى من الجمهورية | متوسط الجمهورية | أقل من الجمهورية

تم تحديد خط الفقر الأدنى بـ ٢٢٢٣ جنيه على مستوى جميع المناطق الجغرافية، وخط الفقر الغذائي بـ ١٦٤٨ جنيه، مع تحديد خطوط فقر لكل منطقة على حده.

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

٥

- المستتبعات السلبية لارتفاع معدّلات الفقر:

- انخفاض مستويات المعيشه لشرائح عديدة من المجتمع وعدم حصولها على الحد الأدنى المناسب من خدمات الإسكان والمرافق والتعليم والصحة .. إلخ .
- نظراً لعدم قدرة شريحة كبيرة من السكان على حيازة المسكن في حده الأدنى كما ذكر قبل ذلك فقد لجأوا إلى الإسكان الجوازي Marginal Housing وسكن المقابر وسكن الغرفة الواحدة للعائلة بكاملها بما يترتب على ذلك من تدهور اجتماعي وأخلاقي وبيئي وعمراني ، مع تنامي القلاقل الاجتماعية والممارسات غير السويّة .
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تزايد الاعتمادات الموجهة للدعم السلعي والنقدي للفئات منخفضة الدخل .
- تنامي القطاع غير الرسمي وانخفاض مستويات الإنتاجية للعاملين في الأنشطة المكوّنة لهذا القطاع .
- اختلال التوازن الاجتماعي نتيجة اتساع التفاوتات في الدخول بين فئات المجتمع من ناحية . وبين سكان المناطق والأقاليم المختلفة من ناحية أخرى ، مع إضعاف الحافز لدى الفقراء للمشاركة الاجتماعية في قضايا الوطن وجهود التنمية .

- النمو الاقتصادي ومستوى الفقر:

من البديهي أن تكون هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر – كما أبرزت تجارب دول شرق آسيا والصين - وذلك من خلال ما يُسمى "Trickle-down Effect" ، وهو ما يتضّح أيضاً في الحالة المصرية إلى حد كبير .

ومع ذلك ، ينبغي توكيد أن النمو الاقتصادي – وإن كان شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر – إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق هذا الهدف . وهناك أمثلة عديدة لدول حققت معدلات نمو مرتفعة قابلها نجاحات محدودة في تخفيض معدل الفقر ، وأمثلة أخرى لدول نجحت في خفض معدلات الفقر بصورة جذرية رغم تواضع معدل النمو الاقتصادي . وفي الحالة المصرية ، تحققت معدلات نمو مرتفعة فى بعض الأعوام ، إلا أنها عجزت عن خفض معدلات الفقر إلى المستويات المتوقعة من ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي .

ويوضح شكل رقم (٦/١) أنه في الفترة ما بين ١٩٨٣/١٩٨٢ و٢٠٠٩/٢٠٠٨ لم يسر الخط البياني لمعدّلات الفقر في توازٍ وتناسق مع الخط البياني لمعدّلات النمو الاقتصادي . أو بمعنى آخر فإن انخفاض معدلات الفقر لا يأتي كاستجابة مباشرة لارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي .

شكل رقم (٦/١)
معدّلات النمو الاقتصادي ومعدّلات الفقر

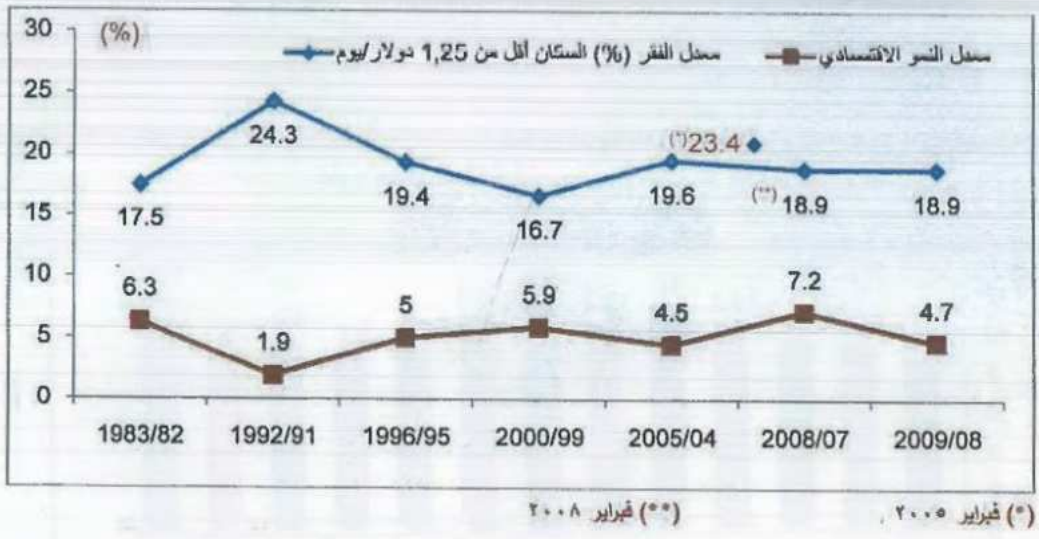

لذا فإنه من الضروري التصدّي لقضية الفقر من خلال تبنّي منظومة متكاملة العناصر تضمن – بشكل صريح ومباشر – استهداف التشغيل وعدالة التوزيع ومحاربة التضخم وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي .

هذا ولا يُشترط أن تكون هذه المنظومة على حساب النمو الاقتصادي ، إذ إنه من الممكن أن ينمو الاقتصاد بمعدل أسرع إذا ما خُصّص مزيد من الموارد لمعالجة المشكلات الاجتماعية ، مثل

محدودية فرص التعليم وقصور الرعاية الطبية وتدني السكن وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها التي تواجه شرائح السكان الأقل حظاً في المجتمع ، والتي من شأن تجاهلها إعاقة انطلاق عجلة النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يعني أن استهداف التشغيل وعدالة التوزيع ، أو ما يطلق عليه Pro-Poor Growth قد يحقق نمواً أكثر ارتفاعاً عمّا لو أخذ باستراتيجية ترتكز على مفهوم الناتج فقط لتحقيق النمو .

٢ - البطالة:

تعد قضية البطالة من أخطر القضايا التي يعانيها الاقتصاد المصري ، ليس لانعكاساتها على القدرات الإنتاجية فحسب ، وإنما لأبعادها الاجتماعية والنفسية التي لا تقل أهمية عن الأبعاد الاقتصادية .

فبالرغم من الجهود الإنمائية التي بذلت خلال العقدين الماضيين ، مازالت معدلات البطالة مرتفعة تتأرجح ما بين ٨% و ١٠% ، بل وقد ارتفعت في بعض الأعوام إلى ما يقرب من ١١% (في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦) ، وناهزت ١٢% في العام المالي (٢٠١١/١٠) ، ثم ارتفعت إلى ١٢.٦% في عام (٢٠١٢/١١) [شكل رقم (٧/١)] .

شكل رقم (٧/١)
تطور معدل البطالة في مصر (١٩٩٩ ـ ٢٠١١/١٠)

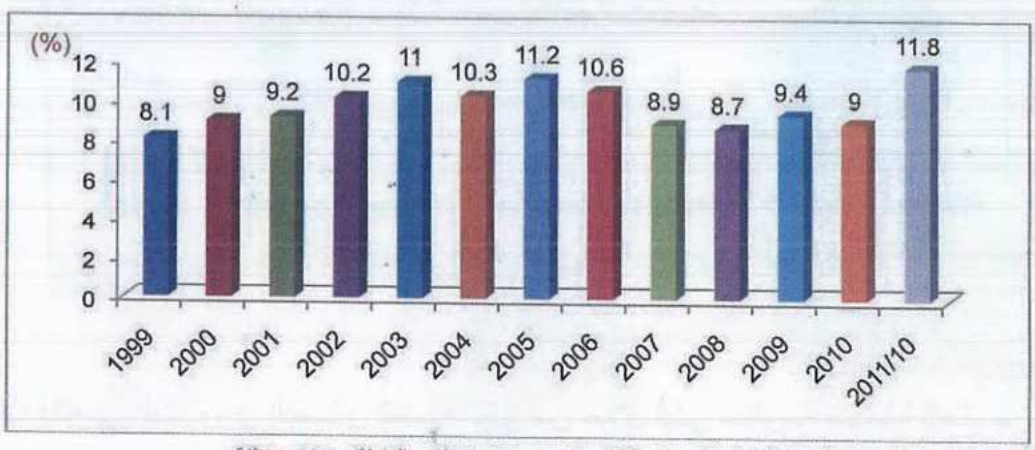

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، وبحوث القوى العاملة، سنوات مختلفة.

ومن الناحية المطلقة ، تعكس المعدلات سالفة الذكر التصاعد المستمر في أعداد المتعطلين لتتجاوز ٣.٤ مليون متعطل عام ٢٠١١/١٠ ، الأمر الذي يشكّل تحدياً سافراً أمام الجهود التخطيطية في محاولتها لتسريع عجلة التنمية لاستيعاب الزيادات الكبيرة والمتلاحقة في أعداد الوافدين سنوياً

لسوق العمل ، وفي الوقت ذاته محاولة امتصاص قدر من الرصيد الحالي من المتعطلين ، سواء من حديثي التعطل أو ممن سبق لهم العمل في فترات سابقة .

ومما يُضاعف من خطورة الأمر مجموعة الظواهر والتطوّرات المتعلقة بخصائص المتعطلين والموضحة فيما بعد والتي تُفيد في مجموعها تفاقم أبعاد مشكلة البطالة، وتنامي انعكاساتها السلبية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، مما يجعل التصدّي لقضية البطالة على رأس قائمة أولويات المخططين وواضعي السياسات الاقتصادية ولعلّ من أهم هذه الظواهر والتي يمكن رصدها على ضوء بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠١١/١٠ ما يلي:

- ارتفاع نسبة المتعطلين التي سبق لهم العمل إلى نحو ٢٩% من جملة المتعطلين ، دلالة على اتجاه بعض المنشآت القائمة إلى التخلص من العمالة لديها ، وهو ما يعني أن المشكلة لم تعد قاصرة – في المقام الأول – على توفير فرص عمل جديدة لاستيعاب حديثي الانضمام لسوق العمل ، وإنما أيضاً إيجاد فرص عمل لما يقرب من ثُلث من سبق لهم العمل من المتعطلين للحيلولة دون اضطراب أوضاعهم المعيشية والأسرية أثناء فترات التعطل .

- استمرار التفاوتات النوعية في معدلات البطالة ، حيث تصل معدلات البطالة إلى نحو ٢٢.٥% في حالة الإناث ، مقابل نسبة ٨.٧% في حالة الذكور ، دلالة على وجود فجوة نوعية كبيرة في معدل البطالة تعكس الجمود النسبي لسوق العمل في استيعاب الإناث ، قياساً بالذكور ، رغم التزايد المطرد في مُخرجات القطاع التعليمي من الإناث ، وتنامي إقبالهن على الالتحاق بسوق العمل ، الأمر الذي يشكّل إهداراً كبيراً في الاستثمارات الموجّهة لتنمية رأس المال البشري .

- ارتفاع نسبة المتعطلين في سن الشباب (١٥-٢٩سنة) إلى نحو ٧٠% من إجمالي المتعطلين ، مما يعكس هدراً كبيراً في القوى البشرية . يشكل المتعطلون نحو ٢٢% من القوى العاملة في الفئة العمرية (١٥-١٩سنة) ، وترتفع نسبتهم إلى ٣٠% في حالة الفئة العمرية (٢٠-٢٤سنة) ، وتبلغ حوالي ١٧% بالنسبة للفئة العمرية التالية (٢٥-٢٩سنة) شكل رقم (٨/١) .

شكل رقم (٨/١)
معدّل البطالة بحسب الفئات العمرية المختلفة

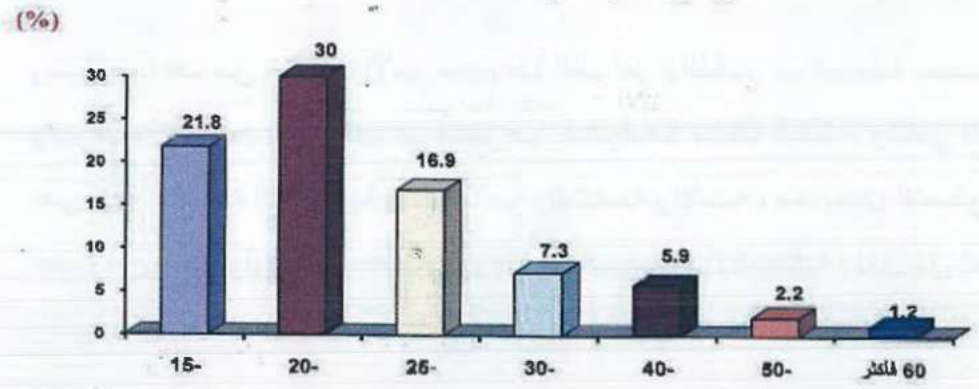

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، سبتمبر ٢٠١١.

- شيوع البطالة بين حملة المؤهلات التعليمية ، حيث تُشير البيانات إلى بلوغ نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات العليا نحو ٣٠% من جملة المتعطلين ، وارتفاع النسبة إلى ٥٠% في حالة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة ، أي أن المتعطلين حملة هذه المؤهلات يشكّلون معاً نحو ٨٠% من جملة المتعطلين .

- ارتفاع معدلات البطالة بالحضر إلى نحو ١٦% ، ومع تفاوتات بينية بين الحضر والريف ، وبين محافظات الجمهورية ، حيث تُشير البيانات إلى تصاعد معدلات البطالة في المحافظات الحضرية إلى حوالي ٢٠% ، وتليها حضر الوجه البحري والوجه القبلي بمعدل ١٤.٤%، في حين ينخفض المعدل المناظر في ريف الوجه البحري إلى ٩.٤% وفي ريف الوجه القبلي إلى ٧% شكل رقم (٩/١) .

شكل رقم (٩/١)
معدّلات البطالة بحسب الأقاليم الجغرافية ٢٠١١/١٠

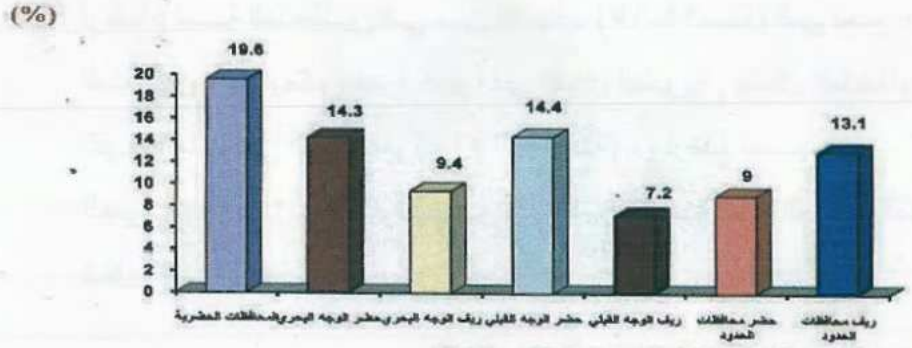

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠١١.

- اتساع القطاع غير الرسمي ، حيث صار يستوعب أكثر من ٥٠% من قوة العمل ، وهو أمر بالغ الخطورة ، ويعكس عدم قدرة القطاع الرسمي على استيعاب الزيادات المتتالية في عرض العمل ، وبالتالي تنامي هشاشة سوق العمل ، مع تدنّي مستويات الإنتاجية في القطاع غير الرسمى وعشوائية عديدٍ من الأنشطة التابعة لهذا القطاع .

٣ - الأميـة:

رغم البرامج المتتالية خلال العقود الأخيرة لمحو الأمية إلا أنها مازالت متفشية بصورة مقلقة في الفئات العمرية المختلفة . إذ يبلغ عدد الأميين في الفئات العمرية من ١٠-٧٥ سنة حوالي ١٧ مليون نسمة ، ويبلغ العدد الكلي لهذه الفئات حوالي ٥٧.٣ مليون نسمة أي بنسبة ٣٠% . وتعني الأميه قصوراً ملموساً في نظام التعليم المصري الحالي ، كما تعني قصوراً بالغاً في إمكانات الأفراد وفي قدراتهم على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة . لذا فإن الأمية تمثل في حقيقة الأمر مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة يجب على مصر مواجهتها بصورة عاجلة . وتُعرّف الأمية في الدول النامية بعدم القدرة على القراءة والكتابة ، أما في الدول المتقدمة فتُعرّف بعدم القدرة على استخدامات الحاسبات الإلكترونية وما شابهها من الأجهزة الحديثة .

ومن أهم الظواهر التي يمكن رصدها في هذا الشأن ، بناء على البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ما يلي:

- يوضح الشكل رقم (١٠/١) والخاص بنسب الأمية وعدد السكان الأميين في الفئات العمرية المختلفة ومنه يتبين الآتي:

- الفئة العمرية من ١٠-١٤ سنة : يبلغ عدد الأميين في هذه الشريحة ٠.٣ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ ٢٢.٧ مليون نسمة ، أي بنسبة ١.٣% .
- الفئة العمرية من ١٥-٣٤ سنة : يبلغ عدد الأميين في هذه الشريحة ٥.٥ مليون نسمة بينما يبلغ عدد السكان ١٧ مليون نسمة ، أي بنسبة ٣٢.٤% .
- الفئة العمرية من ٣٥-٥٩ سنة : يبلغ عدد الأميين في هذه الشريحة ٨.١ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ ١٧.٨ مليون نسمة ، أي بنسبة ٤٥.٥% .
- الفئة العمرية من ٦٠-٧٤ سنة : يبلغ عدد الأميين في هذه الشريحة ١.٥ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ ٣.٧ مليون نسمة ، أي بنسبة ٤٠.٥% .

مما سبق يتضح أن أعلى نسبة في الأمية تقع في الشريحة السكانية من ٣٥-٥٩ سنة بنسبة ٤٥.٥% ، تليها الشريحة من ١٥-٣٤ سنة بنسبة ٣٢.٤% . وتمثل هاتان الشريحتان الجزء الأعظم من القوى العاملة في مصر .

أما دون ذلك فهي الشريحة من ١٠-١٤ سنة ونسبة الأمية بها ١.٣% ، وما فوق ذلك فهي الشريحة من ٦٠-٧٤ سنة وتبلغ النسبة بها ٤٠.٥% . وهاتان الشريحتان الأخيرتان تمثلان نسبة ضئيلة من القوى العاملة .

أي أن الأمية متفشية بنسبة كبيرة للغاية في الشرائح السكانية المؤهلة للعمل والإنتاج ومواجهة تحديات التنمية في الحاضر والمستقبل وهي الشرائح من ١٥- ٥٩ سنة .

شكل رقم (١٠/١)
نسب الأمية وعدد السكان الأميين في الفئات العمرية المختلفة

بلغ عدد الاميين حوالى ١٧ مليون امى منها ٥.٥ مليون بالفئة العمرية من ١٥-٣٥ سنة*

بالمليون

الفئات العمرية	السكان (متعلمين)	الامية	اجمالى السكان
١٤ - ١٠	٧.٤	٠.٣	٧.٧
١٩-١٥	٧.٥	٠.٦	٨.٥
٢٤-٢٠	٦.٤	١.٥	٧.٨
٢٩-٢٥	٤.٨	١.٦	٦.٤
٣٤-٣٠	٣.٣	١.٤	٤.٧
٣٩-٣٥	٢.٩	١.٧	٤.٦
٤٤-٤٠	٢.٣	١.٧	٤.١
٤٩-٤٥	١.٩	١.٨	٣.٧
٥٤-٥٠	١.٤	١.٦	٣.١
٥٩-٥٥	١.٠	١.٣	٢.٣
٦٤-٦٠	٠.٧	١.٠	١.٧
٦٩-٦٥	٠.٤	٠.٨	١.٢
٧٤-٧٠	٠.٢	٠.٦	٠.٨
٧٥+	٠.٢	٠.٥	٠.٧
الاجمالى	٤٠.٣	١٧.٠	٥٧.٣

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

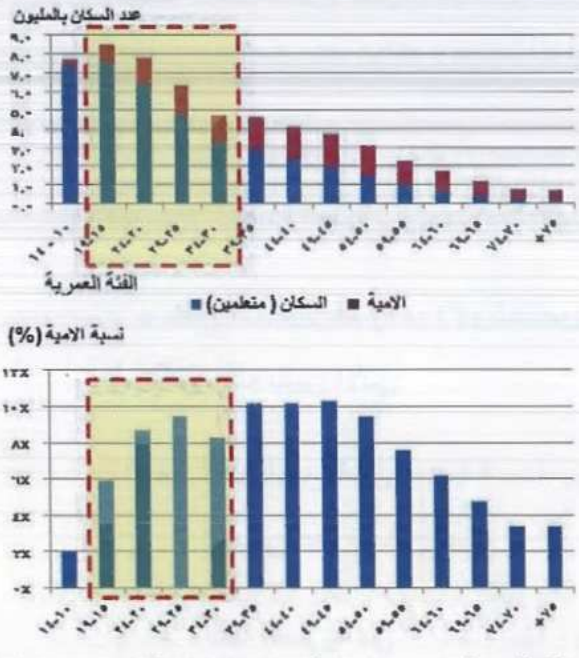

* الفئة العمرية المستهدفة محددة من خلال قانون ٨ لسنة ١٩٩١ بتأن محو الامية وتعليم الكبار

٦

- يتبين من الجدول رقم (٣/١) والخاص بنسبة الأمية في الأقاليم المختلفة أن المتوسط العام لنسبة الأمية يبلغ ٢٩.٦٤% . وتقترب بعض الأقاليم من هذه النسبة مثل إقليم الإسكندرية (٢٨.٧٢%) وإقليم قناة السويس (٢٨.٠٨%) وإقليم الدلتا (٢٧.٩٧%) .

أما أقاليم الصعيد فترتفع فيها نسبة الأمية ارتفاعاً ملحوظاً ، فتبلغ في إقليم شمال الصعيد (٤٠.٩٩%) وإقليم أسيوط (٣٧.٩٥%) وإقليم جنوب الصعيد (٣٣.٥٣%) .

أما إقليم القاهرة فتنخفض فيه نسبة الأمية عن المتوسط العام للجمهورية لتصل إلى (٢٣.٦٧%)

مما سبق يتضح التفاوت الكبير في نسب الأمية بين الأقاليم المختلفة فتبلغ أقصاها في إقليم شمال الصعيد (٤٠.٩٩%) وأدناها في إقليم القاهرة (٢٣.٦٧%) .

- كما أن هناك تفاوتات كبيرة في نسب الأمية بين الأقاليم ، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في نسب الأمية بين الذكور والإناث (فوق ١٠ سنوات) . فتبلغ في حالة الذكور (٢٢.٣٤%) بينما ترتفع في حالة الإناث إلى (٣٧.٢٦%) كما هو مبين في الجدول رقم (٣/١) ، وهذا التفاوت النوعي في نسب الأمية يتطابق تماماً مع التفاوت النوعي في نسب البطالة السابق توضيحه

جدول رقم (٣/١)
نسبة الأمية في الأقاليم المختلفة

الإقليم		عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر)	عدد الأميين (١٠ سنوات فأكثر)	النسبة المئوية للأمية
إقليم القاهرة القاهرة - ٦أكتوبر-حلوان-الجيزة- القليوبية		١٤٨١٣٦٩٧	٣٥٠٥٧٩٦	٢٣.٦٧
إقليم الإسكندرية الإسكندرية-البحيرة-مطروح		٧٤٤٤٤٣٥	٢١٣٨٢٩٥	٢٨.٧٢
إقليم قناة السويس بورسعيد-الإسماعيلية-السويس الشرقية-شمال سيناء-جنوب سيناء		٦١٨٠٨٧٧	١٧٣٥٨١٨	٢٨.٠٨
إقليم الدلتا المنوفية-الغربية-كفر الشيخ-الدقهلية-دمياط		١٢٧٣٣٠٥٢	٣٥٦١٥٠٢	٢٧.٩٧
إقليم شمال الصعيد بنى سويف-المنيا-الفيوم		٦٨١٣٨٣٦	٢٧٩٢٧٢١	٤٠.٩٩
إقليم أسيوط أسيوط-الوادي الجديد		٢٧٣٨٩٥٦	١٠٣٩٤٢٤	٣٧.٩٥
إقليم جنوب الصعيد سوهاج-قنا-الأقصر-أسوان-البحر الأحمر		٦٧١٠٠٣١	٢٢٤٩٩٦١	٣٣.٥٣
إجمالي الجمهورية	ذكور	٢٩٣٢١٠١٢	٦٥٤٩٥١٨	٢٢.٣٤
	إناث	٢٨١١٣٨٧٢	١٠٤٧٣٩٩٩	٣٧.٢٦
	الجملة	٥٧٤٣٤٨٨٤	١٧٠٢٣٥١٧	٢٩.٦٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
ملحوظة: تقسيم الأقاليم في هذا الجدول يختلف عن تقسيم الأقاليم المقترح في المخطط الاستراتيجي القومي .

٤ - الابتكار والتنافسية الدولية:

مؤشر الابتكار والتنافسية الدولية هو مؤشر حديث استخدم أخيراً لبيان مدى معاصرة الدولة ، أي مدى أخذها بالنظم الحديثة المتقدمة في المجالات الإنتاجية والخدمية وكذا في التعلم والقدرة على الابتكار والبحث العلمي . وهذا المؤشر يعتبر بحق مقياساً حقيقياً لمدى انتقال الدولة من مجموعة الدول النامية إلى مجموعة الدول المتقدمة ، أي مدى انتقالها من دولة تابعة حضارياً إلى دولة مشاركة مشاركة فعالة تنافس مثيلاتها في بناء الحضارة المعاصرة والتقدم الإنساني .

جاء ترتيب مصر في المركز ٩٤ من ١٢٥ دولة في مؤشر التنافسية العالمية ، وهو مركز متدني للغاية لا يليق بمصر ومكانتها التاريخية وقدراتها الكامنة . أما ترتيبها في مؤشر الابتكار العلمي فلم يكن أحسن كثيراً إذ جاءت في المركز ٨٦ من ١٢٥ دولة كما هو موضح في شكل رقم (١١/١)

شكل رقم (١١/١)
مؤشرات التنافسية الدولية

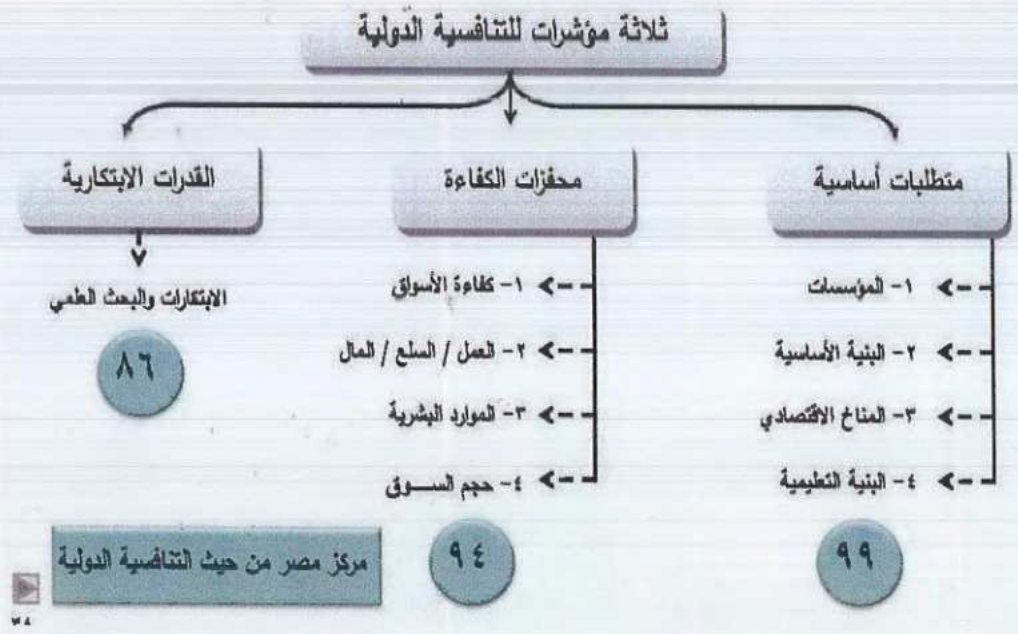

من العرض السابق للمجال الاقتصادي والاجتماعي والسكاني الحالي في مصر , حسب مؤشرات الفقر والبطالة والأمية والتنافسية الدولية , يتضح الآتي :

- تدني مصر في هذا المجال إلي الدرجة التي تستوجب وقف هذا التدني , والانتقال بمصر في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلي دولة متقدمة لها قدرة تنافسية علي مستوى العالم . وأن يكون هذا هو الهدف الاساسى للمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية .

- التفاوت الملحوظ بين فئات المجتمع , فأكثر من ثلث المجتمع يقع تحت خط الفقر . وذات النسبة تقريباً تعاني أمية القراءة والكتابة , فضلاً عن استخدام الحاسبات والأجهزة الإليكترونية الحديثة .كما أن البطالة متفشية بصورة مقلقة للغاية بين الشرائح المتعلّمة الشابة من المجتمع و القادر ة على العمل و الإنتاج . و الفجوة بين الفئات غير القار ة من ناحية والفئة القادرة من ناحية اخرى واسعة , بل وفي ازدياد مستمر , حتى كاد أن يكون لدينا مجتمعان منفصلان متنافران , واقتصاديان مختلفان أحدهما الاقتصاد الرسمي وبجواره الاقتصاد غير الرسمي الذي كاد أن يساويه في الحجم والأثر .

التفاوت بين أقاليم مصر المختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي , فأقاليم مصر أشبه بأوان غير مستطرقة تتفاوت فيما بينها تفاوتاً بيناً في مستويات الفقر والبطالة والأمية. فالأقاليم الأقل حظاً في هذه المجالات هي أقاليم الصعيد : شماله ووسطه وجنوبه , تليها أقاليم الدلتا وقناة السويس . أما أفضلها حظاً فهي الأقاليم الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية . وسيسعي المخطط الاستراتيجي القومي إلي علاج هذا التفاوت المكاني , واعتبار مصر بكامل مسطحها الجغرافي وحدة مكانية تنموية واحدة بدلتاها وصعيدها , بحضرها وريفها , بحيزها المعمور الحالي وحيز ها الخالي في الصحر اوات و السواحل .

- التفاوت النوعي أي التفاوت الواضح بين الذكور والإناث , فالمساواة بين الاثنين والتي تنص عليها الدساتير والقوانين والمواثيق غير محققة بدرجة كافية . فعلي سبيل المثال تصل نسبة البطالة في الإناث إلي ٢٢.٥ % بينما تبلغ في الذكور ٨.٧ % , أي أكثر من الضعف . كما أن نسبة الأمية فى الإناث تصل إلي ٣٧.٣ % , بينما تبلغ الذكور ٢٢.٣ % , أي أنها تكاد أن تصل أيضاً إلي الضعف . وهذا يعني ان نصف المجتمع لا يلقي العناية الاقتصادية والاجتماعية التي يلقاها النصف الآخر ؛ ومثل هذا التفاوت البيّن يجب أن يتم تداركه في مراحل التنمية الأولي .

هذه التفاوتات الثلاثة : علي البعد الاجتماعي بين شرائح المجتمع وفئاته , وعلي البعد المكاني بين أقاليم مصر المختلفة , وعلي البعد النوعي بين الذكور والإناث تدل علي قصور بيّن في الأنساق الاقتصادية والاجتماعية السائدة , لذا فإن الأمر يستوجب الأخذ بأنساق جديدة تقدماً وتطوراً واتساقاً مع متطلبات العصر في الحاضر والمستقبل .

ثالثا : مجال الخدمات : الصحة والتعليم:

١- الصحة:

تُمثّل النظم الصحية في حياة البشر عاملاً مهماً يؤثر تأثيراً متزايداً على الكثير من جوانب حياتهم وكفاءتهم . لذا فإن الدول تهتم بتطوير نظم الخدمات الصحية من أجل ضمان مستويات أعلى من صحة المواطنين , بما يتوافق مع التطوّر المستمر المتسارع في الخدمات الصحية , والتقدم الكبير في التكنولوجيات الحيوية والإليكترونية في مجالات الكشف والعلاج ، وذلك بهدف تجنب انتشار الأمراض وهدر القدرات والطاقات الإنتاجية للبشر : تلك التي تمثل عماد التقدم و تنمية الثر و ة الوطنية .

وتُعرّف الصحة بأنها : حالة الفرد التي تكفل له العمل بأقصى طاقة دون ظهور مرض أو مظاهر غير سوية عليه . وقد جاء تعريف الصحة في دستور منظمة الصحة العالمية (W.H.O) الصادر عام ١٩٤٦ "بأنها حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً ، وليس مجرد انعدام المرض والعجز" . لذلك فإن الصحة تعتبر حقاً ثابتاً وأساسياً من حقوق الإنسان الاجتماعية ، وجزءاً لا يتجزأ من تلك الخدمة التي تشمل مع الصحة الغذاء والكساء والمسكن الآمن الصحي بمرافقه والبيئة السليمة .

مما سبق يتضح أن الصحة هي مسئولية قومية اجتماعية , شأنها في ذلك شأن التعليم والبحث العلمي وتمثل هذه المجالات معاً ركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة .

- **الصحة والتنمية:**

كشف الفكر الاقتصادي الحديث عن وجود علاقة وثيقة ومتبادلة بين المستوى الصحي للمواطن والثروة القومية . كما كشف أيضاً عن أن الاستثمار في الإنسان صحياً وتعليمياً هو أغلى استثمار

ممكن , ولكنه أقدر استثمار على الاستدامة . لذا فإن السلامة والتنمية الصحية تعد أول سبيل لمقاومة الفقر والجهل والمرض . كما هي أقصر سبيل مع التعليم لإحراز التقدم في جميع المجالات.

ولقد نوّهت منظمات التنمية الدولية بأن هناك أربعة منشّطات لإحداث التنمية Energizer of Development أولهما : الصحة والتغذية ، وثانيهما : التعليم والتدريب والبحث ، وثالثهما :

التشغيل والإفادة من القدرة الذهنية والبدنية ، ورابعهما : التمتع بالحقوق المكفولة في المواثيق الدولية والخاصة بحقوق الإنسان مثل الحق الاجتماعي في التمتع بالحياة في صحة جيدة ، ومستوى معيشي مناسب ، ودخل مادي مقبول ، مع الحق في التعليم والثقافة والعمل .

إن الرعاية الصحية تسهم في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مؤشرات عدة ؛ من أبرزها ما يلي:

- القدرة الذهنية والبدنية على تحمل أعباء ومسئوليات التنمية , خصوصاً في المناطق البكر النائية .
- استئصال بعض الأمراض التي تحول دون إحداث التقدم وعلى الأخص الأمراض المتوطنة .
- التقليل من تأثير الخسائر الناتجة عن انقطاع العمّال عن العمل نتيجة المرض ، وكذلك تقليل معدّلات الوفيات من الحوادث والإصابات ؛ مع ما يتبع ذلك من ضياع الوقت والجهد والخبرة .

من هنا كان الاستثمار في الصحة – خاصة في أساسيات الوقاية – ينعكس على قدرة المجتمع على اجتياز حواجز التخلّف والفقر .

- أسباب تدني الحالة الصحية في مصر:

يرجع تدني المستوى الصحي في مصر إلى عدّة عوامل متداخلة ومترابطة ؛ تمثل - في مجموعها - منظومة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية سالبة . ويمكن رصد هذه العوامل فيما يلي:

- **انتشار الفقر وسوء التغذية:**

يبدو أن الفقر بتوابعه يمثل العامل الرئيس وراء تدني الحالة الصحية في مصر . فمع الفقر يأتي بالضرورة عدم توافر الغذاء الصحي بالقدر الكافي , وصعوبة حيازة المسكن الصحي الملائم , وانتشار الأمية , وعدم الحصول على التعليم المناسب , وانخفاض مستوى جودة الحياة بصفة عامة

. وقد سبق أن ذكر أن الشرائح السكانية محدودة الدخل تصل في مجموعها إلى ما يزيد على ٤٠% من المجتمع . وهذه الشرائح غير قادرة بمفردها على الحصول على العلاج الطبي في حدّه الأدنى . لذا فإنه يلزم أن يتوفر لها قدر من التأمين الصحي ؛ يضمن لها الرعاية الصحية الملائمة .

ويتبع الفقر كنتيجة حتمية له سوء ونقص التغذية . ولا شك أن سوء التغذية يؤثر بصورة مباشرة على صحة الأفراد في كل مراحلهم العمرية , وعلى الأخص في المراحل العمرية الأولى ، فمن الملاحظ انتشار سوء التغذية بين الأطفال ، حيث يعاني نحو ١٧% من الأطفال تحت سن ١٥ سنة الحرمان الغذائي الشديد .

وتصاب الشرائح الفقيرة من المجتمع بما يسمى أمراض الفاقة Diseases of Poverty والتي تتسم – بجانب نقص التغذية – بالأمراض المتوطنة والأمراض المعدية والأمراض الصدرية ونقص الوزن . وفي دراسة للمجالس القومية المتخصصة – أجريت عام ٢٠١٣ - تحت عنوان "تحسين مستوى الحياة في الريف ومشاكل الألف قرية الواقعة تحت خط الفقر" تبين مدى انتشار الأمراض لكل ١٠ آلاف نسمة في هذه القرى كالاتي: الإعاقة ١٦٨ , والأمراض المزمنة ٦٩٥ , والربو ٤٠ , والسل ٥ , والبلهارسيا ٤٥ , بإجمالي ٩٥٣ . أي أن عُشر السكان تقريباً يعانون هذه الأمراض وذلك بخلاف الأمراض النفسية والعصبية .

- ضعف الإنفاق على الصحة :

زادت مصر في إنفاقها على الصحة منذ ١٩٩٥ ، حيث كان الإنفاق أقل من ٤% من إجمالي الناتج المحلي ، ثم زاد إلى ٥.٨% في عام ٢٠٠٣ ، ثم إلى ٦% عام ٢٠٠٥ ، ووصل إلى ٨.٢% عام ٢٠٠٦ ، وهي نسبة تماثل تقريباً دول الجزائر والأردن والمغرب ، ولكنها أقل كثيراً مما في الدول المتقدمة ، حيث وصلت النسبة في الولايات المتحدة إلى ١٨% , وألمانيا إلى ١٧% , وفرنسا إلى ١٤% .

أما في مجال تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف والحضر ؛ فنجد أنه في الحضر يزيد بنحو ٦٧% عنه في الريف . كما يلاحظ أن الشريحة الدنيا من الدخول – على كثرة عددها – لا تحصل إلا على ١٦% من الإنفاق الصحي العام ، بينما تحصل الشريحة العليا من الدخول – على قلة عددها – على ٢٤% من الإنفاق العام .

وقد أشار تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٥ – إلى أن الدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الصحة يخدم الشرائح الغنية من السكان أكثر مما يخدم الشرائح الفقيرة ، وأنه يجب أن تتوخى السياسات المالية حماية الفقراء من تحمل مبالغ مالية كبيرة ، خصوصاً إذا تعرضوا لحوادث طبية خطيرة .

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الفقراء يلجأون بشكل متزايد إلى المستشفيات والعيادات الخاصة رغم ما يمثّله ذلك من عبئ مالي كبير عليهم . ومن الجدير بالذكر أنه نظراً لما تعانيه هذه

المستشفيات الحكومية من تمويل غير كاف لتشغيلها بكفاءة مقبولة , فإن نسبة إشغال الأسرّة Occupancy Rate لا تتجاوز في بعض الأحيان ٥٠% فقط من مجموع الأسرّة بها . ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على تقديم خدمة طبية كافية لجذب المرضى الفقراء إليها .

كل ذلك يشير إلى ضرورة تفعيل الإنفاق العام على الصحة ، وجعله يصب في صالح الأهداف الرئيسة التي تقرر من أجلها وهي تمكين الشرائح السكانية المختلفة - وعلى الأخص الشرائح الدنيا - من الحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بمستوى ملائم .

- **الزيادة المطردة في تكلفة العلاج:**

يتزامن مع انتشار الفقر وعدم قدرة غالبية المجتمع على دفع تكاليف العلاج ؛ ومع ضعف إنفاق الدولة على الصحة بشقيها الوقائي والعلاجي ، يتزامن مع ذلك زيادة مطردة في تكلفة العلاج ؛ ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على المستوى العالمي شاملاً الدول النامية والدول المتقدمة على سواء . ويتمثل ذلك أساساً فيما يلي:

أ - ارتفاع تكلفة المنشآت الصحية , وعلى الأخص المستشفيات , وكذلك تكلفة تشغيلها ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً . وتبلغ تكلفة تشغيل المستشفيات سنويا حوالي ١/٥ التكلفة الرأسمالية للإنشاء .

ب ارتفاع أثمان الأجهزة الطبية , وعلى الأخص الأجهزة المستخدِمة للتكنولوجيات المتقدمة , مثل أجهزة التصوير والأشعة الكشفية والعلاجية , وأجهزة التحاليل المعملية , وأجهزة العمليات والإنعاش والعناية المركّزة وغيرها .

ج- ارتفاع أسعار الدواء , وعلى الأخص أدوية الحالات الخاصة ، وكذلك ارتفاع تكلفة البحوث الطبية والدوائية .

د - ارتفاع أجور بعض العاملين في الحقل الصحي خصوصاً ذوي المهارات العالية في الحالات الدقيقة .

كل ذلك جعل تكلفة العلاج الطبي تفوق قدرات غالبية المجتمع , مما دعا أغلب الدول إلى أن تتجه نحو إعطاء أهمية متزايدة للطب الوقائي ذلك لأنه أقل تكلفة وأكبر عائداً من الطب العلاجي . وكذلك الأخذ بنظام التأمين الصحي الشامل لشرائح المجتمع كوسيلة لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين بدرجة مقبولة .

- **تدني مستوى الإسكان وتلوث البيئة:**

سبق أن ذكر أن نسبة كبيرة من شرائح المجتمع تسكن فيما يسمى بالإسكان الهامشي والإسكان العشوائي وسكن العائلة في غرفة واحدة . ويمثل هذا الإسكان بيئة عمرانية بالغة التردي ، تتسم بغياب التهوية والإنارة الطبيعية الكافية وعدم توافر المرافق الأساسية , وعلى الأخص الصرف الصحي . إذ بينما تصل المياه النقية إلى حوالي ٨٠% من الوحدات السكنية إلا أن ما يقرب من ٥٠% من الوحدات غير متصلة بشبكة الصرف الصحي . وتصل هذه النسبة من المساكن المحرومة من الصرف الصحى إلى أكثر من ٩٠% في القرى . وتعاني مثل هذه الأحياء كثافة سكانية عالية تعتبر من أعلى الكثافات السكانية في العالم , وكذلك تزاحماً سكانياً شديداً ، إذ إن نسبة إشغال الغرف بها تصل أحياناً إلى سبعة أفراد في الغرفة الواحدة . هذا فضلاً عن غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية والثقافية والترفيهية غياباً شبه كامل .

وتعاني البيئة الحيوية المحيطة تلوثاً كبيراً كما سبق توضيحه في الجزء الخاص " بوصف الحيز الحالي " . فتلوث المياه قد جاء نتيجة للصرف الصناعي والصرف الصحي مباشرة على مجاري المياه من ترع وأنهار دون معالجة . كما أن تلوث الهواء جاء نتيجة لانتشار عوادم السيارات والغبار ودخان المصانع والورش وحرائق المخلفات الزراعية في الجو بمعدلات مرتفعة , فاقت كثيراً الحدود المسموح بها دولياً . فضلاً عن اختفاء الحدائق والمساحات الخضراء بهذه المناطق . كل هذه العوامل جعلت من البيئة المشيدّة والبيئة الحيوية المحيطة - من ماء وهواء - مرتعاً خصباً للأمراض الاجتماعية والنفسية والبدنية .

- **غياب الوعي الصحي:**

من الملاحظ غياب الوعي الصحي لدى شرائح كبيرة من المجتمع المصري , وعلى الأخص الشرائح الدنيا منه . وغياب التثقيف الصحي الرشيد – خصوصاً في حالة الأمهات – يمثل خطراً كبيراً على الصحة العامة للمجتمع . وقد أدى غياب الوعي الصحي إلى انتشار الكثير من العادات , والمعتقدات الصحية غير السليمة .

وهناك توجهات عالمية كبيرة لتوعية المواطنين بكيفية الحفاظ على النفس والرعاية الشخصية والأسرية Health Promotion and Self Care , وفيها يتم التأكيد على قيمة السلوكيات والأخلاق والعادات الإيجابية , والتي تؤثر على الصحة بصورة مباشرة . وقد ثبت أن عدم الوعي

بالحفاظ على النفس والرعاية الشخصية مسئول عن ٤٠% من الأمراض العضوية والنفسية ؛ ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة للتوعية الصحية للمحافظة على الصحة العامة للأفراد والأسر .

أدت العوامل المذكورة إلى تدني القدرات الوقائية وانتشار الأمراض البدنية والنفسية ,وعلى الأخص فيما يلي:

- ارتفاع معدّل الإصابة بالأمراض المعدية والمتوطنة والحوادث وسوء التغذية .
- ازدياد نسبة المرض بالفشل الكلوي والكبدي والديدان المعوية .
- ازدياد نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة مثل الضغط والسكر والسرطان .
- ازدياد الأمراض النفسية والعصبية مع زيادة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي .

- مؤشرات الحالة الصحية في مصر:

تتعدد مؤشرات الحالة الصحية تعدداً كبيراً ولكن سنذكر هنا ثلاث مؤشرات رئيسة منها وهي الموارد الخدمية والموارد البشرية ومعدلات الوفيات بين الأطفال .

- **الخدمات الصحية:**

تشتمل الخدمات الصحية أساساً على : المستشفيات التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية العلاجية للمرضى , ووحدات الرعاية الصحية الأولية وهي التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية الوقائية لجموع المواطنين في الريف والحضر مثل : رعاية الأمومة والطفولة , والصحة المدرسية , والتثقيف الصحي , ونظافة البيئة , ومقاومة الحشرات الضارة والقوارض .

أ- المستشفيات:

يبلغ معدّل إجمالي أسرّة المستشفيات في مصر ١٥.٩ سرير لكل ١٠ آلاف من السكان عام ٢٠١١ , بينما يبلغ هذا المعدّل في الولايات المتحدة وفرنسا واستراليا واليابان ٣٠ و٦٦ و٣٩ و١٣٧ على التوالي , بمتوسط قدره ٦٨ سريراً لكل ١٠ آلاف من السكان ، أى أكثر من أربعة أضعاف المعدّل المصري .

وهناك تباين واضح في توزيع إجمالي أسرّة المستشفيات بين المحافظات المختلفة . إذ يبلغ أعلى المعدّلات للأسرّة لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان في القاهرة ٣٤.٢ , والجيزة ٢٩.٨ ,

والإسكندرية ٢٨.٨ سرير . بينما بلغ أدنى المعدّلات في قنا ٥.٦ , والفيوم ٦.٤ , والبحيرة ٧.٢ سرير . أي أن معدّل الأسرّة في القاهرة يبلغ أكثر من ستة أمثال مثيله في قنا .

ب- وحدات الرعاية الصحية الأولية

يبلغ معدّل وحدات الرعاية الصحية في مصر ٠.٦ وحدة لكل ١٠ آلاف من السكان سنة ٢٠١١ ، بينما يبلغ هذا المعدّل في كل من المغرب وسوريا والأردن - وهي دول مماثلة اقتصادياً بمصر - ٢.٩ و١.٠٠ و٢.٤ على التوالي , بمتوسط قدره ٢.١ وحدة , أي ٣.٥ مثل المعدّل في مصر . وإن كان لمصر تاريخ طويل في توفير خدمات الصحة العامة - خاصة في الريف - إلا أن العدد الحالي من هذه الوحدات لا يكفي لتغطية احتياجات المجتمع بشرائحه المختلفة ، فضلاً عن أنها لا تقوم بتقديم جميع الخدمات في هذا المجال الحيوي المهم .

- **الموارد البشرية:**

تشمل الموارد البشرية في المجال الصحي العديد من التخصصات , مثل الأطباء والممرضات والفنيين (الأشعة والمعامل والعلاج الطبيعي) والصيادلة والإداريين والماليين والقائمين بالخدمات المساعدة مثل أخصائيي التغذية Food Service والتدبير المنزلي House Keeping ، ولكننا هنا سنكتفي بالأطباء والممرضات والصيادلة .

أ - الأطباء البشريون:

يبلغ معدّل الأطباء البشريين ١١.٣ طبيب لكل ١٠ آلاف من السكان سنة ٢٠١١ , بينما يبلغ هذا المعدّل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا واليابان ٢٤.٢ و ٣٣.٨ و ٣٥.٨ و ٢١.٤ على التوالي , بمتوسط قدره ٢٨.٨ طبيب لكل ١٠ آلاف من السكان ، أى ٢.٥ مثل المعدّل في مصر .

كما يبلغ معدل عدد الأطباء البشريين لكل ١٠ آلاف نسخة من السكان في كل من سوريا والأردن والمغرب - وهي البلاد العربية المماثلة اقتصادياً بمصر - ٢٥.٥ و ١٥.٧و ٦.١ على التوالي , بمتوسط قدره ١٥.٧ طبيب ، أي أكثر من المعدّل المصري بمقدار ٤.٤ طبيب .

وتتفاوت معدّلات أعداد الأطباء في محافظات مصر المختلفة بذات النسب تقريباً التي تتفاوت بها معدّلات أعداد الأسرّة في هذه المحافظات .

ب - الممرضات:

يبلغ معدّل عدد الممرضات ١٥.٤ ممرضة لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان سنة ٢٠١١ , بينما يبلغ هذا المعدّل في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا واليابان ٩٨.٢ و٩٣.٠ و٩٥.٩ و٤١.٤ على التوالي , بمتوسط قدره ٨٢.١ ممرضة لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان ، اى أكثر من خمسة أمثال المعدّل المصرى .

كما يبلغ المعدّل في كل من سوريا والأردن والمغرب ١٩.١ و٤٣.٧ و٩.٠ على التوالي , بمتوسط قدره ٢٤ ممرضة لكل ١٠ آلاف من السكان , أي ما يزيد على ١.٥ مثل المعدّل في مصر .

ومن الجدير بالذكر أن نسبة عدد الممرضات إلى الأطباء في مصر تبلغ ١.٤ ممرضة لكل طبيب , بينما النسبة المطلوبة تتراوح بين ٣ إلى ٤ ممرضات لكل طبيب . وهذا يوضح بأن مصر في حاجة ماسة إلى زيادة عدد الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان , كما أنها في حاجة بنفس الدرجة إلى زيادة عدد الممرضات بالنسبة إلى عدد الأطباء .

ج - الصيادلة:

بلغ معدّل الصيادلة ٣.٢ لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان في مصر , بينما بلغ هذا المعدّل في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا واليابان ٨.٨ و١١.٥ و١١.٧ و٢١.٥ على التوالي , بمتوسط قدره ١٣.٤ صيدلي لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان ، أى أكثر من أربعة أمثال المعدّل المصرى .

كما بلغ معدّل الصيادلة في سوريا ٨.٢ والأردن ١٢.٦ والمغرب ٢.٧ , بمتوسط قدره ٧.٨ صيدلي لكل ١٠ آلاف نسمة من السكان , بما يعادل ٢.٤ مثل المعدل في مصر .

مما سبق يتضح أن المعدّل المصري في مجال الموارد البشرية يبلغ ما بين ٣/١ إلى ٥/١ المعدّل المماثل له في الدول المتقدمة , كما أن المعدّل المصرى يقل عن مثيله في الدول العربية الشبيهة إقتصادياً بمصر .

- **معدّل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة:**

يبلغ معدّل وفيات الأطفال أقل من عام لكل ١٠٠٠ مولود حي في مصر ١٦.٥ , بينما يبلغ هذا المعدّل في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واستراليا واليابان ٦ , ٣ , ٤ , ٢ على التوالي , بمتوسط قدره ٣.٧٥ ، أي أن معدّل وفيات الأطفال الرضع في مصر يبلغ خمسة أمثال متوسط مثيله في الدول المذكورة .

كما بلغ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي ١٩.٦ عام ٢٠٠٩ , بينما بلغ هذا المعدّل في الولايات المتحدة وفرنسا واستراليا واليابان ٨ , ٤ , ٥ , ٣ على التوالي , بمتوسط قدره ٥ ، أى أن معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة في مصر بلغ أربعة أمثال متوسط المعدّل فى الدول المتقدمة .

وتشير المسوح السكانية الصحية إلى التفاوت البيّن بين الحضر والريف . فنجد أن معدّل وفيات الرضع في مصر عام ٢٠٠٨ هو ٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي ، بينما معدّل وفيات الرضع بالمناطق الريفية هو ٣١ لكل ١٠٠٠ مولو حي . هذا وقد لوحظ ذات النمط في معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في كل من الحضر والريف .

أما بالنسبة لمؤشر الدخول , فقد لوحظ أن أعلى معدّلات للوفيات تحدث بين أطفال الشريحة السكانية ذات الدخول المنخفضة , والتي تبلغ حوالي ضعف معدّلات وفيات أطفال الشرائح السكانية ذات الدخول العالية .

كما أن معدلات وفيات أطفال الأمهات غير المتعلّمات أعلى بدرجة ملحوظة عن معدلات وفيات أطفال الأمهات المتعلّمات .

مما سبق يتضح الآتي :

- أن الخدمات الصحية مرتبطة أشد الارتباط بالتنمية , وتمثل مع التعليم والبحث العلمي ركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة . لذا فإن العناية بالصحة تمثل خطوة مهمة وحيوية نحو التقدم والتنمية الشاملة .

- أن مصر تعاني حالياً تدني الحالة الصحية تدنياً بالغاً , ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل السالبة مثل : انتشار الفقر وسوء التغذية والتلوّث البيئي والتدني العمراني وارتفاع

تكلفة الرعاية الصحية وضعف الإنفاق وغياب التثقيف الصحي السليم . وقد أدت هذه العوامل إلى انتشار الأمراض المتوطنة والأمراض المزمنة والأمراض المعدية وغيرها .

- تعاني مصر أيضاً تدنيا في : الخدمات الصحية الممثلّة في المستشفيات والوحدات الصحية ، وفي الموارد البشرية ممثلّه في أعداد الأطباء والممرضات والصيادلة .

- يوضح مؤشر وفيات الأطفال أن المعدّل المصري أعلى بدرجة ملحوظة عن مثيله بالدول المتقدمة ، وأيضاً عن مثيله ببعض الدول العربية الشبيهة اقتصادياً بمصر ، مما يؤكد تدني الوضع الصحي في مصر .

- أن الخدمات الصحية - رغم محدوديتها - موزعة توزيعاً غير عادل على أقاليم مصر ومحافظاتها . إذ تستأثر المراكز الحضرية الكبرى بالجزء الأكبر من هذه الخدمات (حوالي ٦٠%) وكذلك من الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة ، بينما تعاني المحافظات الأخرى نقصا ملموسا في هذه الخدمات , كما تعاني نقصاً في الموارد البشرية من أطباء وممرضات وغيرهم .

- فكما أن الخدمات الصحية موزعة توزيعاً غير عادل سكانياً فإنها أيضاً موزعة توزيعاً غير عادل سكانياً . إذ إن الشرائح الدنيا محدودة الدخل تعاني نقصاً كبيراً في الخدمات الصحية وفي أعداد العاملين في المجال الصحي , بينما شرائح الدخول العالية تحظى بحظ أوفر في الموارد الخدمية والبشرية .

٢- التعليم والتنمية:

تنبع أهمية التعليم من الوظائف الحيوية التي يؤديها للمجتمع , واللازمة لتطوره ونموه . فمن هذه الوظائف : غرس القيم وبناء المواطنة , وتوليد المعرفة والمهارات , وتنمية قوى البحث والابتكار , وإعداد وتنمية العاملين في مختلف المهن وعلى كل المستويات .

ولا يقوم التعليم وفقا للأوضاع السائدة في المجتمع مستجيبا لاحتياجاته الحالية فقط , بل يجب أن يُنظر إليه في المقام الأول كآلية للتغيير و الارتقاء , إذ تقع عليه مسئولية خاصة في توجيه المجتمع من الأنماط التقليدية في الفكر والعمل إلى الدخول في عصر المعلومات و الاتصال و المعرفة والتقنيات المتقدمة .

ويشهد المجتمع الدولي المعاصر في الوقت الحالي متغيرات كبرى سوف تؤدي إلي خلق نظام عالمي جديد ، يستند في المقام الأول إلى ما تملكه الدول من أسباب العلم والتكنولوجيا , وإلى تعاظم قوة وسائل الإنتاج للسلع والخدمات المنافسة . لذا فإن هذه الدول تسعى الآن جاهدة إلي إدخال العلم والتكنولوجيا المتقدمة في شتى جوانب الحياة , كما تسعي إلي نشر ثقافة التميّز باعتبارها مطلبا أساسيا للمنافسة في عالم اليوم .

إن التنمية الحديثة في كل مجالاتها الاقتصادية والبشرية والمكانية تعتمد - بشكل متزايد - على الاستغلال الفعّال للأصول المعرفية والمهارات والقدرات باعتبارها موردا أساسيا للمزايا التنافسية . والتعليم الحديث يجب أن يستجيب لكل ما تتطلبه هذه التنمية من متطلبات و مستلزمات ؛ لذا فقد اهتمت الدول النامية - التي تسعي إلي أن تكون ضمن شريحة الدول المتقدمة - أول ما اهتمت بالتعليم , وسعت للارتقاء به ليكون الأساس المتين لبرامجها التنموية مثل ماليزيا والهند و غيرهما . كما تقوم الدول المتقدمة - مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا - بعملية تطوير دائمة لنظمها التعليمية في كافة مراحلها وعلي كل مستوياتها بهدف إحراز مزيد من الجودة ومزيد من التميّز.

و سنوضح فيما يلي :وضع التعليم في مصر , والفجوة الواسعة بين ما هو عليه الآن وما يجب أن يكون عليه حتى يصير قادرا على تحقيق التغيير والانتقال بمصر من دولة نامية إلي دولة متقدمة .

- المنظومة التعليمية :

تشتمل المنظومة التعليمية في مصر علي مراحل متتابعة , تبدأ بالمرحلة الابتدائية وتليها المرحلة الإعدادية ثم المرحلة الثانوية ثم مرحلة التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا . ويسبق السلم التعليمي رياض الأطفال , وهي مرحلة مستقلة ومدتها سنتان من سن الرابعة إلي سن السادسة

وتمثل المرحلة الابتدائية الحلقة الأولي من حلقات التعليم الأساسي , ومدة الدراسة بها ست سنوات . أما المرحلة الإعدادية فتمثل الحلقة الثانية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات , ينتقل الطّلاب بعدها إلي مرحلة التعليم الثانوي وذلك طبقا لأدائهم في الشهادة الإعدادية , حيث يتم توزيع الطّلاب إما علي التعليم الثانوي العام أو الثانوي الفني .

وتهدف مرحلة التعليم الثانوي العام إلي إعداد الطلاب للحياة العملية بجانب إعدادهم للالتحاق بالجامعة والمعاهد العليا , ومدة الدراسة بهذه المرحلة ثلاث سنوات . أما التعليم الثانوي الفني فيشمل التخصصات الآتية : الصناعي والزراعي والتجاري و الفندقي . وتتم الدراسة على مستويين : مستوى إعداد فئة الفنيين نظام الثلاث سنوات , ومستوى إعداد الفنيين الأول نظام الخمس سنوات

. ويلتحق معظم خريجي الثانوية الفنية بسوق العمل , أما المتفوقون منهم فيمكنهم الالتحاق بالمعاهد العليا أو الجامعة .

أما التعليم الجامعي والعالي فيتم في الجامعات والمعاهد العليا ؛ ويلتحق به الحاصلون على الثانوية العامة والمتفوقون من الحاصلين على الثانوية الفنية . وتتراوح الدراسة فيه من أربع سنوات إلي خمس سنوات إلي ست سنوات . وتختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها . وتسعى الجامعات إلي تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين وذوي الخبرات في مختلف المجالات , بجانب المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم علي المستوي القومي والمستوي الإنساني .

ويسير التعليم الأزهري في خط مواز للتعليم المدني في مراحله المتتابعة , وفي مدة الدراسة في كل مرحلة منها. فيشمل التعليم الأزهري قبل الجامعي علي المراحل الثلاث : التعليم الابتدائي الأزهري والتعليم الإعدادى الأزهري والتعليم الثانوي الأزهري . وتختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر. و بالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه . كما تهتم ببعث التراث العلمي والفكري والروحي للشعوب الإسلامية بما يتيح لطلابها التفقه في الدين والتزوّد بالكفايات العلمية والعملية التي تؤهلهم للمشاركة في مجالات الأنشطة الحياتية المختلفة .

وكما تنقسم منظومة التعليم إلى مراحل تعليمية متتالية فإنها تنقسم أيضا إلى نظامين تعليميين متباينين : أولهما نظام التعليم العام , وثانيهما نظام التعليم الخاص . ويتولى التعليم العام كل من وزارة التربية والتعليم في مراحل التعليم قبل الجامعي ووزارة التعليم العالي في المرحلة الجامعية . أما التعليم الخاص فيتولاه القطاع الخاص من أفراد وشركات ومؤسسات خاصة بشقيه ما قبل الجامعي والجامعي .

وتقدم الدولة خدمة التعليم العام بالمجان (إلا في حالات خاصة) . أما التعليم الخاص فيتاح نظير مصروفات عاليه في أغلب الأحيان . ويتسم هذا التعليم بصبغة أجنبية في الكثير من نواحيه . ويتاح التعليم العام للأغلبية من شرائح المجتمع . أما التعليم الخاص فيختص بالفئات الغنية القادرة عليه والتي تمثل الشريحة فوق المتوسطة والعليا من المجتمع.

وتبلغ طاقة استيعاب التعليم قبل الجامعي كالاتي: التعليم المدني ٨٥.٥ % من إجمالي التلاميذ , والتعليم الأزهري ٧.٧ % , مقابل ٦.٩ % بالتعليم الخاص حسب المؤشرات الإحصائية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . أما التعليم الجامعي فتبلغ نسب الطلاب

فيه كالآتي : الجامعات الحكومية ٦٣.١% , الجامعات الخاصة ٣.٥% , الجامعة الأزهرية بفروعها١٢.٥% , المعاهد العليا والأكاديميات ١٥.٥% , المعاهد الفنية ٣.٨ % , معاهد تمنح مؤهل (دبلوم فوق المتوسط / بكالوريوس) ١.٥ % .

مما سبق يمكن تقسيم منظومة التعليم في مصر إلى الآتي :

- التعليم العام قبل الجامعي .
- التعليم الخاص قبل الجامعي .
- التعليم الفني
- التعليم الجامعي العام : الجامعات الحكومية .
- التعليم الجامعي الخاص : الجامعات الخاصة .
- المعاهد العليا .

- التعليم العام قبل الجامعي:

يجب أن تهدف سياسة التعليم العام قبل الجامعي إلى تحقيق المبادئ الآتية :

- تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء مصر , وإتاحة التعليم لكافة شرائح المجتمع وعلي الأخص الفئات الفقيرة , وتوصيل الخدمة التعليمية لهذه الشرائح بالكفاءة والجودة العالية .
- يكون التعليم من أجل تأصيل المواطنة وتأهيل المواطن للقيام بكامل واجباته والتزاماته تجاه وطنه ومجتمعه .
- تعظيم مساهمة النظام التعليمي في التطوير المعرفي , والنمو الثقافي والحضاري والتقدم التكنولوجي .

وأوجه السلبيات التي تواجه التعليم العام قبل الجامعي في مراحله الثلاث : الابتدائي والإعدادي والثانوي هي ذات السلبيات التي تواجه التعليم في مراحله الأخرى والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- النقص الكبير في عدد المدارس والفصول اللازمة لاستيعاب تلاميذ هذه المراحل استيعابا كاملا.

- تكدّس التلاميذ داخل الفصول . إذ تصل الكثافة في بعض الأحيان إلي ما يقرب من ٨٠ تلميذاً في الفصل الواحد .

- تعمل أغلب المدارس بنظام الفترتين مما يؤثر علي جودة العملية التعليمية . إذ لا يتاح فيها تطبيق نظام اليوم المدرسي الكامل واللازم لإنجاز المناهج الدراسية علي الوجه الأكمل . كما يصعب إتاحة فرص كافية لممارسة الهوايات العلمية والفنية , وكذلك ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية بجانب المناهج المقرّرة .

- عدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة للعملية التعليمية مثل المعامل والمكتبات وقاعات الدرس وغيرها . كما لا تتوافر الملاعب الرياضية لممارسة الرياضة بأنواعها المختلفة.

- يتم تدريس المناهج المقررة بالطرق التقليدية القائمة علي التلقين والحفظ وليس علي التفكير التحليلي الحر وتشجيع ملكات الابتكار والإبداع لدي التلاميذ .

- عدم إعداد المدرّس الإعداد السليم وعدم توافر برامج التدريب المستمر لضمان جودة العملية التعليمية .

- ضعف العلاقة المباشرة بين المدرّس والتلميذ , بل انعدامها في أغلب الأحيان . وهذه العلاقة هي أحد المقوّمات الأساسية للتربية الصحيحة خصوصا في هذه المراحل العمرية للتلاميذ .

وقد صاحب هذه المرحلة استشراء ظاهرة التسرب من المدارس الابتدائية والإعدادية . إذ إنه حسب تقرير التنمية البشرية الصادرعام ٢٠١٠ حوالي ٢٧ % من التلاميذ لم يكمّلوا تعليمهم الابتدائي و الإعدادى (١٧ % تسربوا قبل استكمال هذه المرحلة و ١٠% لم يلتحقوا أصلا بالمدارس) ؛ مما يسهم في تفاقم مشكلة الأمية السابق ذكرها .

وقد جاء كنتيجة حتمية لهذه السلبيات ضعف إعداد التلاميذ للمرحلة الجامعية , وسوء إعدادهم لممارسة الحياة العملية بعد الانتهاء من مراحل التعليم الأساسي :الابتدائي و الإعدادي والثانوي .

- التعليم الخاص قبل الجامعي:

في ظل التوجه الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد في الحقبة الأخيرة , كان من الضروري أن يقوم القطاع الخاص بإمكاناته في مشاركة الدولة في إنشاء مدارس ذات طبيعة خاصة.وقد تحقق للتعليم الخاص التوسع والانتشار و تعددت نوعيات مؤسساته , وتزايد إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم به لأسباب عِدّة منها الرغبة في تعليم الأبناء اللغات الأجنبية بدرجة عالية , وما تتميّز به هذه المدارس من انخفاض كثافة التلاميذ في الفصل الدراسي , بجانب أنها مجهّزة بصورة عصرية حيث تتوافر بها التجهيزات الحديثة وتقنيات التعليم .وتستخدم هذه المدارس عادة المدرسين الأكفاء والإدارة التربوية الجادة , فضلا عن قيامها بتوفير الأنشطة الرياضية لتلاميذها بجانب الأنشطة التعليمية والثقافية. وتتعدد الشهادات في هذه المدارس تبعا لنظام التعليم الذي تقوم به .

ويمكن تصنيف المدارس الخاصة كالآتي :

- مدارس خاصة لغات : ويتم تدريس المناهج بها باللغات الأجنبية مع اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والدراسات الاجتماعية .
- مدارس خاصة باللغة العربية مع مادة اللغة الإنجليزية والفرنسية بجانب الألمانية , إحداهما لغة أجنبية أولى والأخرى لغة أجنبية ثانية .
- المعاهد القومية : لا تهدف هذه المدارس إلي الربح , بل تسعى إلي تقديم خدمة تعليمية متميّزة لمن يستطيع أولياء أمورهم سداد نفقات تعليمهم . وقد أنشئت في هذه المدارس شعب للتعليم الإنجليزي و الأمريكي و الفرنسي .
- المدارس التابعة لهيئات أجنبية أو سفارات . وتعد المدارس الأمريكية والفرنسية والإنجليزية واليابانية من أبرز أنواعها , وهى مدارس مخصّصة للجاليات الأجنبية ولكنها تسمح لبعض المصريين بالالتحاق بها . وتمنح هذه المدارس شهادات أجنبية معترفاً بها .

ويشوب التعليم الخاص بعض مظاهر القصور , تتمثل فيما يلي :

- وجود شواهد علي عدم قيام بعض المدارس- وخاصة الأجنبية منها - بدورها في ترسيخ الانتماء , وإكساب التلاميذ مهارات المواطنة اللازمة في المجتمع مما يهدد السلام الاجتماعي , وتفقد المدرسة بذلك أهم مبررات وجودها والمتمثّل في إعداد مواطنين ينتمون إلي مجتمعهم وقادرين على التواصل مع الآخرين .

- المغالاة في تقدير المصروفات المحصّلة من أولياء الأمور في بعض المدارس مغالاة كبيرة , وتغليب المصالح المادية علي حساب تحقيق الأهداف التربوية المرجوّة . فقد تحولت بعض مؤسسات التعليم الخاص إلي مشروعات استثمارية تهدف أساسا لتحقيق الربح المادي السريع .

ومن الواجب تطوير التعليم الخاص لتحقيق أهدافه , والتي تتمثل فيما يلي :

- التأكيد على أن هدف التعليم الخاص تقديم خدمة تعليمية تربوية متميّزة قبل أي اعتبار آخر.
- أن يتبنى التعليم الخاص أساليب واستراتيجيات تدريسية من شأنها إنماء مهارات التلاميذ وتكوين شخصياتهم ؛ وأن يصبح التعليم الذاتي جزءا أساسيا وجوهريا فيها ؛ وأن يتبنى هذا النوع من التعليم أساليب تدريس متقدمة ترتكز على المهارات والإبداع والابتكار .
- التأكيد على استخدام تكنولوجيا التعليم المتقدّمة في العملية التعليمية لتحسين آلية التعليم والتعلّم , مع توفير مصادر المعلومات والمعرفة المتنوّعة مثل الإنترنت والحاسب الآلي ومراكز مصادر التعليم .

وذلك حتى يقوم التعليم الخاص بدوره المهم في منظومة التعليم من أجل التنمية .

- التعليم الفني:

التعليم الفني هو أحد الأسس المهمة للتنمية , فخريجوه يمثلون الكم الأكبر من القوى العاملة الماهرة في قطاعات الإنتاج المختلفة صناعية كانت أو زراعية , خدمية أو إدارية . وبما أننا بصدد وضع خطط للتنمية الشاملة فإن توفير القوى العاملة الماهرة تعتبر ضمن المطالب الأولي والأساسية لتحقيق التنمية .

وتواجه مصرفي الوقت الحالي مشكلة حقيقية تجاه تحقيق متطلبات سوق العمل من العمالة الفنية الماهرة اللازمة لاحتياجات الإنتاج المختلفة , سواء الاستهلاك المحلى أو التصدير للخارج , والجدير بالذكر أن أسواق العمل المحيطة بمصر عربيا وإفريقيا ومتوسطيا وأوروبيا ترحب بالعمالة المصرية الماهرة .

وتتحمل وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي مسئولية التعليم الفني بمستوياته المختلفة . ويعتبر التدريب المهني متمما ومكملا للتعليم الفني , وهناك ٢٦ وزارة و جهة في مصر يتبعها حوالي ١٢٠٠ مركز للتدريب المهني .

ويبلغ عدد طلاّب التعليم الفني حوالي ١.٦٢٨ مليون طالب في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ يمثلون حوالي ٥٠ % من مجموع الطلاّب في المرحلة الثانوية , وهو ما يمثل كماً ضخماً من الشباب الدارسين في هذه المرحلة العمرية . ويشكلّ عدد الطلاّب الملتحقين بالتعليم الصناعي والتجاري والزراعي حوالي ٥٩ % و ٣١ % و ١٠ % على التوالي من مجمل الطلاّب الملتحقين بالتعليم الفني .

وأغلب هؤلاء الطلاّب هم عادة من أصحاب أقل المجاميع في الشهادة الإعدادية . كما أن السياسة المتّبعة حاليا في الإتاحة المفتوحة في التعليم الفني لاستيعاب طلاّب ليس لهم مكان في نظم التعليم الأخرى قد أدت إلي تكديس المدارس الفنية بالملتحقين بها دون أن يقابل ذلك استعداد حقيقي لاستقبال هذه الأعداد الكبيرة من الطلاّب , مما تسبب في أن تكون الإتاحة على حساب جودة التعليم .والكثير من المدارس الفنية تعاني نقصاً حقيقياً في المعدات وتجهيزات المعامل والورش , كما تعاني كثافة الطلاب داخل الفصل الواحد .

هذا والتخصصات الحالية في التعليم الفني في أغلبها تخصصات تقليدية لا تواكب التطوّر التكنولوجي والمهني ,مما أدى إلى عدم توافق مهارات الخريجين وتخصصاتهم مع متطلبات سوق العمل . وهذه هي أحد الأسباب الرئيسة للبطالة النوعية التي يعانيها خريجو هذا التعليم . والجدير بالذكر أن نمط الإنتاج الحديث في الصناعة والزراعة وغيرها يتطلب بالضرورة تخصصات جديدة ومهارات عالية .

وعلى الرغم من أن المعلّم هو الركن الأساسي في العملية التعليمية فإن معلّم التعليم الفني - على وجه الخصوص - يعانى بشكل كبير تداعيات انخفاض مستواه وعدم جودة إعداده و تدريبه للقيام بمهامه في المجال النظري والعملي .

كل ذلك أدى إلى تدنى مستوى التعليم الفني بدرجة مقلقة . ومما يزيد الأمر سوءاً عدم تقدير المجتمع التقدير الكافي للدارسين بالتعليم الفني وخريجيه .

وفي ظل العولمة ووتيرة التطور التكنولوجي الحالية , والتحولات التي تشهدها الأسواق , لم يعد التعليم الفني والتدريب المهني مجرد وسيلة تعليمية يلجأ إليها الشباب ذوو الأداء الأكاديمي المتدني , أو ذوو الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض , بل أصبح حجر الزاوية في عملية التنمية .

- التعليم الجامعي : الجامعات الحكومية:

يهدف التعليم الجامعي أساسا إلي الانتقال بالمجتمع من وضعه الحالي إلي "مجتمع المعرفة"المعاصر . كما يهدف إلى تعزيز مكانة مصر بمساهمتها في إثراء العلم والمعارف على مستوى العالم . كما يسهم التعليم الجامعي في تعزيز فرص التنمية القومية , إذ يجب أن يحقق خريجوه كمّا ونوعا متطلبات خطط التنمية في مراحلها المختلفة .

ويساعد هذا التعليم الجامعي أيضا , من ناحية أخرى , على تحقيق العدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعي بإتاحة فرص أكبر للالتحاق به , ومواصلته للموهوبين و القادرين علميا من أبناء الشرائح محدودة الدخول . أي أن التعليم الجامعي له أهدافه التنموية والاجتماعية بجانب أهدافه العلمية والبحثية .

- **الجامعات الحكومية : أعدادها وأحجامها :**

يبلغ عدد الجامعات الحكومية٢٣ جامعة موزّعة على معظم محافظات مصر . ويتراوح عدد الطلاب المقيّدين بهذه الجامعات للعام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢ من ٢٢٦٨٦٠ طالباً بجامعه القاهرة و ١٦٥٥٤٣ طالباً بجامعة عين شمس و ١٤٣٢٢٦ طالباً بجامعة الإسكندرية إلى ٩٣٤١٢ طالباً بجامعة المنصورة و ٧٩٤٤٩ طالباً بجامعة طنطا و ٦٤٥٦٧ طالباً بجامعة أسيوط و ٤٦١٨٤ طالباً بجامعة المنيا و ٢٦٩٠١٧ طالباً بجامعة الأزهر بفروعها , بإجمالي قدره ١٥٩٩٦٤٦ طالباً و بمتوسط عام قدره ٧٠٧٥٤ طالباً في الجامعة الواحدة .

مما سبق يتضح أن الجامعات المصرية الحكومية في مجملها تتسم بالأعداد الضخمة من الطلاّب . ويبلغ الحجم الأمثل للجامعة في المتوسط حوالي خمسة وثلاثين ألف طالب . وتتكدس هذه الأعداد الضخمة لكل جامعة في حرم جامعي واحد , وقد كان من المفترض أن يكون لكل جامعة عدة فروع (أكثر من حرم) في عدة مدن - كما هو متّبع في الخارج - لكي يسهل إدارتها وبحسن أداؤها .

- **معدّل الإلتحاق بالتعليم الجامعي :**

يبلغ معدّل الالتحاق بالتعليم الجامعي في مصر حوالي ٣٨٨ طالباً لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان , بينما يبلغ هذا المعدّل ٧٠٠ طالب في ألمانيا وبريطانيا و ١٣٠٠ طالب في فرنسا و ٢٣٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا يدل على التدني في نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي في مصر . وتستوجب برامج التنمية القومية إنشاء مزيد من الجامعات في كل الأقاليم حتى نقترب من المعدل العالمي لنسبة عدد الطلاّب الجامعيين إلى عدد السكان .

ومن الجدير بالملاحظة أن أعدادا ليست قليلة من الخريجين الجامعيين في مصر في الوقت الحاضر يعملون في مهن وحرف في غير تخصّصهم نظرا لعدم توافر فرص عمل كافية لهم في مجالات تخصّصهم .

- **السلبيات التي تشوب التعليم الجامعي الحكومي :**

يشوب التعليم الجامعي الحكومي في مصر العديد من السلبيات , نوجز بعضها فيما يلي :

أ- خلال العقود المتتالية تضاعفت أعداد الطلاّب بالجامعات الحكومية دون أن تتضاعف بذات القدر مكوّنات بنيتها التحتية . وأدي تكدس الطلبة وإعدادهم غير الجيد في مراحل التعليم قبل الجامعي- مع مناهج وطرق تدريس تقليدية - إلي أن فقدت الجامعات الكثير من مقوماتها وجعلتها غير قادرة على توفير تعليم يرتقى بطلابها إلى مستوى المنافسة العالمية , ومواكبة العالم في انتقاله إلى عصر المعرفة .

ب- تعانى جميع الجامعات الحكومية محدودية الميزانية المخصّصة للإنفاق , وعدم كفايتها لمواجهة الأساسيات التي لا غنى عنها للعملية التعليمية . ويتبيّن ذلك في كثير من المجالات مثل عدم توفر المعامل الكافية المزوّدة بالأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيلها , وكذلك عدم توافر المكتبات المهيأة بإمكانات حديثة تساعد علي البحث والدراسة .

ج- بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فإنه لا تتوافر لديهم وسائل و إمكانات البحث العلمي وهو عصب الحياة الجامعية . كما لا تتاح لهم بدرجة كافية فرص حقيقية للاحتكاك بالمدارس العالمية في مجالات تخصصهم . ونظرا لكثرة عدد الطّلاب بدرجة كبيرة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فإن العملية التعليمية لا تسير بصورة ميسّرة , بل تسير بصعوبة بالغة بالنسبة لكل من الطّلاب والأساتذة على سواء . ففي الجامعات الحكومية للعام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١ يقابل كل عضو هيئة تدريس في

الكليات العملية ١١ طالباً , وفى الكليات النظرية ٩٤ طالباً (في كليات الحقوق ٥٣١ , وفي كليات التجارة ٣٧٢) بمتوسط عام ٣٦ طالباً , بينما يبلغ هذا المتوسط في الجامعات الغربية حوالي ١٠ طلاب فقط لكل عضو في هيئة التدريس . والنتيجة الحتمية عدم إمكانية التواصل بين الطالب والأستاذ , ومثل هذا التواصل هو من أهم المقّومات الأساسية للتعليم الجامعي الصحيح .

د- علاوة على ما سبق , فإن زيادة أعداد الطلبة لم يواكبها تغيّر في أسلوب التدريس والتعليم للاستفادة من التقدم التقني في مجال المعلومات والاتصال بما يتلاءم مع هذه الزيادة الضخمة في الأعداد . واستمرت أساليب التدريس كما هي تعتمد أساسا على الأستاذ والمحاضرة والكتاب المقرّر

وبصفة عامة , يمكن القول إن الاهتمام في المجال التعليم الجامعي ينصب أساسا على "الكم" دون تبني ثقافة "التميّز" .

- **الخلل في منظومة التعليم العالي :**

يبدو الخلل واضحا في منظومة التعليم العالي في مصر في نسب الطلاّب ونسب أعضاء هيئة التدريس في القطاعات المختلفة كما هو واضح في الجدول التالي :

جدول رقم (١/٥)

نسب الطلاب الدارسين بقطاعات التعليم العالي المختلفة ونسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم العاملين بنفس القطاع

النسبة	العلوم الاجتماعية	العلوم الثقافية والأدبية	العلوم الهندسية	العلوم التربوية	العلوم الطبية	العلوم الأساسية	العلوم الزراعية والبيطرية	الفنون
نسبة الطلاب الدارسين بالقطاع%	٤٩	٢٠	١٠	٩	٧	٢	٢	١
نسبة أعضاء هيئة التدريس بالقطاع%	٩.١	١١.١	١١.٥	١٣.٢	٣٦.٦	٨.٩	٧.٦	٢

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

يتضح في هذا الجدول التضخم الكبير في أعداد الطّلاب الدارسين في قطاعات العلوم الانسانية مقارنة بقطاعات العلوم التطبيقية و العلوم الأساسية . إذ إن عدد الطلاّب الدارسين للعلوم الإنسانية وحدها يكاد أن يصل إلى ذات عدد الطلاّب الدارسين لكافة القطاعات الأخرى مجتمعة . وهذا ما

لا يتفق مع الاحتياجات الفعلية للتنمية القومية .وكما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين نسب الطلاّب الدارسين في القطاعات المختلفة فإن هناك تفاوتاً كبيراً أيضا بين نسب أعضاء هيئة التدريس في هذه القطاعات .

كما يتضح من ذات الجدول أن نسب أعضاء هيئة التدريس في القطاعات المختلفة لا تتسق مع نسب الطلاّب الدارسين في ذات القطاعات . فعلى سبيل المثال , تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم الإنسانية حوالي ٩% فقط بينما تصل نسبة الطلاّب في هذا القطاع حوالي ٥٠% . ومن ناحية أخري تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس في قطاع العلوم الطبية ٣٦.٦% , بينما تبلغ نسبة الطلاّب في هذا القطاع ٧ % فقط .

كما أنه من الواضح في الجدول السابق أيضا أن الاتجاه الغالب في مصر هو تشجيع التعليم في مجال العلوم الإنسانية , ثم التعليم في مجال العلوم العملية , مع إهمال واضح في مجال العلوم الأساسية مثل الرياضيات والطبيعة والكيمياء . إذ إن نسبة المقيدين بكليات العلوم تبلغ ٢% من مجمل الدارسين الجامعيين رغم الأهمية الكبرى لهذه العلوم . ومن الملاحظ أن كليات العلوم ليست من " كليات القمة " التي تجذب أفضل الطلاّب الحاصلين على أعلى الدرجات - كما هي الحال في جامعات الدول المتقدمة- بل يأتي ترتيبها متأخرا في قائمة تنسيق قبول الطلاّب في كليات الجامعة . و هذا أمر يدعو إلى القلق على مستقبل التعليم والبحث العلمى فى مصر.

مما سبق يتضح الخلل الواضح في منظومة التعليم العالي في مصر . ولا شك أن منظومة التعليم ستكون أكثر اتزانا عندما تتوازن نسب الطلاّب مع نسب أعضاء هيئة التدريس , كما تتوازن نسب الطلاّب وأعضاء هيئة التدريس بين التخصصات المختلفة حسب الاحتياج الحقيقي لمتطلّبات التنمية والتقدم في مجال العلوم والفنون.

- **النظم المستحدثة في التعليم الجامعي الحكومي :**

رغم كثافة الطلاّب المقيدين بالجامعات المصرية ورغم قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس نسبيا , إلا أن الجامعات استحدثت عدة أنظمة بهدف استيعاب أعداد أكبر من الطلبة دون تحمل نفقات إضافية مع تحقيق موارد مالية هي في حاجة ماسة إليها . وهذه الأنظمة هي :

ا- **نظام الانتساب :** هدف هذا النظام هو تأمين فرص الالتحاق بالجامعات مع عدم تحمّل ميزانية الدولة تكلفة إضافية . وطلبة الانتساب يقبلون بالجامعات بمجموع أقل من طلبة الانتظام , وفى مقابل ذلك يتحمل الطالب تكلفة تعليمه .

ب-**التعليم المفتوح** : يهدف هذا النظام إلى إتاحة فرصة للالتحاق لمن فاته قطار التعليم العالي ولحاملي الشهادات الثانوية الفنية . ويلزم الطالب بدفع رسوم تعادل تكلفة تعليمه .

ج- البرامج المخصوصة او المتميّزة :وهو التدريس بلغة أجنبية (خصوصا الإنجليزية أو الفرنسية) وذلك تمشيا مع التغيّرات التي طرأت علي عالم العمل والتي جعلت من اللغة الأجنبية شرطا أساسيا للالتحاق بأهم الوظائف وأعلاها مكانة وأكثرها عائداً .

وقد أضافت هذه النظم أعباء جديدة على كاهل الجامعات فوق أعبائها .

- **مقارنة التعليم الجامعي في مصر بالتعليم الجامعي بالخارج :**

في دراسة " الخطة القومية لمضاعفة الدخل " التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام ٢٠١٢ جاء الجدول الآتي الذي قام بإعداده المنتدى العالمي, و الخاص, بما حصلت عليه مصر من

تقييم في بعض مجالات التعليم العالي أو ما يتصل بها (الدرجة القصوى هي سبع درجات في كل مجال) , وكذلك ترتيبها ضمن ١٤٢ دولة قام المنتدى بدراسة بياناتها وإحصاءاتها . وصدرت النتائج في تقريره ٢٠١٢/١١ .

جدول رقم (٦/١)
الدرجات التي حصلت عليها مصر وترتيبها بين دول العالم في بعض مجالات التعليم العالي عام ٢٠١٢/٢٠١١

المجال	الدرجة	الترتيب
جودة منظومة التعليم	٧/٢.٣	١٤٢/١٣٥
جودة مؤسسات التعليم العالي الحكومي		*١٣٤/١٢٦
توافر خدمات البحث والتدريب	٧/٣.٩	١٤٢/٨٣
تدريب أعضاء هيئة التدريس	٧/٣	١٤٢/١٤١
جودة مؤسسات البحث العلمي	٧/٢.٨	١٤٢/١١٣
جودة تعليم الرياضيات والعلوم	٧/٢.٤	١٤٢/١٤٢
القدرة علي الابتكار	٧/٢.٨	١٤٢/ ٨٣

*من تقرير ٢٠٠٨/٢٠٠٩ للمنتدى العالمي

و بذلك يكون ترتيب مصر في مجال أداء منظومة التعليم العالي - حسب هذا الجدول - في الخَمس الأخير من دول العالم موضوع الدراسة .

ومما يؤكد هذا التدني البالغ للتعليم الجامعي في مصر : التصنيف العالمي للجامعات والذي تقوم به بعض جهات علمية عالمية من وقت لآخر , والذي تقع فيه الجامعات المصرية احيانا خارج مجموعة الخمسمائة جامعة الأولى على مستوى العالم .

- التعليم الجامعي: الجامعات الخاصة:

يبلغ عدد الجامعات الخاصة في مصر ١٩ جامعة . وقد حدد قانون الجامعات الخاصة رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ الهدف من هذه الجامعات وهو الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي , وإنشاء تخصصات فريدة من نوعها تكون إضافة لما هو قائم في التعليم الجامعي الحكومي . كما جاء في هذا القانون أن هذه الجامعات " لا تستهدف أساسا تحقيق الربح ". ثم توالت القرارات الجمهورية بإنشاء الجامعات الخاصة وعلى الأخص في إقليم القاهرة الكبرى . وفى عام ٢٠٠٢ بدأ إنشاء الجامعات ذات الهوية الأجنبية مثل الجامعة الفرنسية والجامعة الألمانية والجامعة البريطانية وجامعة الأهرام الكندية والجامعة الروسية .

وقد بلغ عدد الطلاّب المقيدين بالجامعات الخاصة ٧٥٩٥٦ طالباً عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة ٤.٧% من إجمالي عدد طلاب الجامعات الحكومية بما فيها جامعة الأزهر. ومن الملاحظ أن نسبة عدد الطلاّب الوافدين تبلغ ١٧.٣% من إجمالي الطلاّب المقيدين بها , بينما تبلغ هذه النسبة في الجامعات الحكومية ١.٧% فقط . ونظرا لارتفاع تكلفة الالتحاق بالجامعات الخاصة والتي تتراوح سنويا بين ٥٠ ألف جنيه وبين ما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه فإن أبناء الشرائح العليا من المجتمع وحدهم القادرون ماليا على تحمل المصروفات العالية لهذه الجامعات .

ورغم النجاح الذي تحققه بعض الجامعات الخاصة إلا أنه يشوبها بصفة عامة بعض القصور , وتتمثل العوامل التي أثرت سلبيا على الجامعات الخاصة فيما يلي :

- إنشاء كليات نمطية مكّررة على غرار كليات الجامعات الحكومية , مما يزيد من أعداد الخريجين العاطلين في تخصصات مشبعة بخريجين من الجامعات الحكومية واكتظاظ سوق العمل بهم .
- عدم التزام معظم الجامعات الخاصة بالهدف الأساسي من إنشائها , والذي كان يقضى بإنشاء جامعات ذات تخصصات تقنية عالية تخدم خطط التنمية القومية , وتجهيزات معملية متقدمّة ومتكاملة , لتعويض النقص الموجود في التجهيزات المعملية في الجامعات الحكومية المجانية ذات الأعداد الكبيرة وذات الموارد المحدودة .
- السماح بقبول الطلاب الحاصلين على مجاميع متدنية في الثانوية العامة , مما يجعل الجامعات الخاصة دون المستوى العلمي المناسب . ومن البديهى أن يؤدى ذلك إلى

مخرجات متواضعة المستوى لا تفي باحتياجات سوق العمل التنافسي . ويمكن القول إن بعض الجامعات الخاصة قضت على شرط الجدارة كأساس للالتحاق بالتعليم الجامعي .

- غياب منظومة إعداد الكوادر التعليمية والبحثية المطلوبة لكل جامعة , وعدم إعداد كوادر أكاديمية كافية لتعيينهم أعضاء هيئة تدريس دائمين , والاعتماد شبه الكلى على أعضاء هيئة تدريس منتدبين من الجامعات الحكومية . وذلك مع التقاعس عن إرسال بعثات تخصصية للحصول على الدراسات العليا في الخارج , وعدم إتاحة التدريب اللازم لهم في تخصصات وعلوم تقنية حديثة .

- عدد الطلاّب الملتحقين ببعض هذه الجامعات لا يتجاوز بضع مئات و عدد تخصصاتها محدود للغاية . ولذلك قد يصح القول إن إطلاق مسمى "جامعة" على هذه المؤسسات يعد مجافيا للحقيقة .

أدت العوامل السابقة إلى تواضع مستوى التعليم الجامعي الخاص . وحقيقة الأمر أن الجامعات الخاصة لم تحقق الأهداف المرجوة منها . فمن ناحية لم تقدم هذه الجامعات تخصصات نوعية تعد إضافة متميّزة لمنظومة التعليم العالي في مصر , إذ إن معظم التخصصات في الجامعات الخاصة موجودة في الجامعات الحكومية , كما أنها لا تختلف كثيرا من جامعة خاصة إلى أخرى . ومن ناحية أخرى , نجد أن نشاط البحث العلمي - الذي يعد عنصرا أساسيا في تقويم نوعية مؤسسات التعليم العالي - يكاد أن لا يكون له مكان في الجامعات الخاصة .

- التعليم العالي : المعاهد العليا :

اتجهت سياسة التعليم في الحقبة الأخيرة نحو التوسع في إنشاء المعاهد العليا والأكاديميات بتخصصاتها المختلفة . وقد تولى القطاع الخاص - من أفراد وشركات و مؤسسات - إنشاء هذه المعاهد بالكامل . وقد بلغ عددها في عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ (الحكومية والخاصة) ١٢٢ معهدا و ٤ أكاديميات , بعدد اجمالي بلغ ٣٣٢٨٧٤ طالبا . ويبلغ مجموع عدد الطلاب المقيدين بالجامعات (الحكومية والخاصة) ١٧٠٣٢٩٥ طالباً , أي أن طلاب المعاهد العليا والأكاديميات يمثلون ١٥.٥ % من مجموع طلاب التعليم العالي في مصر .

ويشمل التعليم في هذه المعاهد أغلب التخصصات , ولكنه يميل نحو التكنولوجيات والعلوم التطبيقية العملية مثل علوم الصناعة والزراعة والهندسة والسياحة والفنادق والتجارة والإدارة . أما العلوم الأخرى - وعلى الأخص العلوم الطبيّة والأساسية - فليس لها مكان يذكر في هذه المعاهد.

ويعتبر التعليم في المعاهد العليا ركنا أساسيا مهماً من أركان التنمية شأنه في ذلك شأن التعليم الفني . ولكن العملية التعليمية في هذه المعاهد ليست أحسن حالاً من مثيلاتها في مجالات التعليم الأخرى السابق ذكرها . إذ تعانى نفس سلبيات التعليم في مصر بصفة عامة والتي تتمثل في عدم توافر الإمكانات اللازمة للتعليم بدرجة كافية , من فصول ومعامل وقاعات درس وتدريب ومكتبات , مع كثافة طلابية عالية . فضلا عن تدريس برامج ومناهج تقليدية دون إعداد الطلاب وتدريبهم على الأخذ بالتقنيات المتقدمة الحديثة والتي تستوجبها الحياة العملية المعاصرة .

ومن الملاحظ أن بعض مؤسسات المعاهد العليا الخاصة تنظر إلي التعليم من منظور استثماري , ولا تهدف إلي جودة التعليم وتميّزه. ويصاحب ذلك تيسير غير مبّرر في الامتحانات وفى النجاح والتخّرج .

- الإنفاق على التعليم ومجانية التعليم :

- **الإنفاق العام :**

يمثل الإنفاق الحكومي المصدر الرئيس لتمويل التعليم بمراحله المختلفة . وقد تطور الإنفاق على التعليم – شاملا التعليم العالي – من ٢٢.٢% مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ , ليصل إلى أكثر من ٤٠ مليارا عام ٢٠١١/٢٠١٠ . ويبلغ نصيب التعليم العالي من هذا الإنفاق حوالي ٢٨% في المتوسط أي حوالي ١١.٢ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ .

وعلى الرغم من زيادة الأرقام المطلقة في الإنفاق إلا أن هذا في واقع الأمر كان يعبّر عن انخفاض في نسبة الإنفاق علي التعليم عامة والتعليم العالى بوجة خاص إلى الناتج المحلى الإجمالى , حيث انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم والتعليم العالي على الوجه التالي : من ٦.١٢% للتعليم و ٢.٤٥% للتعليم العالي في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤.٩٧% و ١.٣٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ , ثم إلى ٣.٩% و ٠.٨٥% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

ويتضح النقص الملحوظ في الإنفاق على التعليم في مصر مقارنة ببعض الدول العربية , إذ يبلغ نصيب الطالب الواحد من الإنفاق الحكومي السنوي في مصر ٩٠٢ دولار أمريكي مقابل ٤٥٠٠ في لبنان و ٤٤٢١ في الأردن و٤٦٣٤ في تونس بمتوسط قدره ٤٥١٨ دولارا , أي خمس مرات ما ينفق على الطالب المصري في العام وذلك حسب تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٨ .

أما بالنسبة لبعض الدول المتقدمة – حسب ذات التقرير – فيبلغ نصيب الطالب من الإنفاق ١٤٠٠٠ دولار أمريكي في استراليا و ٢٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط قدره ١٨٠٠٠ دولار, أي ما يقرب من عشرين مثل ما يصرف على الطالب في مصر .وهذا يوضح بجلاء ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة .

- **إنفاق القطاع الخاص:**

لا توجد أرقام دقيقة على إنفاق القطاع الخاص علي التعليم بشكل عام , بما في ذلك التعليم العالي . وهذا الإنفاق يمكن اعتباره استثمارا تجاريا يأتي مصدره من المصروفات التي يدفعها الطالب , لذلك فإنه يمكن اعتباره جزءا من الإنفاق العائلي .

- **الإنفاق العائلي:**

وفقا لبحث الدخل و الإنفاق لعام ٢٠١٢/٢٠١١ الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , فإن الإنفاق العائلي على التعليم بشكل عام و التعليم العالي بشكل خاص يتم كالآتي : يبلغ متوسط الإنفاق السنوي على التعليم للأسرة التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم ٢٥١٨.٩ جنيه , بنسبة ٩.٦% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسر لأجمالي الجمهورية (حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) . ويبلغ متوسط إنفاق الأسرة في الحضر ٢٧٧١ جنيها وفي الريف ١٥٧٥ جنيها. وتستحوذ الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية على ٣٨.١% من إنفاق الأسرة على التعليم . كما تبلغ نسبة المصروفات والرسوم الدراسية ٣٠.٦ % .

لقد بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي حوالي ١٢٧١ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١(حسب تقرير متابعة الخطة الاقتصادية - وزارة التخطيط) . وتبلغ نسبة الإنفاق علي التعليم حسب ذات التقرير ٣ % , و هذا يعني أن حجم الإنفاق العائلي علي التعليم في مصر يمكن تقديره بحوالي ٣٨ مليار جنيه , مقارنة بحوالى ٥١.٨ مليار جنيه إنفاق حكومي علي التعليم , والذي يمثل حوالي ٣.٣ % من جملة الإنفاق الحكومي . أي أن نسبة الإنفاق العائلي ونسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم كادتا أن تكونا متساويتين .

ويتمثل الإنفاق العائلي أساسا في المصروفات والرسوم التي تدفع في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة والتي سبق ذكرها , وكذلك في تكلفة الدروس الخصوصية في مراحل التعليم المختلفة.

- **مجانية التعليم :**

مع التوسع في التعليم الخاص قبل الجامعي , ومع التوسع في المعاهد العليا والتوسع في نظام الانتساب والتعليم المفتوح والبرامج المتميّزة بالجامعات الحكومية بجانب التوسع في الجامعات الخاصة , تعددت قنوات التعليم التي يتحمل الطالب فيها تكلفة تعليمه . ويبلغ عدد طلبة التعليم العالي الذين يتحملون نفقات تعليمهم ٨٧٥٥٧١ طالبا يمثلون حوالي ٤٠.١ % من مجموع طلاب التعليم العالي البالغ عددهم ٢١٥١٢٧٥ طالبا في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١ (حسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) .

ولما كانت الأسر المصرية تتحمل أيضا المصاريف العالية التي تفرضها المدارس الخاصة , كما تتحمل التكلفة الباهظة للدروس الخصوصية في المدارس العامة فإن تكلفة التعليم قد امتدت تقريبا إلى كل شرائح المجتمع بصورة أو أخرى , وصار التعليم المجاني بذلك ليس له وجود حقيقي على أرض الواقع في مصر .

- تكافؤ الفرص :

سبق إن ذكر أن تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص و إتاحة التعليم لجميع أبناء مصر , و على الأخص أبناء الشريحة الكبرى من المجتمع التي تتسم بمحدودية الدخل , هو من أهم أهداف منظومة التعليم . وإن الفرص المتاحة في السلم التعليمي تقوم فقط على الجدارة وليس على أي عامل آخر, ولكن تحقيق هذه الأهداف شابها بعض الخلل في ظل نظام التعليم الحالي .فالتمييز على جميع المستويات والذي لا يستند إلى الجدارة ولكن إلى الثراء والقدرة على دفع المصاريف العالية أصبح بشكل متزايد سمة واضحة للتعليم بصفة عامة , والتعليم العالي علي وجه الخصوص . فهناك تمييز بين طلاب الجامعات عموما و بين طلاب التعليم غير الجامعي , وتمييز بين طلاب الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية , وتمييز داخل الجامعات الحكومية ذاتها بين طلاب ما يطلق عليه "برامج متميّزة " وعموم الطلاب الدارسين باللغة العربية . بل ويمتد التمييز أيضا إلى الجامعات الخاصة بين جامعات خاصة محلية وأخرى أجنبية . وكأن التعليم الذي كان من المفترض أن يفتح باب الأمل أمام جميع المصريين تحّول من آلية أساسية للحراك الاجتماعي وتحسين أوضاع الشرائح الدنيا ؛ إلى آلية للتمييز وخلق التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية .

ومن الواضح أن الشرائح محدودة الدخل من المجتمع لا تتاح لها فرصة متكافئة لتعليم أبنائها في مراحل التعليم المختلفة مثل الشرائح ذات الدخول المرتفعة وذلك نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء

بتكاليف التعليم , وعلى الأخص تكلفة الدروس الخصوصية . وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠١٠ إلي أن نظام التعليم في مصر ينطوي على مستويات مختلفة من الجودة في التعليم المدرسي ؛ وأن مستوى الأداء التعليمي لأبناء الفقراء متدن بالمقارنة بغيرهم من أبناء الشرائح الأخرى . فمعّدلات الالتحاق بالتعليم بينهم منخفضة , كما أنهم يتركون المدارس في مراحل مبكرة .

ووفقا لمسح النشء والشباب في مصر ٢٠١٠ فإن الذين جاءوا من الأسر الأشد فقرا يتوزعون بين ثلاث فئات رئيسة : الذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلا ٢٩% . والذين تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الابتدائي والإعدادي ٢٤% . والذين استكملوا تعليمهم الفني ٢٩% .

كما أن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر التي تقع في الفئات الوسطي والعليا من الدخل فمن الأرجح أن يكون أداؤهم أفضل في امتحانات الشهادات العامة , وأن يلتحقوا بمنظومة التعليم العالي .أما الذين يأتون من أسر فقيرة فإنهم يشكلون ٥.٣% من المتفوقين في التعليم الابتدائي و ٣% في التعليم الإعدادي و ٠.٥% فقط في مرحلة التعليم الثانوي العام , وهذا المؤشر إنما يعني أن أبناء الأسر التي تقع تحت خط الفقر تعاني ضعف التسهيلات التعليمية مما يؤدى إلى انخفاض مستوي إنجازاتهم .

ويتضاءل وجود التلاميذ من الأسر الفقيرة كلما ارتقينا في مراحل التعليم . إذ نجد أن ٤.٣% فقط من طلاب التعليم العالي يأتون من الفئات منخفضة الدخل , بينما معظم طلاّب الجامعات يأتون من فئات الشرائح الأكثر دخلا. وذلك يوضح الارتباط القوى بين التفوق المدرسي والقدرة على الاستمرار في مراحل التعليم المتتالية من ناحية وبين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للطلاّب من ناحية أخرى .

كما أشار ذات التقرير إلي أن هناك فرقاً بيّناً بين الريف والحضر بالنسبة إلي التسرب وعدم اكتمال الدراسة . إذ إن ٨٠ % من الذين لم يلتحقوا بالمدارس ,وكذلك ٦٥ % من المتسربين قد جاءوا من الريف .أما بالنسبة لتوزيع خريجي الجامعات بين الحضر والريف فإن طلاّب المناطق الحضرية يشكلون أكثر من ٦٣ % من بين الذين استكملوا تعليمهم الجامعي , بينما يشكّل طلاب المناطق الريفية أقل من ٣٧ % فقط .

مما سبق يتضح عدم العدالة في إتاحة الخدمات التعليمية بين شرائح المجتمع المختلفة . وأن الأسر القادرة تستأثر بهذه الخدمات من حيث تعدّدها ومن حيث جودتها , بخلاف الأسر الفقيرة . و

يستخلص من ذلك أن معّدل الإنفاق العام في التعليم على الأسر ميسورة الدخول أعلي كثيرا من معدّل الإنفاق على الأسر الفقيرة محدودة الدخل .وبالتالي فإن مبدأ تكافؤ الفرص - وهو مبدأ أساسي في سياسات التعليم - غير محقق في نظام التعليم فيمصر .

- تفاوت الخدمات التعليمية علي المستوي الإقليمي :

يشتمل إقليم القاهرة (القاهرة- الجيزة – القليوبية) على أربع جامعات كبري وهي جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة حلوان وجامعة الأزهر بجانب جامعة بنها بعدد طلاب يبلغ ٦٢٩٦٢٦ طالباً في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١ يمثلون ٣٨.٦٩ %من مجموع طلاب الجامعات الحكومية . أما بقية الطلاب فهي موزّعة على الجامعات الإقليمية المنتشرة في معظم محافظات مصر .

كما تتركز الجامعات الخاصة في إقليم القاهرة أيضا وعلي الأخص في مدينة ٦ أكتوبر ومدينة القاهرة الجديدة . ويبلغ عدد الطلاب في هذا الإقليم ٦٦٨٩٨ طالبا من مجموع طلاب الجامعات الخاصة البالغ عددهم ٧٥٩٥٦ طالبا بنسبة ٨٨.٠٧ % .

ويوضح الجدول التالي مدي تركّز أماكن الطلاّب الجامعيين في إقليمي القاهرة والإسكندرية , إذ إنهما يحتويان وحدهما علي حوالي ٥٠ % من الأماكن رغم أن نسبة السكان بهما تبلغ حوالي ٢٥ % فقط من مجموع سكان مصر . ويوزع النصف الآخر من الأماكن علي بقية المحافظات والتي تبلغ نسبة السكان بها ٧٥ % من مجموع السكان .

جدول رقم (٧/١)
توزيع نسبة طلاّب الجامعات الحكومية والخاصة علي محافظات الجمهورية مقارنة بتوزيع نسبة السكان ٢٠١٢/٢٠١١

	القاهرة الكبري	الإسكندرية	باقي المحافظات
طلاب الجامعات الحكومية والخاصة %	٤٠.٨٩	٩	٥٠.١
السكان %	٢٠.٢٥	٥.٥٢	٧٤.٢٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أما المعاهد العليا والتي يفترض أنها أكثر مرونة وأقل احتياجا للاستثمارات الضخمة , ومن ثم يكون من المتوقع أن تتوزع إقليميا بدرجة ملائمة من التوازن , إلا أن هذا التوزيع كما يتبيّن من الجدول التالي يتسم بالتفاوت الكبير وعدم العدالة .

جدول رقم (٨/١)
توزيع نسبة طلاب المعاهد العالية والأكاديميات على محافظات الجمهورية مقارنة بتوزيع نسبة السكان ٢٠١٢/٢٠١١

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	باقي المحافظات
طلاب المعاهد العليا والأكاديميات %	٥٩.٧١	٩.٦٣	٣٠.٦٦
السكان %	٢٠.٢٥	٥.٥٢	٧٤.٢٣

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضح من هذا الجدول أن حوالي ٧٠ % من أماكن الطلاّب بالمعاهد العليا تتركز في إقليمي القاهرة والإسكندرية , ويوزّع الباقي على المحافظات الاخري .

ومن الملاحظ أن المدارس الخاصة ما قبل الجامعي بأنواعها المختلفة تتركز في إقليم القاهرة . ذلك لأن الشرائح الاجتماعية القادرة علي دفع المصروفات الباهظة لهذه المدارس الخاصة متوافرة في هذا الإقليم أكثر بكثير من غيره من الأقاليم الأخري .

مما سبق يتضح أن المراكز الحضرية الكبرى وعلي الأخص إقليم القاهرة تستأثر بالخدمات التعليمية من حيث أعدادها و أنواعها وكذلك من حيث جودتها . وبالتالي فإن العدالة المكانية غير متوفراة في مجال توزيع الخدمات التعليمية , كما هي غير متوافرة بذات الدرجة في مجال الخدمات الصحية . شأنها في ذلك شأن العدالة الاجتماعية غير المتوافرة في توزيع هذه الخدمات علي شرائح المجتمع المختلفة , إذ انها موزّعة بتفاوت كبير بين هذه الشرائح كما سبق ذكره .

- سياسات التعليم في مصر :

أوضحت الدراسات حالة عدم استقرار انتابت عملية صنع السياسة التعليمية في مصر منذ خمسينات القرن العشرين , حيث اقترنت هذه العملية دائما بشخصية المسئول عن التعليم والذي يأتي عادة بسياسة جديدة تعكس رؤيته في فترة ولايته , بصرف النظر عن كونها تستكمل السياسات السابقة أو تعكس طموحات المجتمع من التعليم . ونتيجة لحالة عدم استقرار السياسات التعليمية فقد حرم التعليم من إحداث تطوير حقيقي ونقلة نوعية في مناهجه وبرامجه . وأفضي ذلك إلي جملة من الأعراض السلبية ظهرت علي بنية التعليم ونظامه وأدائه مع نقص بالغ في كفايات مخرجاته .

مما سبق يتضح الآتي :

- لمنظومة التعليم أهمية بالغة بالنسبة للتنمية القومية الشاملة , بل تعتبر بحق قاطرة التنمية . إذ إن التعليم هو المحّرك الأساسي للتغيير والانتقال بمصر من دولة نامية إلي دولة متقدمة ذات قدرة تنافسية عالية ومؤهلة للمشاركة الفعّالة في تقدم العلوم والفنون والتقدم التكنولوجي على مستوي العالم .

- أن نظام التعليم الحالي لم يحقق الجودة المنشودة في الأداء , وتشير كافة المؤشرات إلي تدني مستواه ليس فقط بالنسبة للدول المتقدمة بل أيضا بالنسبة لدول المنطقة الشبيهة بمصر اقتصاديا واجتماعيا . وبالتالي فلم يحقق أغراضه في بناء الفرد , وتأصيل القيم وتأكيد المواطنة والانتماء , وتزويده بالمهارات اللازمة لمتطلبات الحياة المعاصرة .

بل يمكن القول إن النظام الحالي يتولد عنه من الجهل مثل ما يتولد عنه من العلم والمعرفة .

- لم يتحقق في التعليم العدالة وتكافؤ الفرص بين شرائح المجتمع , فأبناء الشرائح محدودة الدخل لا ينالون ذات الفرص المتاحة لأبناء الشرائح الأخرى , ويواجهون ظروفا تحد من إمكانية تفوقهم , بل تحد أيضا من إمكانية استمرارهم في سلم التعليم . كذلك لم تتحقق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين الأقاليم المختلفة . إذ تحظي المراكز الحضرية الكبرى بالنصيب الأوفر من هذه الخدمات , بينما تعاني الأقاليم النائية ندرة فيها . كذلك هناك تفاوت واضح في هذه الخدمات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية .

- لا توجد منذ عقود طويلة و حتى الآن سياسة واضحة مستقّرة ومستدامة للتعليم في مصر بشقيه قبل الجامعي والجامعي لتحقيق رؤى وأهداف المجتمع , علي المدى البعيد والمتوسط والقريب .

من العرض السابق لمجال الخدمات (الصحة والتعليم) يتضح الآتي :

- أن الصحة والتعليم هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية في كل مجالاتها : الاقتصادية والبشرية والمكانية . وهما عنصران بالغا الأهمية في منظومة التنمية الشاملة المستدامة .

- أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية القومية والتي سيأتي ذكرها تفصيلا فيما بعد في ظل النظام الصحي والتعليمي الراهن . إذ بقصوره وسلبياته المتأصلة عاجز عن مواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه مصر في حاضرها ومستقبلها .

- أن مبدأ تكافؤ الفرص شبه غائب في مجال الصحة والتعليم ذلك لأن خدماتهما غير ميسّرة للشريحة الكبرى من المجتمع محدودة الدخل , وإنما هي متاحة بوفرة لشريحة اجتماعية قادرة محدودة الحجم .

- أن عدم العدالة الاجتماعية في خدمات الصحة والتعليم يصاحبها عدم عدالة مماثلة – بل أكثر حِدّة – بين الأقاليم المختلفة . إذ إن هذه الخدمات مركّزة بشكل صارخ في المراكز الحضرية الكبرى مثل إقليم القاهرة الكبرى , بينما هي شبه غائبة في الأقاليم النائية . والتفاوت البيّن هنا ليس فقط في حجم الخدمات , بل أيضا في جودتها .

- أن النتائج سالفة الذكر تكاد تتطابق تماما مع النتائج التي تم التوصل إليها في المجال الاقتصادي والاجتماعي : وهي التدني البالغ في مستوي الجودة في كافة المناحي , وأن النظم الحالية في مجملها لا تؤدي إلي التجانس والتقارب بين شرائح المجتمع , بل تؤدي قطعاً إلي التباعد والتنافر بينها .

- أن الأمر يستوجب , و نحن بصدد إنشاء مجتمع جديد بقيم ومفاهيم جديدة , أن نأخذ بسياسات ومناهج مختلفة تماما عمّا هي عليه الآن ؛ تكون أكثر اتساقا مع الحياة المعاصرة القائمة أساسا علي التميّز في كافة مجالاتها .

رابعا : مجال الموارد الحاكمة : المياه والطاقة:

مع الزيادة السكانية الكبيرة وانخفاض مستوى الحياة الحضرية وتآكل الحيز الحالي وتفاقم مشاكله ، تشهد مصر ندرة في عنصرين حاكمين لا غنى عنهما للتنمية وهما المياه والطاقة ، شأنهما في التنمية شأن الماء والهواء بالنسبة للإنسان .

١ - المياه :

الموارد المائية في مصر شبه ثابتة ، وتتمثل في نصيبها من مياه النيل والمحدد حسب الاتفاقيات الدولية بمقدار ٥٥.٥ مليار متر مكعب في العام ، وفي المياه الجوفية وهي في الرأي الغالب غير متجددة ، وفي الأمطار والسيول . ومع الزيادة في عدد السكان وزيادة معدل الاستهلاك ، قل نصيب الفرد من المياه حتى وصل إلى ٧٧٢ متراً مكعباً في عام ٢٠٠٦ . ولا شك أنه يقل عن ذلك في الوقت الحالي ، كما أنه من المتوقع أن يستمر في التناقص في الأعوام القادمة . ويقدر حد الفقر المائي بمقدار ألف متر مكعب للفرد في العام (طبقاً لمنظمة الصحة العالمية) . وبذا فقد دخلت مصر نطاق الفقر المائي مما يمثل تحدياً خطيراً لها في حاضرها ومستقبلها . فالزيادة السكانية المتوقعة وما تحتاجه من تنمية واستقرار في الحيز الجديد تستلزم أن تزيد مصر من مواردها المائية بقدر ما تستطيع ، مع ترشيد استخدام المياه في كل المجالات ، وعلى الأخص في الزراعة .

٢ - الطاقة :

تعد الطاقة من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ؛ ويمتد استخداماتها إلى جميع مجالات الحياة . وكما تعاني مصر نقصاً متزايداً في موارد المياه فهي تعاني أيضاً وبنفس الدرجة – إن لم تزيد –نقصاً في موارد الطاقة . ويرجع ذلك إلى انخفاض الاحتياطات من النفط الخام ومن المتكثفات والغاز الطبيعي ، إذ يبلغ الاحتياطي – حسب التقديرات في يناير ٢٠٠٦ – من البترول حوالي ٣.٧ مليار برميل ، ومن الغاز الطبيعي حوالي ٦٨.٥ تريليون قدم مكعب . ومن المتوقع أن تستنفد هذه الاحتياطات خلال سنوات ليست طويلة .

وبدءاً من عام ٢٠١١/٢٠١٠ لم تعد حصة مصر وحصة الشريك الأجنبي من إنتاج الزيت والمتكثفات والغاز الطبيعي تفي بتغطية كامل احتياجات مصر، وبدأت الحاجة لاستكمالها من السوق العالمية لتغطية هذه الاحتياجات .

اللامركزيـة والمشـاركة الشـعبية والديمقراطيـة السياسـية . وبمعنـى آخـر ضـرورة إعـداد مخطط استراتيجي قومي شامل ينظم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بمساراتها ومراحلها المختلفة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، وكذلك تنظيم الانتشار السكاني من الحيز الحالي إلى أقاليم التنمية الجديدة .

وتوضح المحاور التالية في هذا التقرير المعالم الرئيسة على طريق مصـــر إلـــى مستقبلهـــا المنشود بإذن الله .

المحور الثانى
الرؤى والأهداف

(ما الهدف الذى نسعى إليه؟)

المحور الثانى : الرؤى والأهداف

(ما الهدف الذى نسعى إليه؟)

(١) الرؤية القومية

تضع الدولة لنفسها – لضمان نجاحها في تحقيق تقدمها وتنميتها – هدفاً واضحاً ومحدداً تسعى للوصول إليه في فترة زمنية محددة ، وتجند في سبيل تحقيق ذلك جميع إمكاناتها المادية والبشرية . ويتمثل هذا الهدف في رؤية قومية تاريخية تكون موضع اتفاق عام بين قوى المجتمع ، فهو أشبه بمشروع قومي تتوحد فيه جميع الجهود لتنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود .

وقد وضعت الكثير من الدول – المتقدمة منها والنامية – رؤى وأهدافاً تسير بمقتضاها نحو النمو والارتقاء ، وحققت بذلك نجاحات باهرة مثل ماليزيا والهند والصين والبرازيل واليابان . فقد حددت كل من هذه الدول هدفها ، ورسمت الطريق للوصول إليه ، وقسمته إلى مراحل متتالية من الخطط والمشروعات ، وأقامت التنظيم المؤسسي القادر على تنفيذ هذه الخطط والمشروعات بكفاءة عالية ، وفي مواعيدها المقررة . وعمل الجميع : الأجهزة الحكومية مع المؤسسات الشعبية والقطاع العام مع القطاع الخاص في تعاون وتكامل كفريق واحد لتحقيق هدف قومي واحد .

ويتحدد الهدف لكل دولة حسب ظروفها الخاصة وما تواجهه من مشاكل وتحديات وما تملكه من قدرات وإمكانات . أي أن الهدف يجب أن يكون منبثقاً أساساً من واقعها ، محققاً لآمالها وطموحاتها

ومصر أحوج ما تكون الآن ليكون لها رؤاها وأهدافها ومخططاتها للخروج من المأزق التاريخي الذي هي فيه بكل مشاكله إلى آفاق رحبة واسعة . أي الانتقال من زمن أفل نجمه إلى زمن مشرق جديد ، ومن مكان ضاق ببنيها إلى مكان تنموي ممتد يستوعبهم في حاضرهم ومستقبلهم ، ويوفر لهم أسباب الحياة الطيبة الكريمة .

ويوضح المحور الأول– وهو عرض لمشاكل مصر والتحديات التي تواجهها – أن الهدف القومي للتنمية في هذه المرحلة من تاريخها يمكن إيجازه في **"عمران المكان وارتقاء الحياة"**. أما **"عمران المكان"** فيعني العمل على زيادة المسطح المكاني المعمور بما يتناسب مع حجم السكان في الحاضر والمستقبل .

وأما **"ارتقاء الحياة"** فيعني الارتقاء بالحياة في كل نواحيها بما يحقق رفعة الوطن وعزته وتوفير حياة كريمة سامية لأبنائه .

أي أن تصير مصر :

- **دولة متقدمة ومنافسة على المستوى العالمي ذات اقتصاد معرفي يستثمر قدرات الإنسان وعبقرية المكان والموارد .**
- **مجتمعاً متوازناً متمسكاً بالهوية الوطنية وبموروثه الثقافي وقيمه الدينية والحضارية .**
- **وأن يتمتع فيها المواطنون كافة برغد العيش وجودة الحياة في إطار منظومة بيئية متكاملة ومناخ ديمقراطي دافع للتنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية الفاعلة .**

(٢) أبعاد الرؤية:

هذا الهدف الأسمى أو على الأصح هذه الرؤية بشقيها المكاني والإنساني لها أبعاد أربعة تتمثل في الآتي:

١ - البعد المكاني التنموي والبيئي:

أن يتسع المعمور المصري بما يحقق الاتزان الجغرافي والديموجرافي والتنمية العمرانية المتوازنة بأبعادها المكانية والاقتصادية والاجتماعية ، ووفق منظومة بيئية تحافظ على الثروات والموارد الطبيعية ، وتحقق التوافق المنشود بين صالح الأجيال الحاضرة وصالح الأجيال القادمة .

٢ - البعد الاقتصادي:

أن تنتقل مصر من الاقتصاد المبنى على استغلال الموارد الطبيعية Resource-based Economy إلى اقتصاد مبنى على اكتساب المعارف Knowledge-based Economy ترتقي معه مصر إلى مصاف الدول المتقدمة التي تحظى بمعدلات نمو مرتفعة ومستدامة .

٣ - البعد الاجتماعي والثقافي:

أن تحقق مصر توازناً مجتمعياً تتلاشى معه التفاوتات البينّية في مستويات المعيشة ، مع الحفاظ على الموروث الثقافي والقيم الدينية والأخلاقية والسلوكية الداعمة للتضامن والتوافق الاجتماعيSocial Cohesion .

٤ - البعد السياسي والإداري:

أن تتسع آفاق المناخ الديمقراطي لتترسّخ معه مبادئ المشاركة المجتمعية والمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات في إطار الحوكمة الجيدة Good Governance وفي ظل نظام إداري معاصر بكفاءة عالية في إدارة التنمية والانتشار السكاني .

(٣) المعطيات الأساسية للرؤية :

تتمثل المعطيات الأساسية للرؤية فيما يلي:

١. النمو الاقتصادي المرتفع و عدالة توزيع ثمارهذا النمو هما جوهر التنمية الحقيقية للمجتمع .

٢. التنمية العمرانية "المتزنة" ركيزة داعمة للمخططات الاقتصادية والاجتماعية الرامية لإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر ، ولتقليل التفاوتات الإقليمية والمجتمعية في مستويات الدخول والمعيشة .

٣. الحفاظ على موارد الثروة الطبيعية وترشيد استخداماتها بفاعلية شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل .

٤. المشاركة المجتمعية الفاعلة هي الضمان الأساسي لنجاح خطط التنمية .

٥. التحرك السريع لاكتساب المعارف والتقنيّات الحديثة هو السبيل لتنمية القدرة التنافسية للاقتصاد المصري تمهيداً للانتقال إلى اقتصاد المعرفة واللحاق بركب الدول المتقدمة .

٦. تعميق الديمقراطية وتحقيق السلام والأمن والاستقرار الاجتماعي وترسيخ مفاهيم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات والحفاظ على قيمنا الدينية والثقافية والحضارية تُعد جميعها مقوّمات أساسية لانطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وبلوغ أهدافها .

٧. الرقابة والمساءلة شرط أساسي للإصلاح المؤسسي ولتحقيق التوافق المجتمعي حول الأهداف والسياسات والبرامج .

(٤) أهداف التنمية:

تنبثق من الرؤى بأبعادها ومعطياتها مجموعة من الأهداف المحدّدة ، تتمثل فيما يلي:

١. تعمير الحيز الجديد خارج الوادي والدلتا في أقاليمه ومحاوره الواعدة بإقامة أنشطة تنموية : زراعية وصناعية وسياحية وخدمية ، مع توفير مقومات التنمية من مياه وطاقة ونقل .

٢. تكون التنمية المستهدفة تنمية مستدامة . أي أنها لا تقوم على استنفاد الموارد الطبيعية ، بل تحفظ حق الأجيال القادمة في هذه الموارد ، وفي الاستفادة الكاملة من جميع معطيات الطبيعة . ويقوم مبدأ الاستدامة على أن "الحاضر"هو بداية "المستقبل" قبل أن يكون نهاية "الماضي" .

٣. العمل على الانتشار السكاني من الحيز القديم إلى الحيز الجديد . وذلك بإتاحة نطاق حيوي جديد قادر على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ، والمقدّرة بستين مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة . أي العمل على إعادة الاتزان المفقود بين الإنسان والمكان .

٤ إقامة "اقتصاد المعرفة" على أساس التقنيات الحديثه المتقدمه ؛تكون له قدرة تنافسيه عالية على مستوى العالم . والسعي للوصول إلى "مجتمع المعرفة" القائم على "ثقافة المعرفة" ، والقادر على المساهمة الفعّالة في بناء الحضارة المعاصرة والتقدم الإنساني .

٥. تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية ، والتكافل الاجتماعي بدعم ورعاية غير القادرين من الفئات الاجتماعية . وتحقيق التقارب والتجانس بين شرائح المجتمع ، وإزالة حدّة التفاوت والاستقطاب الحالي .

٦. تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمجتمع: المادية والنفسية من تعليم وصحة وسكن وثقافة ورياضة وترفيه . مع توفير بيئة حياتية صالحة ذات جودة عالية تتسم بالأمن والأمان ، وتمكّن الإنسان المصري من إبراز أفضل ما فيه من فكر وقيم وسلوك .

٧. تأكيد وصيانة "حقوق الإنسان" المتفق عليها قومياً ودولياً ، وعلى الأخص المساواة التامة بين المواطنين جميعاً في الحقوق والواجبات .

٨. مراعاة العدالة والموضوعية في إتاحة الفرص للمواطنين ، مع تشجيع التميّز والابتكار والإبداع في جميع مجالات العلوم والفنون .

٩. تحقيق اللامركزية والديمقراطية والمشاركة الشعبية في الإدارة والحكم .

١٠. تفعيل دور مصر الرائد إقليمياً وعالمياً .

(٥) التطورات المرحلية للرؤية وتحقيق الأهداف:

١ - المرحلة العشرية الأولى (٢٠١٣-٢٠٢٢)

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- إنشاء النظام المؤسسي والإداري القادر على تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي .
- إرساء أسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية واللامركزية في الإدارة والحكم ، واستكمال بناء مقومات الدولة المعاصرة .
- بدء تنفيذ المراحل الأولى في التنمية الاقتصادية ، وتطوير النشاط الإنتاجي باستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة ، والبدء في بناء دعائم اقتصاد المعرفة .
- البدء في تنمية الأقاليم وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية في الحيز الجديد ، وتشجيع الانتقال السكاني إلى محاور التنمية الجديدة ، وإنشاء المستقرات وتوفير الخدمات اللازمة لهم .
- تحقيق الإدارة الرشيدة في استخدامات الأراضي ، وفي استخدامات الموارد الحاكمة مثل المياه والطاقة . والتوسع في توفير موارد مائية جديدة وطاقة جديدة ومتجددة بما يكفي مشروعات التنمية .
- إتمام المراحل الأولى في تنفيذ شبكات النقل الرئيسة المحورية والشبكات المحلية داخل كل إقليم .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتقارب بين شرائح المجتمع ، وإلغاء حدّة التفاوت بينها .
- تحقيق التنمية البشرية وذلك بتوفير الخدمات الأساسية للفرد والأسرة والمجتمع ، والقضاء على الأمية والوصول بنسبة البطالة إلى حدّها الأدنى .
- مضاعفة الدخل القومي ، وزيادة دخل الفرد ، والوصول بنسبة الشرائح تحت خط الفقر إلى أدنى حد ممكن .
- إرساء قواعد علاقات دولية قوية على جميع المستويات مع دول الجوار العربي ، ودول النطاق الإفريقي وعلى الأخص دول حوض النيل ، والدول الأخرى في الغرب والشرق ، تقوم أساساً على تحقيق المصالح المشتركة والخدمات المتبادلة والتفاهم والتقارب بين الشعوب .

مما سبق يتضح أنه سوف يتم في هذه المرحلة العشرية الأولي التخلص التام من السلبيات التي تعوق تقدم المجتمع ، ثم تهيئته للانطلاق ومشاركة المجتمعات المتقدمة في الأخذ بأسباب الحياة الحديثة في جميع مجالاتها ، والمشاركة في بناء الحضارة المعاصرة والتقدم الإنساني . كما سوف يتم في هذه الفترة تنفيذ المراحل الأولى من مشروع مصر التاريخي الكبير ؛ وهو الخروج من الحيز العمراني الضيق الحالي إلى الآفاق الواسعة الجديدة في صحراوات مصر وسواحلها .

٢ - المرحلة العشرية الثانية (٢٠٢٢-٢٠٣٢)

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- الانتقال التام إلى النظام اللامركزي والإقليمي في الحكم .
- الانتقال الكامل من الاقتصاد التقليدي إلى "اقتصاد المعرفة" ، وإقامة "مجتمع المعرفة" بثقافة "الابتكار والمعرفة" ، والوصول بالتنافسية إلى مستواها العالمي .
- تحقيق معدلات نمو عالية ومستويات تشغيل مناظرة لها ، والوصول بمستوى الفقر إلى حدّه الأدنى .

استكمال تنمية الأقاليم ، واستكمال تنفيذ المشروعات بها ، والتوسع في الانتقال السكاني إلى الحيز الجديد .

- الارتقاء بمستوى جودة الحياة الحضرية في الحيز القديم ، وتحقيق التكامل بين الحيزين القديم والجديد .
- استكمال شبكات النقل القومية والإقليمية والمحلية ، وتحقيق خطوات واسعة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتحلية مياه البحر وتوفير موارد مائية جديدة .
- تحقيق التجانس الاجتماعي القيمي والسلوكي ، وأن يصير المجتمع أكثر تأهيلاً واستعداداً للتعامل البنّاء مع النظام العالمي في تطوره المستمر .

في هذه المرحلة يتم انتقال مصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة . أي من دولة تابعة إلى دولة مشاركة تمهيداً لأن تكون دولة رائدة في المرحلة الثالثة .

٣ - المرحلة الثالثة (المدى الطويل) (٢٠٣٢-٢٠٥٢)

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- تستكمل مصر تنمية جميع أقاليمها التنموية . ويتم توطين الزيادة السكانية بكاملها في الحيز الجديد خارج الوادي والدلتا .

- يتم تنفيذ مشروعات توليد الكهرباء من طاقة الرياح ومن الطاقة الشمسية بما يكفي الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج . كما يتم زيادة الموارد المائية من تحلية مياه البحر ومن زيادة كميات مياه النيل وذلك بإقامة مشروعات مشتركة مع دول الحوض تهدف إلى زيادة الاستفادة من المياه التي تسقط على منابعه .

- تأخذ مصر بجميع المستجدات في مجال الاقتصاد والاجتماع والاتصالات والتنمية البشرية التي يسفر عنها الابتكار والإبداع الإنساني في هذه المرحلة .

- تشارك مصر مشاركة فعّالة في مجال العلوم والفنون والبحث العلمي على مستوى العالم ، وفي دفع مجالات المعارف الإنسانية إلى آفاق جديدة واسعة .

- تكون مصر عضواً عاملاً ومهماً في منظومة الدول المتقدمة . وتقوم بدورها الريادي والحضاري على المستوى الإقليمي والعالمي .

- سوف يتوفر للفرد والأسرة والمجتمع جميع مقوّمات الحياة ذات الجودة العالية ، والتي تتحقق فيها رفاهة الإنسان المصري وسعادته .

وسوف يتم في هذه المرحلة تحقيق رؤى وأهداف المخطط الاستراتيجي القومي الشامل .

ويرجع تناقص إنتاجية الآبار الحالية للتقادم الزمني الطبيعي . وقد شملت الاكتشافات الحديثة ابارا صغيرة ومتوسطة لا تعوض النقص في مصادر الطاقة ، ويواكب ذلك النقص في مصادر الطاقة ارتفاع في معدلات الاستهلاك حيث يزيد استهلاك الكهرباء بمعدل ٧% سنوياً .

ولتغطية احتياجات التنمية في الحيز الجديد – وكذلك في الحيز الحالي – يجب توفير مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة والتي تشمل أساساً الطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، كما يجب رفع احتياطي الطاقة التقليدية مع ترشيد الاستهلاك .

شكل رقم (١٢/١)
ندرة الموارد التقليدية وقابليتها للتضوب

أولاً: التحدي الكمي

تناقص نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة

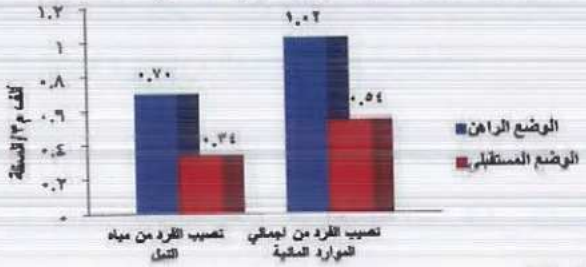

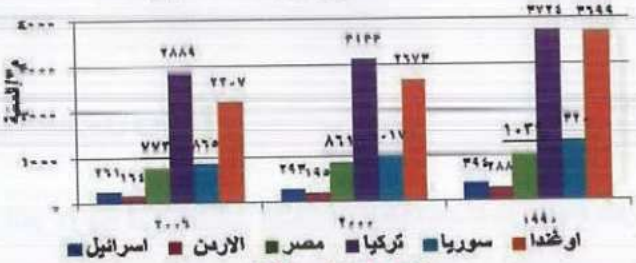

التوجه المستقبلي

- مشروعات مشتركة مع دول حوض النيل لتقليل الفاقد من اجمالي كمية مياه الأمطار بدول المنبع (٩٥% فاقد) بما يحقق زيادة نصيب مصر من مياه النيل
- تحلية مياه البحر

ثانياً: التحدي النوعي

حسن إدارة استخدام / إعادة استخدام المياه

التوجه المستقبلي

- تطوير أنظمة الري والتوجه نحو تكنولوجيات اعادة استخدام المياه (الصرف الصحي / الزراعي)

٨

(٣) النظام الإداري – المركزية فى الإدارة:

نظام الإدارة في مصر نظام مركزي شديد المركزية ، فالحكومة العاصمة تسيطر سيطرة شبه كاملة على شئون المحليات من محافظات ومدن وقرى . وليس للقاعدة الشعبية سلطة فعلية وحقيقية في إدارة شئونها المحلية ، أو في التأثير على مسار الشئون القومية العامة .

١ - النظام الإداري الحالي:

تشتمل الادارة الحكومية في مصر علي مستويين ادارة بين : المستوي الأول هو الادارة المركزية في العاصمة . وتتمثل في وزارات الدولة السيادية والوزارات الإنتاجية والخدمية . والمستوي الثاني هو الإدارة المحلية التي تقوم بإدارة المحافظات والمدن والقرى أو ما يعرف "بالمحليات". وقد أعطى النظام الإداري المصري للمستوي الأول هيمنة شبه كاملة على المستوي الثاني ، حتى يمكن القول إن الإدارة المحلية لا تتمتع بذاتية مستقلة ، بل إنها في الواقع تعمل لدي الحكومة المركزية وتعتبر امتداداً لها . أي أنها بمثابة أذرع لهذه الحكومة في إدارة المحافظات والمحليات.

وتقوم الوزارات المركزية بوضع خطط التنمية وتوفير الخدمات في المحافظات المختلفة ، كما تقوم بالإشراف علي تنفيذها من خلال مديرياتها بالمحافظات دون مشاركة محلية حقيقية في التفعيل والتنفيذ .

وقد اتسم النظام الإداري المصري بظاهرتين خطيرتين وهما :

- عدم التنسيق الكافي بين الوزارات المركزية في مجال التنمية والخدمات ، بل تقوم كل منها بوضع خططها القطاعية وتنفيذها وهي في معزل عن غيرها . وهذه الظاهرة واضحة أيضاً على المستوى المحلي ، إذ إن أنشطة المديريات المختلفة في المحافظة الواحدة لا يجمعها نسيج إداري واحد . وهذا يعني أن العلاقات الأفقية بين الوزارات علي المستوى المركزي، وبين المديريات علي المستوى المحلي شبه غائبة .

- كان الأداء على المستوى المركزي ينصب أساساً علي إيجاد الحلول للمشاكل الآنية في مداها القصير . ولم تعبأ الحكومة المركزية كثيراً بوضع خطط طويلة المدى تحقق رؤى وأهدافاً قومية متفقاً عليها .

٢ - سلبيات النظام الإداري الحالي :

أدي النظام الإداري الحالي إلى قصور واضح في إدارة التنمية. ويمكن إيجاز النتائج السلبية لهذا النظام فيما يلي :

- الخلل في النظام المؤسسي للتخطيط ؛ وذلك لانفصال التخطيط الاقتصادي عن التخطيط المكاني . تقوم هيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان بإعداد التخطيط العمراني من ناحية ، وتقوم عدة وزارات منفردة بإعداد تخطيطاتها الاقتصادية بشقيها الخدمي والإنتاجي من ناحية أخرى ، إذ تقوم كل وزارة منها بإعداد تخطيط قطاعي خاص بها دون تعاون أو تكامل فيما بينها . ولا تتجمع كل هذه التخطيطات لتكوّن فيما بينها مخططاً قومياً شاملاً للتنمية في مصر على كامل مسطحها الجغرافي شاملاً التخطيط المكاني والتخطيط الاقتصادي في منظومة تخطيطية واحدة ، وبالتالي لا يوجد تخطيط استراتيجي ينظم مسارات التنمية ومراحلها وكذلك يقوم بتنظيم الانتشار السكاني على الأقاليم التنموية المختلفة .

- عدم العدالة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات وتركيزها في المراكز الحضرية الكبرى وحرمان المحافظات النائية منها ، مما أدى إلى تضخم هذه المراكز تضخماً أخل بمنظومة العمران المصري وأفقدها اتزانها . ذلك لأن التخطيط لهذه الاستثمارات يتم مركزياً بتحيز مكاني واضح ، ودون الأخذ في الاعتبار بدرجة كافية ضرورة تنمية أقاليم مصر جميعها بطريقة متوازنة ومتوازية. ومن الملاحظ أن التحيز المكاني كان دائماً للمراكز الحضرية الكبرى على حساب المدن المتوسطة والصغيرة ، والحضر على حساب الريف ، والوجه البحري على حساب الوجه القبلي ، والحيز المأهول على حساب الحيز الخالي .

- وكما كان هناك تحيز مكاني في مجال التنمية كان هناك أيضاً تحيز مجتمعي . فلم تعط الدولة اهتماماً عادلاً ومتناسباً مع الاحتياجات الفعلية لشرائح المجتمع المختلفة بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية . فقد اتجهت الدولة في أغلب فترات تاريخها الحديث إلى الاهتمام بالشرائح العليا من المجتمع دون إعطاء الشرائح الدنيا ما تستحقه من رعاية واهتمام ، وبدون إدراك كاف للنتائج الخطيرة التي قد تترتب على ذلك . كما أن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بطريقة عادلة بين شرائح المجتمع ، فقد استأثرت بها الشرائح العليا دون غيرها .

- أدى تركيز السلطة في العاصمة وانفرادها بوضع السياسات واتخاذ القرارات المهمة والحاكمة إلى عدم إتاحة فرصة كافية للقواعد الشعبية في المشاركة ، الإيجابية في وضع هذه السياسات واتخاذ مثل هذه القرارات ، وذلك حتى في الأمور التي تمس حياتهم بصوره مباشرة . والمشاركة الشعبية هي سمة أساسية من سمات الدولة الحديثة ، إن لم تكن أهمها . وفي ظل اللامركزية يمكن تحقيق هذه المشاركة ، والانتقال بمصر من النمط التقليدي في الإدارة إلى الأنماط المعاصرة.

- عدم وجود نظام مؤسسي وتشريعي لإدارة أراضي الدولة ينظم عمليات التخصيص والحيازة والاستخدام والمتابعة ، بما يضمن استخدامها فقط لأغراض التنمية . وقد استخدمت الأراضي خلال الحقبة الأخيرة وفي أحيان كثيرة ليس للتنمية الحقيقية ، بل كوسيلة للمضاربة والتربح السريع غير المشروع .

ونظراً لقصور الأداء السابق ذكره فإنه يجب إعادة النظر في النظام الإداري الحالي والتفكير في نظام إداري جديد يتولى حل المشاكل السابق ذكرها ، وكذلك إدارة التنمية والعمران خلال الحقبة القادمة .

(٤) الطريق إلى المستقبل : مصر بين عمران الأرض السوداء وعمران الأرض الصفراء

١ - نتائج رصد الحيز المعمور الحالي:

من العرض السابق يتضح أن مصر الآن تواجه تحديات كبرى ، وأنها في منعطف تاريخي خطير ، وأن المسار الذي سوف تسير فيه سيحدد مصيرها في الحاضر والمستقبل ، إما أن تكون دولة تابعة حضارياً وإما أن تكون شريكة في الحياة المعاصرة مع غيرها من الدول المتقدمة .

وتتمثل التحديات – كما سبق توضيحه – فيما يأتي:

- أن الحيز الذي نعيش فيه قد استنفد قدراته الحيوية ، وبلغ درجة التشبع السكاني القصوى منذ فترة ليست قصيرة ، ولم يعد قادراً على استيعاب مزيد من السكان . لذا فإن الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٥٢ وقدرها ٦٠ مليون نسمة يجب أن تجد لها مكاناً آخر خارج الوادي والدلتا .

- لم تدرك الإدارات المتعاقبة خلال الأحقاب الأخيرة خطورة عدم توفير مساحات مكانية جديدة مناسبة لحجم الزيادات السكانية ، وتركتها تتكدس في الحيز المحدود الحالي ، مما أدى في النهاية إلى تدني مستوى الحياة في كل مناحيها الحضرية والبيئية والاجتماعيةوالاقتصادية ، وأيضاً إلى تراجع القدرة الابتكارية والتنافسية لمصر على مستوى العالم ، وكذلك إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية في مجالاتها المختلفة . وهذا التراجع شبه الشامل على أغلب الجبهات يجري بصفة مستمرة ، دون محاولة جادة حتى الآن لوقفه وتغيير مساره .

- المشاكل السابق ذكرها تُعبر في مجموعها عما يسمى بمستوى "جودة الحياة الحضرية" . وقد اختلفت تعريفات "جودة الحياة" ولكن الاتجاه العام في تحديد هذا التعريف يسير نحو اشتماله على جميع مناحي حياة الفرد والمجتمع . وبصفة عامة يمكن القول إن المؤثرات الفاعلة في درجة جودة الحياة تتمثل في بيئات ثلاث : البيئة الإنسانية وتشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الصحة والتعليم والثقافة والترفيه ، والبيئة السكانية العمرانية أي البيئة المشيدة ، والبيئة الطبيعية أي المجال الحيوي المحيط بالإنسان من

أرض وهواء وماء . وبذا فإن تعريف جودة الحياة هو تعريف جامع ، ويعبر بدرجة كبيرة عن مستوى جودة الحياة في مجتمع بالنسبة لغيره من المجتمعات .

وقد وضعت المنظمات الدولية المعنّية عدة معايير لقياس جودة الحياة أهمها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وغيرها . وفي الدراسات التي أجرتها هذه المنظمات كانت مصر تقع دائماً ما بين الثلث أو الربع الأخير من قائمة الدول موضع الدراسة . وهو ترتيب متأخر كما هو واضح ، وعلى مصر أن تسعى لكي يكون ترتيبها في الثلث الأول وليس في الثلث الأخير من قائمة هذه الدول ، ويكون ذلك هدفاً أساسياً من أهدافها .

٢ - الطريق إلى المستقبل :

الانتقال من الوضع المتردي الحالي إلى مستقبل أفضل يستلزم وعياً كاملاً بمشاكل مصر وأبعادها الحقيقية ، ويستوجب ما يلي:

- ضرورة امتداد الحيز العمراني الحالي ليشمل صحراوات مصر وسواحلها لكي يستوعب الزيادات السكانية المستقبلية ، وبدء حياة جديدة خارج الوادي والدلتا بمقومات وأسس حضارية حديثة .

- الارتقاء بمستوى الحياة بالحيز الحالي ودمج الحيزين لكي تكون مصر بكامل مسطحها الجغرافي وحيزيها الأهول والمستقبلي تمثل وحدة تنموية واحدة متكاملة .

- تكامل مجالات التنمية : المكانية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية في منظومة تخطيطية مؤسسية وتشريعية واحدة .

- وضع نظام مؤسسي وتشريعي متكامل لإدارة التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي يتسم بالكفاءة العالية والمعاصرة ، ويحقق المشاركة الشعبية الكاملة في جميع مراحل التنمية تخطيطاً وتنفيذاً .

- ضرورة إعداد مخطط استراتيجي قومي شامل يحدد النطاقات المكانية للتنمية الإنتاجية والخدمية التي يمكن أن تتوطن فيها، والأنماط الاقتصادية للتنمية، والشرائح السكانية التي يمكن أن تنتقل إلى محاور التنمية الجديدة، ومراحل وأولويات التنمية، ورسم حدود الأقاليم التخطيطية الاقتصادية الإدارية، ووضع نظام الحوكمة الملائم للحياة الجديدة القائم على

المحور الثالث
تحقيق الرؤى والأهداف

المحور الثالث : تحقيق الرؤى والأهداف

مقدمة

اشتمل المحور الأول في هذا التقرير على رصد الوضع الحالي في مصر تحت عنوان (أين نحن الآن؟) . إذ لا يمكن وضع رؤى وتحديد أهداف مستقبلية للتنمية ووضع الخطط اللازمة لتحقيقها بدون تحديد علمي دقيق للمشاكل والتحدّيات التي تواجه مصر في الحاضر . وقد اتضح أن مصر ليست الأن في أحسن حالتها ، بل تعاني تدنياً مقلقاً في جميع مناحي الحياة : الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية ، كاد أن يخرجها من مجموعة الدول النامية ، وضعها في مصاف الدول الهامشية التي تعيش في اعتماد شبه كامل على غيرها ، رغم ما تتمتع به من إمكانات فريدة ومميزّة ، كفيلة بأن تضعها في مصاف الدول المتقدمة التي تتشارك في صنع التقدم الإنساني ، وتسهم في بناء الحضارة المعاصرة . كما اتضح أن مشاكل مصر مشاكل ضاغطة تحتاج إلى مواجهة سريعة وحاسمة لتغيير مسارها من الهبوط إلى الشرائح الدنيا في قائمة الدول ، إلى الصعود إلى شرائحها الأعلى .

أما المحور الثاني في التقرير فقد اشتمل على تحديد الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه . وهو الانتقال من دولة هامشية أو نامية إلى دولة متقدمة ومنافسة على المستوى العالمي ، ذات اقتصاد معرفي ، وأن يتمتع فيها المواطنون كافة برغد العيش وجودة الحياة . كما اشتمل هذا المحور أيضاً على رسم الطريق إلى المستقبل لتحقيق الرؤى والأهداف .

أما المحور الثالث فيوضح كيف يمكن أن تتحقق الرؤى والأهداف التي نسعى إليها . ويشتمل المحور على "ثلاثية التقدم والنمو" وهي "التنمية الاقتصادية" و"التنمية البشرية" و"التنمية المكانية" .

وأما "التنمية الاقتصادية" فتعني اقتصاداً مزدهراً له قدرة تنافسية عالية يضمن رفاهة المجتمع بكل شرائحه ، ويهبط بمستوى الفقر والبطالة إلى حدهما الأدنى . وتشتمل "التنمية الاقتصادية" على التنمية الزراعية والصناعية والسياحية وتنمية الخدمات . كما تشتمل على توفير المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية وهي الأراضي الصالحة للتنمية والمياه والطاقة والنقل اللازمة لها .

وأما "التنمية البشرية" فتعني الارتقاء بالبشر حتى يكونوا قادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة المتقدمة المستخدمة في التنمية ، وعلى إدارة "آلة التنمية" في كل مناحيها ومراحلها بكفاءة ومقدرة عالية. كما يكونوا أكثر إدراكاً ووعياً بروح العصر وبقيمه ومبادئه ومتطلباته .

وأما "التنمية المكانية" فتعني تحديد النطاقات المكانية للتنمية ، ثم تحديد حدود الأقاليم على أساسها ، بحيث يكون للإقليم الحيز المكاني الكافي والحجم السكاني الملائم والإمكانات المتعددة ، والتي تجعل منه كياناً تنموياً شبه مستقل قادراً على إدارة ذاته بذاته ، وأن يتعاون مع بقية الأقاليم الأخرى في تحقيق التنمية القومية الشاملة.والتكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المكانية هو الأساس الذي بنى عليه المخطط الاستراتيجي القومي لمصر حتى عام ٢٠٥٢ .

هذا المثلث الذهبي للتنمية : التنمية الإقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المكانية يحتاج إلى عنصرين أساسيين لكي تكتمل منظومة التنمية بكل مكوّناتها ومجالاتها وهما "مقوّمات التنمية" و"إدارة التنمية" .

تمثل "مقوّمات التنمية" الأساس الذي يقوم عليه النشاط التنموي بأكمله وهي : الأرض والمياه والطاقة والنقل . فالأرض هي وعاء التنمية ، والمياه والطاقة هما لازمان للتنمية لزوم الماء والهواء لحياة الإنسان كما سيأتي ذكره فيما بعد ، أما النقل فهو شرايين العمران تنتقل من خلاله الخامات والمهمات إلى مراكز الإنتاج ، ومنها تنتقل المنتجات إلى مراكز التسويق والاستهلاك . كما أنها تربط المستقرات البشرية بدرجاتها المختلفة والتي تقوم بالنشاط التنموي مع بعض البعض .

أما "إدارة التنمية" فهي بمثابة العقل الذي يقود التنمية في كل مراحل تطورها ونموها . ففي التاريخ الحديث لم تتم تنمية قومية شاملة إلا بإدارة واعية مدركة تمام الإدراك كافة عناصر وأبعاد التنمية ومتطلّباتها . ونذكر هنا على سبيل المثال اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وماليزيا والهند وأخيراً البرازيل .

أما التجارب المصرية في التنمية الإقليمية والتي سيأتي ذكرها تفصيلا فيما بعد فلم تحقق أهدافها وذلك لأنه كان ينقصها دائما - بجانب عوامل أخرى – النظام الإداري السليم الذي يمكن أن يشرف عليها ويديرها تخطيطاً وتنفيذاً . من ذلك تأتي أهمية اعتبار "إدارة التنمية" مجالاً هاماً من مجالات دراسة المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية في مصر .

مما سبق يتضح أن مجالات دراسة التنمية العمرانية ومخططها الإستراتيجي تتمثل في خمسة مجالات رئيسية وهي:

أولاً : مجال التنمية الاقتصادية

ثانياً : مجال التنمية البشرية

ثالثاً : مجال مقومات التنمية

رابعاً : مجال التنمية المكانية

خامساً : مجال إدارة التنمية

وفيما يلي عرض لكل مجال من هذه المجالات :

أولاً : مجال التنمية الاقتصادية:

(١) التنمية الإقتصادية:

من دراسة الخصوصية المصرية في المحور الأول ، يتضح أن مصر تتسم في هذه الحقبة المهمة من تاريخها بما قد يسمى "بالتعددية" أو "الثنائية" Dualizm ويتمثل ذلك فيما يلي :

- **تعددية الحيز الجغرافي :**

تتمثل تعددية الحيز في ثنائيتين : الثنائية الأولى هي التي سبق الحديث عنها في المحور الأول ، وهي انقسام الحيز الجغرافي إلى حيزين : حيز معمور وحيز خالٍ غير معمور. فالحيز المعمور محدود المساحة مكتظ بالسكان حتى وصل إلى درجة التشبع السكاني القصوى . وقد قامت الحياة المعيشية فيه على أساس الزراعة النهرية الموسمية ذات الدورات الثابتة ، والحيز شبه الخالي يتكوّن من وحدات إيكولوجية متباينة ، وبإمكانات متعددة في أقاليمه المختلفة . وهذا الحيز يمثل غالبية مساحة المسطح الجغرافي المصري ، ويسكنه نسبة ضئيلة للغاية من مجموع السكان في مصر .

أما الثنائية الثانية فهي خاصة بالحيز الخالي . إذ إن هذا الحيز يشتمل بدوره على ثنائية أخرى تتمثل في سواحل تمتد بطول حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر شمالاً على البحر المتوسط وشرقاً على البحر الأحمر ، وفي أراض داخلية Inland عبارة عن صحراوات واسعة تتكوّن من هضاب ومرتفعات ومنخفضات وأودية . لذا فإن هناك من يرى أن مصر دولة بحرية بذات القدر التي هي عليه في أنها دولة برية .

- **ثنائية القيم والأعراف :**

يسكن الحيز الحالي مجتمع شبه مستقر ؛ قامت حضارته منذ الاستقرار الأول على ضفاف النيل وحتى العصر الحديث – بقيمها وأعرافها وبمعتقداتها – على أساس طبيعة الحياة الزراعية النهرية . أما مجتمع الحيز الجديد فسوف يتكوّن من أسر شابة حديثة التكوين أكثر استعداداً لتقبل متطلبات الحياة الحديثة .

وسوف تتشكل القيم والأعراف الاجتماعية من طبيعة الحياة الجديدة التي ستقام في هذا الحيز؛ والتي سوف تتسم بالتعددية واستخدام التقنيات المتقدمة ، والانفتاح على العالم المعاصر بكل ما فيه من ثقافات وحضارات .

- **ثنائية الحوكمة :**

قامت الإدارة في الحيز القديم على المركزية المفرطة ؛ التي استوجبتها أيضاً طبيعة الحياة الزراعية التي تعتمد على نهر واحد . أما الإدارة في الحيز الجديد فسوف تقوم على الإقليمية والمشاركة الشعبية الحقيقية ، أي على اللامركزية . لذا فإنها ستكون أكثر ديمقراطية من سابقتها الأولى .

هذه الثنائية المتمكنة من الكيان المصري الحالي ، بمكانه وسكانه وثقافته ، سوف تفرض التعددية في أنماط التنمية الاقتصادية التي ستمارس على أرض مصر . وهذه التعددية سوف تتيح للمخطط التنموي حرية أكبر في اختيار مصفوفة بدائل أنماط التنمية الملائمة لكل إقليم من أقاليم التنمية ، ولكل مرحلة من مراحل النمو .

١ - الأطر العامة للتنمية الاقتصادية:

تتمثل الأطر العامة للتنمية الاقتصادية فيما يلي:

- **التنمية طويلة المدى :**

تهدف التنمية في مصر إلى إعادة رسم الخريطة السكانية بصورة شاملة . لذا فإن عملية التنمية هي عملية طويلة الأجل قد تستغرق ثلاثة أو أربعة عقود لإحداث التأثيرات المستهدفة والتحولات الهيكلية . كما تستوجب - في كثير من نواحيها - تبني نهج فكري غير تقليدي ، ليتسنى التعامل مع التحديات والقيود التي تفرضها بيئات الحيز الجديد المتعددة والمتباينة .

- اقتصاد المعرفة :

سوف تقوم التنمية على أساس اقتصاد ديناميكي قوامه التحرك نحو بناء الاقتصاد المعرفي Knowledge-based Economy ، وهو مفهوم تنموي يختلف تماماً عنالاقتصاد القائم على توفير عناصر الإنتاج Production-based Economy والذي يتعامل مع القيود والمحدّدات Constraints أكثر من تعامله مع الإمكانات المستقبلية . وهذا الاقتصاد المعرفي يحقق "النقلة التنموية" القائمة على مفاهيم التجديد والابتكار والمعرفة الحديثة ، ويستند إلى أربع ركائز أساسية هي:

- مخرجات نظام تعليمي متطوّر .
- نتائج جهود البحث والتطوير (RD) .
- القدرات الاستيعابية والتوظيفية للتقنيات والمعارف الحديثة .
- تطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات المتقدمة (ICT) .

ويعني ذلك الفكر الجديد قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة محدودية الموارد الطبيعية مستقبلاً بإيجاد بدائل قادرة على دفع عملية التنمية وبمعدلات متسارعة . فندرة المياه الجوفية – على سبيل المثال – تجد بديلها في مشاريع تحلية مياه البحر ، وقصور الموارد البترولية تجد ما يعّوضها في تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تتوفر مقوماتها بالصحراوات والسواحل المصرية (الطاقة الشمسية ـ طاقة الرياح ـ الطاقة النووية) .

ويصدق ذات القول بالنسبة للركائز الاقتصادية التي يتسع مفهومها في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي لتشمل القطاعات الخدمية ، وعلى رأسها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ، والخدمات التعليمية والصحية المتطوّرة ، ونظم النقل الحديثة .

وكذلك القطاع الصناعي فسوف يخرج من ثوبه الضيق الذي يقصره على الزراعة والصناعة القائمة على الخامات الزراعية والاستخراجية ليشمل الصناعات غير الر نبطة بالموقع (Foot loose) ، والصناعات عالية التقنية (Hi-Tech) ، والنشاط العقاري المتطوّر ، والأنشطة الخدمية ذات القيمة المضافة العالية (High Value Added) .

- **استدامة التنمية :**

اتفاقاً وما تقدم ، فإن التوجهات الإنمائية للصحراوات والسواحل المصرية يتعين عليها مراعاة استدامة عملية التنمية ، بما يكفل تأمين مستقبل الأجيال القادمة . فالجهود الرامية لتنمية الموارد الطبيعية يجب أن تراعى الحفاظ على هذه الموارد لصالح الأجيال التالية ، فتنمية مصادر المياه الجوفية تكون بالقدر الذي لا يؤثر سلباً على الخزان الجوفي . كما يجب ألا يؤدي تكثيف عمليات استخراج الخامات البترولية والتعدينية إلى الاسراف السريع للاحتياطات المؤكدة منها .

ولا يقتصر الأمر لاستدامة التنمية على عدم الاستنزاف السريع للموارد الناضبة ، وإنما السعي قدر الإمكان لاستغلال الموارد المحتملة لضمان تواصل جهود التنمية واستفادة الأجيال القادمة منها . ونخص بالذكر تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والتوسع في مشروعات تحلية مياه البحر والمياه شبه المالحة .

- **تحقيق الانتشار السكاني :**

يجب أن تتجه التنمية الاقتصادية في نمطها ومنهجها ومحفّزاتها نحو تحقيق رؤى وأهداف التنمية القومية الشاملة ، والتي تتمثل أساساً في الانتشار السكاني في مصر ، وانتقال ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة إلى الحيز الجديد خلال الأربعين عاماً القادمة بكل ما يلزمهم من أنشطة حياتية وفرص عمل وعمران مكاني . كما تتمثل في تقليل حدة التفاوتات الإقليمية ، وتحقيق التكامل بين الحيزين : الحالي والجديد لكي تكون مصر بكامل مسطحها الجغرافي وحدة تنموية واحدة . كذلك تضمن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية التصدي لمشكلة الفقر والبطالة ، وتقليل حدة التفاوتات بين شرائح المجتمع ، أي تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي .

٢ - أنماط التنمية وبدائلها:

من المنظور الاقتصادي لا يوجد نمط واحد للتنمية ، وإنما تتعدد أنماط التنمية بحسب الاعتبارات والتوجهات التي ترتكز عليها ، ويتعين هنا الإشارة إلى أمرين :

أولهما : أن هذه الأنماط ليست منفصلة تماماً عن بعضها البعض وإنما تتداخل في نواح كثيرة ، ولكنها تختلف حسب الأهداف التنموية المنشودة لكل إقليم من أقاليم التنمية .

ثانيهما : أن كل نمط من أنماط التنمية يتمتع بمزايا معينة ولكن لا يخلو من سلبيات ، ومن ثم يتعين المفاضلة بين إيجابيات وسلبيات كل نمط تنموي ، واختيار الأنسب لكل إقليم . وقد ينتهي الأمر إلى

اختيار خليط من عدة أنماط نظراً إلى تباين أقاليم التنمية ، بل إلى تباين المناطق الفرعية المكّونة للإقليم الواحد .

وسيتضح تعدد المرادفات والبدائل عند التحدث عن استراتيجيات التنمية ، والقطاعات الدافعة للتنمية ، والانتشار المكاني للتنمية ، وأولويات التنمية .

٣ - استراتيجيات التنمية:

تختلف استراتيجيات التنمية وتوجّهاتها حسب الأهداف المنشودة منها ، وذلك على النحو التالي:

- استراتيجية التوجه المحلي Local-Oriented Strategy

تستهدف هذه الاستراتيجية تنمية المجتمعات المحلية من أجل الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين . لذا فإن السمة الرئيسة لهذه الاستراتيجية هي النهوض بالخدمات الاجتماعية، والتركيز على الأنشطة التي تمس بشكل مباشر حياة المواطنين مثل الإسكان والتعليم والصحة والثقافة . أما بالنسبة للحيز الجديد ، فإنها تسعى إلى إقامة المستقرات البشرية بكامل خدماتها الاجتماعية لتحقيق الجذب والاستقرار السكاني الدائم بها .

وتنحاز هذه الاستراتيجية – بوجه عام –لاعتبارات العدالة والتكافؤ الاجتماعي في توزيع الموارد الاقتصادية ، وتأخذ بالتالى بمبدأ النمو المتوازن Balanced Growth . أي الانتشار المكاني للأنشطة والخدمات على جميع الأقاليم بصورة عادلة ومتوازنة .

- استراتيجية التوجه الداخلي Inward-Looking Strategy

تسعى هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى تدعيم علاقات التشابك الإقليمي من خلال ربط تنمية المناطق الصحراوية والساحلية ببقية أقاليم الجمهورية ، مما يسهم - بصورة فعّالة - في دفع عجلة النمو الاقتصاديعلى المستوى القومي .

وتنطلق هذه الاستراتيجية من حقيقة أن الإقليم لا يملك بمفرده القدرة على النمو الذاتي ، ولا يستطيع عزل ذاته عن الأقاليم الأخرى ، ولذا يجرى النظر إلى الأقاليم باعتبارها أنظمة فرعية تعمل في نطاق أشمل هو نطاق الاقتصاد القومي ، ويجرى تخطيطه على أساس العلاقات القائمة بين الأقاليم بعضها مع بعض .

ومن هذا المنطلق ، يتم توجيه الموارد إلى القطاعات والأنشطة التي يمكنها تلبية الطلب ليس فقط الداخلي على المستوى المحلي ،بل أيضاً على المستوى الإقليمي والقومي ، والتي يتوافر فيها النمو المتسارع لمجابهة تطورات الطلب المستقبلية ، في ظل ظروف تنافسية يفرضها انفتاح مصر على العالم الخارجي ، ومنافسة الواردات للمنتج المحلي في الأسواق الداخلية .

ويعني ما تقدم ؛ أن اختيار القطاعات أو الأنشطة المستهدف تنميتها سوف يستند إلى معيار "الطلب" (Demand-driven) على مستوى الأسواق المحلية والاقليمية ، أو على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه .

فعلى سبيل المثال في مجال الصناعة ، يتم التركيز على المشروعات الموجّهة لإشباع احتياجات الأسواق الداخلية ، وكذلك المشروعات الصناعية التي تحل محل الواردات من الخارج .

وفي مجال التنمية الزراعية ، يجرى التركيز على المحاصيل الموجّهة لأسواق الاستهلاك المحلي والتي تتوافر ميزة نسبية في إنتاجها ، مثل القمح والمحاصيل المنتجة للزيوت والسكر .

وتعتمد هذه الاستراتيجية على أن اختيار مشروعات التنمية يتم تأسيساً على معيار الكفاءة الاقتصاديةEconomic Efficiency في توجيه الموارد الاستثمارية، لذا فإنه سوف يتم تركيز الاستثمارات في المناطق التي تتمتع بإمكانات اقتصادية واعدة أكثر قدرة من غيرها على توليد الأنشطة الإنتاجية والخدمية بأحجام كبيرة وبكفاءة عالية . وحيث إن هذه الاستراتيجية ترتكز على تحقيق الترابط الإقليمي ، فإنها تعطي أهمية كبيرة لمشروعات النقل والحركة بين الأقاليم .

- **استراتيجية التوجه الخارجي Outward-Looking Strategy**

ترمي هذه الاستراتيجية إلى الأخذ بالاتجاهات الدولية المعاصرة نحو تحرير الاقتصادوالاندماج تحت مظلة الاقتصاد العالمي . ومن هذا المنطلق ، تركز استراتيجية التوجه الخارجي على تنمية الأنشطة الاقتصادية ذات الإمكانات التصديرية ، لما يتيحه هذا التوجه من آفاق رحبة للنمو الاقتصادي من خلال تنامي طلب الأسواق الخارجية والاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية .

فعلى مستوى النشاط الصناعي ، تكون أولوية التنمية للصناعات ذات القدرة التصديرية ، التي تعتمد على خامات محلية مثل صناعات البتروكيماويات وبعض الصناعات الكيماوية والغذائية .

وكذلك الأنشطة الصناعية التي تتطلب استيفاءاشتراطات بيئية معيّنة في أسواق التصدير مثل أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي .

وعلى مستوى النشاط الزراعي ، يكون التركيز على الحاصلات التصديرية مرتفعة القيمة للأسواق الأوروبية ، مثل حاصلات البساتين الخالية من التلوّث ، وكذلك النباتات الطبيّة والعطرية .

وعلى المستوى السياحي ، يتم استحداث نمط التجمّعات السياحية الشاملة المهيئة لاستقبال السياحة الدولية على مدار العام ، وربط المنتجعات الشاطئية بسياحة السفاري والسياحة البيئية ، وكذلك الترويج للسياحة العلاجية في المناطق التي تتوافر لديها مقومات هذا النمط السياحي .

وترتكز استراتيجية التوجه الخارجي على معيار الميزة التنافسية الدولية ، والذي يستند بدوره إلى اعتبارات الكفاءة الإنتاجية بمفهومها الشامل . ويستوجب هذا التوجه تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية من خلال المتابعة المستمرة للتطورات والمستجدات في هذا المجال التكنولوجي وفي الأسواق السلعية والخدمية ونظم الاتصالات ، والسعي الدائب لملاحقة هذه التطورات لتعزيز المركز التنافسي الدولي للمنتج المصري .

ولكي تتحقق هذه الاستراتيجية ، فإن الأمر يتطلب ما يلي:

- الارتقاء بالمستوى المهاري للقوى البشرية .
- القدرة على تنمية التقنيات المحلية واستيعاب التقنيات الحديثة وتطويرها بما يتفق وتفضيلات الأسواق الدولية .
- الالتزام التام بالاشتراطات والضوابط البيئية العالمية لإمكان الولوج للأسواق الدولية
- الاختيار الواعي السليم للأنشطة التي يمكنها أن تحظى بميزة تنافسية دولية ؛ بحيث تكون قادرة على مواجهة جميع صور المنافسة من قبل الدول المصدرة الأخرى التي تتزاحم على ذات الأسواق .
- تنمية المهارات التسويقية والترويجية ومراكز المعلومات للتعرف على أذواق وتفضيلات الأسواق الخارجية ، والتعريف بالمنتج المصري ، وترسيخ التواجد والاستمرارية في أسواق التصدير .

ولما كانت الاستراتيجيات المطروحة تتفاوت في تأثيراتها الاقتصاديةوالاجتماعية والمكانية ، فإن الأمر يستوجب تقويم هذه الاستراتيجيات والمفاضلة بينها توطئة لاختيار أنسبها ، أو لاستنباط

استراتيجية مختلطة Mixed Strategy تقوم على الجمع أو التوليف بين العناصر الإيجابية للاستراتيجيات المطروحة ، وبما يتوافق وطبيعة ظروف الحيز المكاني المراد تنميته .

وقد يكون الاتجاه الأكثر مناسبة لمصر في الوقت الحالي هو تبنى استراتيجية متوازنة تراعى تلبية الخدمات المحلية الأساسية للمواطنين ، وكذلك تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات والسلع الحاكمة ، مع التركيز الأساسي على التوجه الخارجي لتنمية النشاطات ذات الإمكانات التصديرية .

فالخدمات المحلية التي في حاجة ماسة إلى الاهتمام بها بصورة عاجلة هي توفير الإسكان الملائم للشرائح الدنيا من المجتمع ، وعلاج الإسكان المشوّه (العشوائي والهامشي) ، ومد المرافق وعلى الأخص الصرف الصحي ، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والثقافة .

أما تلبية احتياجات السوق المحلية ، فتتمثل أساساً في التنمية الزراعية وتوفير المحاصيل الحاكمة مثل الحبوب والزيوت والسكر ، والوصول بها إلى درجة الاكتفاء الذاتي .

وأما التصدير إلى الخارج ، فلدى مصر إمكانات متعددة في هذا المجال ، مثل تصدير الصناعات التقليدية بعد تطويرها ، واستخدام تكنولوجيات متقدمة في إنتاجها وإكسابها قدرة تنافسية عالية ، مثل الصناعات النسجية والكيماوية والدوائية ، وكذلك تصدير بعض الصناعات التحويلية القائمة على الخامات المصرية المتميزة ، وأيضاً الصناعات القائمة على التقنيات العالية مثل صناعة الإليكترونيات والاتصالات . وكذلك زيادة حجم "التصدير" في السياحة والذي يتمثل في حجم السياحة الأجنبية القادمة من الخارج ، في مقابل حجم "الاستيراد" الذي يتمثل في حجم السياحة العكسية وهي سياحة المصريين إلى الخارج ، بحيث يكون "الميزان السياحي" في صالح مصر بدرجة تتناسب مع إمكاناتها السياحية الكبيرة ، وانفرادها بتعدد وتنوع المنتج السياحي .

وهذا التوجه المتوازن في استراتيجيات التنمية الاقتصادية هو المنهج الذي اتبع عند إعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية الشاملة .

٤ - القطاعات الدافعة للتنمية : النمو المتوازن والنمو غير المتوازن قطاعياً ومكانياً

مفهوم النمو المتوازن Balanced Growth هو عدم تركّز الاستثمارات في قطاع محدّد أو قطاعات بعينها ، إنما تتوزع على جبهة عريضة من النشاطات الاقتصادية بحيث يدعم كل منها الآخر . ولا يعني ذلك أن تنمو جميع القطاعات بذات المعدّل ، ولكن المقصود ألا يتم تجاهل

قطاعات معيّنة اكتفاء بتنمية القطاعات الأكثر تميزاً ، وبمعنى آخر أن تنمو كل القطاعات ولكن بمعّدلات نمو تتوافق وطبيعة وظروف وخصائص كل منها .

وبذات المنهج لا تقتصر التنمية على إقليم أو أقاليم بعينها ، بل يجب أن تنتشر على جميع أقاليم التنمية . ويتسق مفهوم النمو المتوازن مع نمط التنمية الشاملة Comprehensive Development ، والذي يعني بتنويع القوام الاقتصادي وتبني نمط تنموي متعدد القطاعات والأنشطة في كل إقليم من أقاليم التنمية ، بما يسمح بتدعيم العلاقات التشابكية القطاعية و الإقليمية .

ومن ذات المُنطلق ، كان يتعين أن تتجه التنمية نحو العمق الصحراوي دون الاكتفاء بالتنمية الشريطية على امتداد السواحل أو مجرى النيل ، وما يترتب على ذلك من فراغ تنموي في عمق الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وفي وسط سيناء . إذ إنه من شأن الربط بين التنمية الساحلية وتنمية العمق الصحراوي تعزيز فاعلية جهود التنمية في تحقيق نهضة اقتصاديةواجتماعية شاملة تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع ؛ دون تكريس ثمار التنمية على الفئات المستفيدة فقط من التنمية الساحلية .

أما "النمو غير المتوازن" Unbalanced Development فيعني تخيّر القطاعات الرائدة Leading Sectors التي من شأن تنميتها الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي ، وتحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابكية مع هذه القطاعات الرائدة .

وعلى ذلك ، يتعين أن يتوافر في الأنشطة الرائدة الشروط التالية:

- القدرة على النمو بمعدلات مرتفعة في ظل توفر طلب فعّال ومرونة العرض .
- توفر المقومات التي تضمن استدامة النمو في المدى الطويل .
- التمتع بعلاقات تشابكية قوية مع القطاعات الأخرى تساعدها على النمو لحاقاً بالقطاع القائد أو الرائد .

ويدعم من هذه العلاقات الارتباطية تبنّي مفاهيم العناقيد الصناعية Industrial Clusters والنطاقات الحيوية Bio-Regions ، حيث تسمح بإقامة مجموعة الأنشطة المرتبطة بنشاط محوري .

ويعني مفهوم العناقيد الصناعية التركيز على مجموعة من الصناعات في محيط جغرافي معين ، تقوم بتوفير المكوّنات ولوازم الإنتاج والمعدات والأجهزة المكمّلة ، وترابطها شبكة من العلاقات ، تحقق لها وضعاً متميزاً يسمح لها بتخليق ميزات تنافسية .

أما فكرة النطاق الحيوي فتقوم على التعامل مع جميع إمكانات الموارد ، وتؤدي إلى قيام مجموعة متكاملة من الأنشطة والصناعات بلا مخلّفات ، وبما يحقق أعلى قيمة مضاعفة من خلال الاستفادة الكاملة من سلسلة القيمة المضافة value chain.

هذا ويمكن أن تكون الأنشطة الرائدة إما أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أو أنشطة سياحية أو أنشطة خدمية ، أو مزيجاً من بعض هذه الأنشطة .

وفي حالة مصر ، فإنه يجب الأخذ بالمفهومين: مفهوم " التنمية المتوازنة" ومفهوم "التنمية غير المتوازنة" في صيغة متوافقة بينهما ، بمعنى أن تكون التنمية المتوازنة هي أساس التنمية بين القطاعات الاقتصادية وأقاليم التنمية ، بحيث تسير التنمية قطاعياً ومكانياً بصورة متوازنة ومتزامنة كمنظومة واحدة . ولكن إذا ما كان للإقليم ميزة تنموية معّينة فإنه يمكن أخذها كنشاط تنموي رائد بحفز النمو في قطاعات تنموية أخرى مرتبطة به ، والإشارة على سبيل المثال نشاط السياحة في البحر الأحمر والساحل الشمالي وجنوب سيناء ، والخدمات اللوجستية في إقليم قناة السويس ، والتنمية الزراعية في وسط وشمال سيناء ومنطقة منخفض القطارة ، والتنمية الصناعية في إقليم خليج السويس .

٥ - الانتشار المكاني للتنمية : أقطاب النمو ومحاور التنمية وأقاليم التنمية

يمكن توطين الأنشطة التنموية في ثلاثة نطاقات مكانية على النحو التالي :

إما مناطق تتركز فيها أنشطة تنموية متعددة متكاملة أو نشاط رئيس رائد مع أنشطة مساعدة أو مكملة له ، وتسمى هذه المناطق أقطاب النمو Poles of Growth .أو محاور للنقل والتنمية ممتدة طولياً وعرضياً وتمر بأقاليم متنوعة ، وتسمى محاور تنمية Corridors of Development .أو أقاليم تنمية بكاملها مثل إقليم سيناء وإقليم قناة السويس وإقليم الساحل الشمالي .

وهذه النطاقات الثلاثة ليست منفصلة تماماً ، بل هي في حقيقة الأمر مترابطة ومتكاملة . فعادة ما تكون مواقع أقطاب النمو – كنقاط تنموية – إما على محاور التنمية ، أو على اتصال وربط مباشر بها . ويكون المحور في هذه الحالة وسيطاً لحركة النقل والمواصلات والتجارة بينها . كما أن الإقليم التنموي الواحد يشتمل على العديد من أقطاب النمو ، وكذلك على عدة محاور تنموية – إما خاصة به أو عابرة عليه . فهو أشبه بوعاء مكاني لأقطاب نمو ومحاور تنمية معاً .

- أقطاب النموPoles of Growth

تأخذ أقطاب النمو صوراً متعددة كالآتي:

- إقامة تجمع عمراني جديد بركائزه الاقتصادية في شكل مدينة كبيرة الحجم (مليونية أو نصف مليونية) لها كيان اقتصادي مستقل (مثل مدينة السادات أو برج العرب) .
- إقامة مشروع قومي "عملاق" تلتف حوله جهود التنمية (مثل مشروع فوسفات أبو طرطور أو مشروع توشكى للتنمية الزراعية أو مشروع منخفض القطارة أو مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس) .
- إقامة "مناطق تنموية متكاملة" يتحقق لها مزايا التجمّع ووفرات التكامل بين النشاطات المتوطنة بها ، ويتم بها التطبيق العملي لمفاهيم العناقيد الصناعية ، والنطاقات الحيوية ، والمناطق الاقتصادية"عالية التقنية" الموجهة للتصدير ،والمراكز والمنتجعات السياحية المتكاملة ، مما يسمح بالاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية .

وتقع أقطاب النمو في الأماكن التي تتركز بها مقومات التنمية إما على الحيز الحالي أو في مناطق منتشرة في الصحراوات وعلى السواحل بعيدة عن هذا الحيز .

وتعمل هذه الأقطاب – سواء اتخذت شكل تجمعات عمرانية كبيرة أو مناطق صناعية أو مشروعات قومية عملاقة – على إعطاء دفعة قوية Big Bush للجهود الإنمائية لتعزيز الحراك السكاني والاتجاه العمراني نحوها .

وتنمية أقطاب النمو ليست عملية بالأمر الهين ، لذا فإن الأمر يستلزم .

- التحقق من الجدوى الاقتصادية للمناطق أو للمشروعات التي تمثل أقطاباً للنمو .
- الحصول على تأييد شعبي وتوافق مجتمعي بشأنها .
- توفير المناخ المحفز للاستثمار في هذه المناطق الجديدة الواعدة .
- توفير المتطلبات المعيشية اللازمة للعاملين الوافدين لضمان استقرارهم في هذه المناطق

- محاور التنميةCorridors of Development

تؤدي محاور التنمية ثلاث وظائف رئيسة:

- وظيفة الربط بين المراكز الاقتصادية والعمرانية القائمة أو المخطط إقامتها .
- توفير خدمة النقل للأفراد والسلع والخدمات .
- استكشاف الموارد الاقتصادية الواقعة على امتداد وفي نطاق المحور والتي يمكن أن تشكل فرصاً واعدة للاستثمار والتنمية في ظل مقومات المحور ، وما يهيئه من إمكانات محفّزة لاستغلال هذه الموارد في صورة نقاط أو مراكز تنمية متعاقبة .

ومحاور التنمية إما أن تكون طولية من الشمال إلى الجنوب بصورة موازية للمحور العمراني الحالي المتمثل في الوادي والدلتا مثل محور البحر الأحمر ، ومحور شرق الوادي والدلتا ، ومحور غرب الوادي والدلتا الممتد من العلمين شمالاً إلى توشكى جنوباً (المسمى بمحور الباز) ، والمحور الممتد عبر الصحراء الغربية من مرسى مطروح ماراً بالواحات الغربية وهي سيوه والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة وباريس حتى العوينات جنوباً (والمسمى بمحور القصاص) . وأيضاً يمكن أن تكون محاور عرضية متتالية تبدأ بسيناء وساحل البحر الأحمر والصحراء الشرقية شرقاً وتمر بالحيز المعمور في الوادي والدلتا وتنتهى فى الصحراء الغربية غرباً .

وتكّون المحاور الطولية مع المحاور العرضية شبكة تنموية متكاملة على المستوى القومي ؛ تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة الشاملة Balanced Growth، ومن خلالها يمكن تحقيق التكامل والترابط بين الحيزين القديم والجديد .

- **أقاليم التنميةRegional Develoment**

قد تتركز أغلب جهود التنمية في قطب واحد من أقطاب النمو مثل ما حدث في مشروع توشكى للتنمية الزراعية على سبيل المثال . وقد تتجه إلى تنمية محور من محاور التنمية الرئيسة كما نادى به البعض في التركيز على محور الباز غرب الوادي والدلتا . ولكن مثل هذا التركيز الأحادي له مخاطره ، إذ قد لا يحقق الأهداف المنشودة منه بالدرجة الكافية ، فضلاً عن أنه منفرداً لا يحقق الانتشار السكاني ومواجهة الزيادة السكانية الكبيرة المتوقعة ، وهي مشكلة مصر الأولى .

والاتجاه الذي تبناه المخطط الاستراتيجي القومي هو التنمية الإقليمية . أي تنمية الإقليم التنموي بكل ما فيه من أقطاب نمو ومحاور تنموية داخله ومحاور تنموية قومية عابرة به . وتعدد إمكانات التنمية وتنوعها ودعمها لبعضها البعض داخل الإقليم الواحد يجعل التنمية الإقليمية أيسر حالاً وأسرع في عوائدها وأقل مخاطرة عن التنمية القطبية أو التنمية المحورية ، فضلاً عن أنها أكثر قدرة على استيعاب عدد أكبر من الزيادات السكانية المتوقعة خلال العقود القادمة ومن أمثلة أقاليم التنمية: إقليم سيناء وإقليم قناه السويس وإقليم الساحل الغربى الشمالى .

والتنمية الإقليمية لا تشتمل فقط على إقليم واحد ، بل تشمل أقاليم التنمية الأخرى لكي تتكامل فيما بينها ، وتكوّن في مجموعها التخطيط القومي الشامل .

٦ - أولويات تنمية الأقاليم:

تختلف أولويات الأقاليم من المنظور الإنمائي بحسب المعايير التي يتم الاسترشاد بها فيتقرير الأولويات . ففي حالة تطبيق معيار الأمن الاستراتيجي ، تكون الأولوية لتنمية سيناء بحكم الموقع الجغرافي ؛ وفي حالة الأخذ بمعيار الطاقة الاستيعابية من العمالة والسكان يأتي إقليم الساحل الشمالي الغربي في المرتبة الأولى بحكم اتساع المسطحات الأرضية ، وتعدد مقوماتها الاقتصادية؛ وفي حالة تطبيق معيار العائد الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط يكون السبق الأول لإقليم قناة السويس .

ولكن في الواقع أن مسألة الأولويات الإنمائية على مستوى الأقاليم ليست مسألة بسيطة ، بل هي قضية متشابكة ومعقّدة وذلك لاعتبارين:

اولهما :أنه لا يمكن لإقليم وحده التصدي لقضية استيعاب الزيادة السكانية المقدرة بستين مليون نسمة حتى عام ٢٠٥٢ كما سبق ذكره . فأكثر الأماكن توقعاً لاستيعاب السكان – وهو إقليم الساحل الشمالي الغربي – لا تتجاوز طاقتهالاستيعابية ٣٥ مليون نسمة ، مما يعني الحاجة الماسة لتنمية المناطق و الأقاليم الأخرى بصورة آلية لاستيعاب باقي الفائض السكاني .

ثانيهما : هو أن تجاهل أو تأجيل تنمية بعض المناطق أو الأقاليم بإعطائها أولوية متأخرة لحين الانتهاء من تنمية مناطق أو أقاليم أخرى أكثر أولوية ، فإن ذلك لن يحول دون الامتدادات العشوائية عليها واستخدامها استخداماً مشوّهاً غير تنموي .

لذلك فإنه ينبغي أن تسير تنمية الأقاليم بصورة متوازية ، على أن يكون تقرير الأولويات على مستوى المناطق الفرعية داخل كل إقليم على حدة .

وسوف تختلف المعايير الغالبة في تحديد الأولويات من إقليم لآخر ، وذلك حسب موقع الإقليم وإمكاناته التنموية وأهداف التنمية والموارد الاقتصادية به .

مما سبق يتضح أن التنمية الاقتصادية هي العنصر الأساسي في التنمية القومية الشاملة ، وأنها في أطرها العامة تتمثل فيما يلي:

- الانتقال التدريجي من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة .

- تطوير الصناعات والزراعات الحالية باستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة في الارتقاء بجودة إنتاجها ، لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية .

- التركيز على "التنمية المستدامة" ، وتجنب التنمية المستنزفة للموارد والإمكانات .

- أن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية هو توفير فرص عمل ومستقرات بشرية متكاملة بخدماتها لمواجهة الزيادة السكانية المتوقعة والمقدرة بستين مليون نسمة خلال الأربعين عاماً القادمة ، مع العمل في ذات الوقت على الارتقاء بمستوى جودة الحياة الحضرية في الحيز الحالي .

- أن استراتيجيات التنمية تتمثل في التوجه المحلي ، والتوجه الداخلي ، والتوجه الخارجي . وهذه التوجهات الثلاثة مطلوبة في التنمية بدرجة متساوية وذلك تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية من ناحية ، وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى .

- أن مناهج التنمية تتمثل إما في النمو المتوازن بين قطاعات الأنشطة المختلفة ، أو التركيز على الأنشطة الرائدة أو الحاكمة . وتتطلب التنمية في مصر الأخذ بالمنهجين ؛ بحيث يكون الأساس للتنمية المتوازنة بين القطاعات ، ولكن إذا ما توفرت ميزة نسبية عالية لقطاع معين يؤهله لأن يكون قطاعاً رائداً يساعد على تنمية القطاعات الأخرى المرتبطة به والمكمّلة له ؛ فيجب استغلال هذه الميزة والاهتمام بتنميته .

- يمكن للتنمية أن تنتشر على ثلاثة نطاقات مكانية وهي : أقطاب النمو ، ومحاور التنمية ، وأقاليم التنمية . ولضمان تحقيق اهداف التنمية يجب التركيز على التنمية الإقليمية ذلك لأنها تحمل في طيّاتها ميزات وإيجابيات تنمية الأقطاب وتنمية المحاور دون سلبياتهما ؛ فضلاً عن أنها أكثر قدرة على استيعاب الزيادة السكانية . كما أنها تمثل نظاماً فرعياً Sub System من النظام الشامل للتنمية القومية National Development System

- يجب أن تتم التنمية في الأقاليم بصورة متوازنة ، حتى يمكن استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ، على أن تحدد أولويات التنمية على مستوى المناطق الفرعية داخل كل إقليم .

ومع تعدد أبعاد التنمية الاقتصادية وتنوع بدائلها ، فعلى المخطط التنموي أن يضع المعايير العلمية لقياس أوزان هذه الأبعاد والبدائل ، لاختيار أنسبها في نطاق مكاني معين ، وفي مرحلة تنموية

معينة . أي وضع الأولويات في المجال القطاعي وفي المجال المكاني وفي التوقيت المناسب لمراحل التنمية .

وفيما يلى عرض التنمية في المجال الإنتاجي بأبعادها المكانية ودورها في منظومة التنمية القومية الشاملة ، وهي: التنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية ، والتنمية السياحية ، وكذلك تنمية الخدمات .

(١) الزراعة:

تمثل الزراعة ، مع الصناعة ، الدعامتين الأساسيتين للبنيان الإنتاجي في الاقتصاد المصري . وتسهم الزراعة بنصيب كبير في التنمية الشاملة (حوالي ١٤% من الدخل القومي) . ويرتبط بها حوالي نصف عدد السكان إنتاجاً وتسويقاً وتصنيعاً . ونظراً لوجود فجوة كبيرة بين ما هو منتج وما هو مستهلك في المواد الغذائية ، وعلى الأخص في الحبوب والزيوت والسكر ، فإن قضية الأمن الغذائي تعتبر الآن من أهم القضايا التي ينبغي الاهتمام بها . ويستوجب ذلك العمل على تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية وأكبر معدل ممكن في تنمية الموارد الزراعية .

١ - السياسة الزراعية:

يتطلب الارتقاء بقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به تبني مفهوم جديد للزراعة لتكون زراعة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ؛ تعتمد في المقام الأول على التقنيات المتقدمة غير التقليدية ، ويكون من أهدافها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتصدير بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية ذات المعايير العالمية . وذلك من خلال عدة محاور تتمثل فيما يلي:

- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل التقليدية خاصة محصول القمح والشعير ، مع خفض المساحات للزراعات كثيفة الاستخدام للمياه على ضوء محدودية الموارد المائية ، وأن يستبدل بها محاصيل لها ذات القيمة الغذائية .

- التوسع في زراعة الحاصلات التي تتسم بخصائص تتوافق والبيئة الصحراوية والساحلية ، وتتمتع بميزة نسبية . أي المحاصيل التي تتصف بالقدرة على تحمّل الظروف المناخية وملوحة المياه وندرتها ، وكذلك تدني خصوبة التربة ، وتتميز بارتفاع القيمة الاقتصادية وتنامي الطلب عليها ، مع إمكانات التصدير للأسواق الخارجية .

- العمل على زيادة الموارد المائية مع الانتقال من الطريقة التقليدية للري وهي الغمر بالمياه إلى الطرق الحديثة الأكثر توفيراً للمياه ، فضلاً عن أنها أكثر اتساقاً مع تقنيات الزراعات الحديثة .

- زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح المناطق القابلة للزراعة في صحراوات مصر وسواحلها في الحيز الجديد ، والعمل على إيجاد الحل المناسب لمشكلة تفتت الملكيات الزراعية في الحيز الحالي وتجميعها في وحدات زراعية كبيرة لإمكان زراعتها وريها بالطرق الحديثة .

- إنشاء المناطق الزراعية الصناعية التي تعمل على الربط بين الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات من خلال تصنيع المنتجات الغذائية ، وإنشاء الصناعات الداعمة مثل مواد التعبئة والتغليف ، وتوفير الخدمات اللوجستية من النقل المبرد والتجميد والتخزين ، وتطوير عمليات التجارة والتمويل والمعلومات والتسويق .

- تقليل الفاقد في عمليات ما بعد الحصاد ، وتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية . إذ يصل الفاقد في المتوسط إلى ٣٠% بالنسبة للخضر والفاكهة ، و٢٠% للبقول ، وبما لا يقل عن ١٠% بالنسبة الحبوب .

- استخدام التكنولوجيات الحديثة وعلى الأخص النانو تكنولوجي في استنباط محاصيل جديدة ، وزيادة المنتج من الحاصلات الحالية ، وكذلك زيادة خصوبة التربة وتحلية المياه المالحة

٢ - الأراضي الزراعية والمستصلحة في الحيز الحالي وفي الحيز الجديد:

- الأراضي في الحيز الحالي:

تعاني الأراضي الزراعية في الحيز الحالي عدة مشاكل أساسية منها أن الري مازال يتم بالغمر، ومنها تفتت الملكيات إلى ملكيات قزمية يصعب زراعتها وريها بالتقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة والري . فمن المقدر أن ٩٦% من ملاك الأراضي في الحيز الحالي يملكون نصف فدان أو أقل . لذا فيجب التفكير في تجميع هذه الملكيات الصغيرة في وحدات زراعية كبيرة ، إما عن طريق المشاركة في الملكية بين الملاك أو عن طريق التعاون فيما بينهم . وقد ساعد تفتيت الملكيات على زحف المباني على الأراضي الزراعية بهذه الصورة المقلقة ، ذلك لأن ملاك المساحات الصغيرة يجدون أن العائد من استخدامها للأغراض العقارية أكبر كثيراً من استخدامها في النشاط

الزراعي ، وسوف يساعد تجميع الملكيات الصغيرة في وحدات زراعية أكبر على الحد من الزحف العمراني العشوائي للمدن والقرى على الأراضي الزراعية .

- **الأراضي في الحيز الجديد**

تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن استزراعها خلال الأربعين سنة القادمة ٥.٩ مليون فدان ، منها ٢.٩ مليون فدان تعتمد على موارد المياه التقليدية مع تطوير نظم الري ، و٣ ملايين فدان تعتمد على التقنيات الحديثة في الري وفي توفير موارد مائية جديدة . وتتوافر هذه الأراضي في الأقاليم التالية:

- شمال ووسط وجنوب سيناء .
- إقليم الساحل الشمالي الغربي ومنخفض القطارة .
- واحات الصحراء الغربية والوادي الجديد .
- مناطق درب الأربعين وتوشكى وشرق العوينات .
- ساحل البحر الأحمر ومثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد .
- شرق وغرب الدلتا : امتداد الدلتا .
- شرق وغرب الوادي في شمال ووسط وجنوب الصعيد : امتداد الوادي .

وتختلف هذه المناطق اختلافاً بيناً في مواردها وسماتها الطبيعية ، وتتباين تربتها بين الرملية والجيرية والطفلية ، كما تختلف في مواردها المائية بين مياه النيل ومياه الآبار الجوفية والمياه المحلاة ومياه الأمطار والسيول ومياه الصرف المعالجة . كذا فإنها تختلف في النباتات الزراعية التي يمكن أن تلسو بها ، وطرق الري الملائمة لها.

وغني عن الذكر أن الوحدات الزراعية في هذه المناطق الجديدة - سواء في ملكيتها أو في إدارتها - يجب أن تكون وحدات كبيرة المساحة لكي تتوافق مع طرق الري والزراعة الحديثة ، وكذلك لأنها سوف تكون أكثر اتساقاً مع أنماط التنمية الاقتصادية الملائمة للحيز الجديد .

جدول رقم (١/٣)
مساحة الأراضي الزراعية المستهدف زراعتها على الموارد المائية التقليدية

المحـــور	جملة المساحة	المساحة المستغلة	المساحات المتبقية والمتوقعة حتى عام ٢٠٥٠		
			جاري استصلاحها حالياً	مساحات متبقية حتى نهاية الفترة	جملة المساحة المتبقية
الساحل الشمالي	٧١٥	٥١٠	(١٠)	١٩٥	٢٠٥
مطروح / سيوه / الداخلة / العوينات	٤٢٠	٧٠	(١٠٠)	٢٥٠	٣٥٠
الخارجة / درب الأربعين	٥٠	١٥	(١٠)	٢٥	٣٥
غرب الدلتا وغرب وادي النيل	١٥٦٠	٣٠٠	(٣٢٠)	٩٤٠	١٢٦٠
شرق الدلتا وشرق وادي النيل	٧٠٠	٢٠٠	(٥٠)	٤٥٠	٥٠٠
غرب قناة السويس	١٧٥	١٣٠	(٢٠)	٢٥	٤٥
شرق قناة السويس	١٥٠	١٣٥	(١٠)	٥	١٥
مناطق متفرقة	٥٠٠	١٠	(٢٠)	٤٧٠	٤٩٠
الإجمالي	٤٢٧٠	١٣٧٠	(٥٤٠)	٢٣٦٠	٢٩٠٠
مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها على الموارد المائية غيرالتقليدية (بالالف فدان)					٣٠٠٠
اجمالى مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها خلال الاربعين سنة القادمة					٥٩٠٠

خريطة رقم (١/٣)
الاستصلاح الزراعي

٥.٩ مليون فدان استصلاح زراعي خلال ٤٠ عام و نحو ٧٥٠ ألف فدان حتى عام ٢٠١٧

٢.٩ مليون فدان تعتمد على موارد المياه التقليدية مع تطوير نظم الرى

٣ مليون فدان تعتمد على التقنيات الحديثة للزراعة والتوسع فى تحلية مياه البحر

جدول رقم (١/٣)
مساحة الأراضي الزراعية المستهدف زراعتها على الموارد المائية التقليدية

المحـــور	جملة المساحة	المساحة المستغلة	المساحات المتبقية والمتوقعة حتى عام ٢٠٥٠		
			جارى استصلاحها حالياً	مساحات متبقية حتى نهاية الفترة	جملة المساحة المتبقية
الساحل الشمالي	٧١٥	٥١٠	(١٠)	١٩٥	٢٠٥
مطروح / سيوه / الداخلة / العوينات	٤٢٠	٧٠	(١٠٠)	٢٥٠	٣٥٠
الخارجة / درب الأربعين	٥٠	١٥	(١٠)	٢٥	٣٥
غرب الدلتا وغرب وادي النيل	١٥٦٠	٣٠٠	(٣٢٠)	٩٤٠	١٢٦٠
شرق الدلتا وشرق وادي النيل	٧٠٠	٢٠٠	(٥٠)	٤٥٠	٥٠٠
غرب قناة السويس	١٧٥	١٣٠	(٢٠)	٢٥	٤٥
شرق قناة السويس	١٥٠	١٣٥	(١٠)	٥	١٥
مناطق متفرقة	٥٠٠	١٠	(٢٠)	٤٧٠	٤٩٠
الإجمالي	٤٢٧٠	١٣٧٠	(٥٤٠)	٢٣٦٠	٢٩٠٠
مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها على الموارد المائية غيرالتقليدية (بالالف فدان)					٣٠٠٠
اجمالى مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها خلال الاربعين سنة القادمة					٥٩٠٠

خريطة رقم (١/٣)
الاستصلاح الزراعى

٥.٩ مليون فدان استصلاح زراعي خلال ٤٠ عام
و نحو ٧٥٠ ألف فدان حتى عام ٢٠١٧

٢.٩ مليون فدان تعتمد على موارد المياه التقليدية مع تطوير نظم الرى

٣ مليون فدان تعتمد على التقنيات الحديثة للزراعة والتوسع فى تحلية مياه البحر

٣ - الموارد المائية وطرق الري:

يبلغ مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي ٧١.٥ مليار متر مكعب والتي تشمل: الموارد المائية الأصلية وهي مياه النيل ومياه الأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، والموارد المائية الفرعية وهي مياه جوفية في الدلتا ومياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالج . وتستخدم هذه الموارد المائية على الأنشطة المختلفة بالنسب الآتية : الزراعة ٨٥% - الصناعة ٩.٥% - الاستخدام المنزلي ٥.٥% . أي أن الري هو المستهلك الأكبر للموارد المائية . إذ ما زلنا نعتمد على الري بالغمر في الحيز الحالي ، وحتى في بعض مناطق الاستصلاح الجديدة . وفي بعض التقديرات يمكن توفير حوالي ٢٠ مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا انتقلنا من الري بالغمر إلى الطرق الحديثة في الري مثل الري بالرش والري بالتنقيط وغيرهما .

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الدولية المتعارف عليها لاستخدام مياه الري هي ٣٢% من إجمالي الموارد المائية ، والباقي يوزّع على الاستخدامات الأخرى وهي الصناعة ٥٠% ، والاستخدام المنزلي ١٨% .

- طرق الري الحديثة:

تمتاز هذه الطرق بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه . وفيما يلي أهم هذه الطرق :

- **الري بالرش Spray Irrigation**

تستخدم هذه الطريقة في الأراضي ذات النفاذية العالية مثل الأراضي الرملية ، وكذلك في الأراضي التي تروى من مصادر مياه محدودة العمر مثل الآبار الارتوازية . والري بالرش يصلح لمعظم النباتات حيث يمكن التحكم في كمية المياه وتوزيعها بالمعدلات المطلوبة .

- **الري بالتنقيط Trickle (Drip) Irrigation**

بدأ تطبيق هذه الطريقة داخل البيوت الزجاجية ، ثم اتسع نطاق استعمالها في ري الحقول في السنوات الأخيرة ، وهي ذات كفاءة عالية .

- **نظام الري بالرشح Seepage Irrigation System**

تتلخص فكرة هذا النظام في تصنيع شبكة أنابيب كاوتشية مسامية دقيقة بأقطار مختلفة توضع داخل التربة . وترشح المياه من المسام إلى الخارج للحصول على الرطوبة المطلوبة . ويعد الري بهذه الطريقة أنسب النظم للأراضي الصحراوية والمناطق المرتفعة والحارة كمناطق توشكى وشرق العوينات .

- **الزراعة باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني)**

يعتبر الماء الجيلاتيني بديلاً لمياه الري كأحدث تكنولوجيات لزراعة الصحراء . وهو عبارة عن ماء مخلوط ببعض الغرويات مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالماء في صورة جيلاتينية متماسكة ، وعند ملامستها للتربة يحدث تسيير للماء وتعمل على إمداد النبات بمعدلات ملائمة لمدد طويلة .

- **تنمية الموارد المائية**

مع الامتداد الزراعي في المناطق الصحراوية والساحلية تبدو الحاجة الماسة إلى تنمية الموارد المائية الحالية وهي مياه النيل ومياه الآبار ومياه الأمطار والسيول وإضافة موارد جديدة مثل تحلية مياه البحر وغيرها . وسيتم عرض تنمية الموارد المائية بشكل أكثر تفصيلاً في الجزء الخاص بمقومات التنمية (الأرض ـ المياه ـ الطاقة ـ النقل) .

٤ ـ المحاصيل والأعشاب التي يمكن زراعتها في المناطق الصحراوية والساحلية :

- **المحاصيل:**

تعاني مصر وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك في بعض المحاصيل الزيتية والمحاصيل السكرية . لذا يجب زراعة مثل هذه المحاصيل في المناطق الجديدة مع ضرورة استنباط الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة للآفات ، وتتحمل الظروف البيئية الصحراوية والساحلية .

وأيضاً يجب التوسع في زراعة المحاصيل المتنوعة التي يمكنها تحمل الملوحة العالية والجفاف في مناطق التنمية الجديدة . وتستخدم هذه المحاصيل كمواد غذائية للإنسان وأعلاف للحيوان ، وأيضاً يمكن استخدامها في العديد من الصناعات وكمصدر من مصادر الطاقة . ومن أمثلة هذه المحاصيل : الكاسافا والبنكم ونبات الجاتروفا والهوهوبا والسالكورنيا .

- **النباتات الطبيّة والعطرية والتوابل:**

هي مجموعة كبيرة من النباتات سواء أكانت أشجاراً أو شجيرات أو نباتات عشبية . وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات هي:

- النباتات الطبية: هي تلك النباتات التي تستخدم بكاملها أو أجزاء منها مباشرة أو بعد تجهيزها أو استخلاص موادها الفعّالة لأغراض علاجية .
- النباتات العطرية : هي النباتات التي تستخدم لإنتاج الزيوت العطرية والعجائن التي تستخدم في صناعات العطور ومواد التجميل .
- التوابل Spices أو أعشاب الطهي Cultinry Herbs : هي النباتات التي تستخدم كما هي أو بعد تصنيعها لإكساب النكهة والرائحة للأطعمة ، وكذلك لتأثيراتها الفسيولوجية على الجهاز الهضمي .

وتشكل هذه النباتات في مصر واحدة من أهم مجموعات النباتات ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة ، وهي تمثل سلعة مهمة يتزايد عليها الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية .

لقد تم رصد ما يقرب من ٢٠٠٠ نبات طبي مختلف في مصر، منها ١٠٠ نبات على بعد ٣٠ كيلومتراً من الساحل الشمالي ، في شمال الصحراء الغربية وفي شمال سيناء . كما تتركز أنواع كثيرة من هذه النباتات في منطقة سانت كاترين بسيناء .

شكل رقم (٢/٣)
المحاصيل غير التقليدية

٢- تقنيات الزراعة بالمياه المالحة : مثل الجاتروفا والهوهوبا التي تعد المصدر الأساسى لإنتاج الوقود الحيوى وتحتمل أقصى أنواع الجفاف وتنتج ثمارا غنية بالزيت وتصلح زراعتها في الصحارى المصرية.

٣- تقنية معالجة اراضى السبخات : لزراعة النباتات الزيتية والتي تنمو طبيعياً فى أراضى السباخ المملحة مثل نبات الساليكورنيا لانتاج الوقود الحيوى

الفدان ينتج ٧٩٥ لتر من الوقود الحيوي
سعر اللتر ٠.٥ دولار

خريطة رقم (٢/٣)
توزيع المحاصيل بالأراضي الزراعية المقترحة

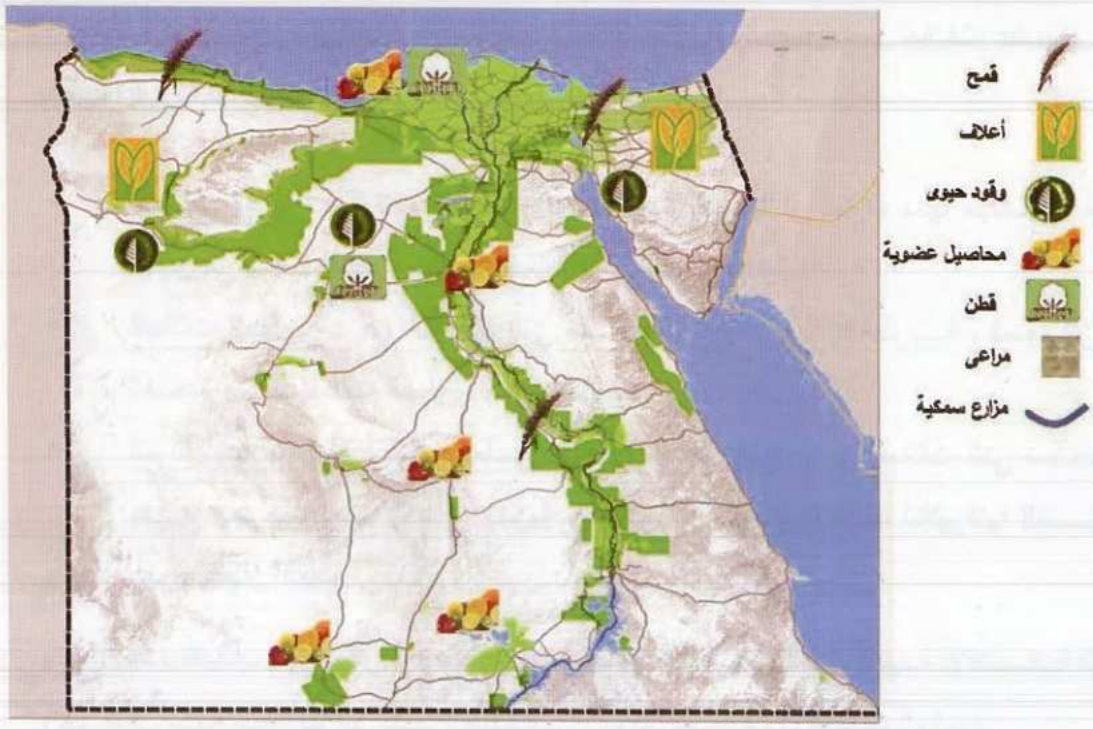

مما سبق، يتضح أن السياسة الزراعية في مصر تحتاج إلى إعادة النظر في كل من مجالى الزراعة والري أمام الزيادة السكانية الكبيرة وضرورة التوسع المكاني . فكل من الزراعة والري ينبغي أن يقوم على التقنيات الحديثة المتقدمة لتحقيق احتياجات مصر في الحاضر والمستقبل في ظل التحديات القائمة ، والتي تتمثل أساساً في ندرة الموارد المائية وتنوع البيئة الطبيعية في أقاليم مصر الصحراوية والساحلية .

ففي الحيز الحالي ، يجب تغيير نظام الري من نظام الغمر إلى الطرق الحديثة الأكثر ترشيداً للمياه ، ومواجهة مشكلة تفتت الملكيات الزراعية ، وإعادة هيكلة التركيب المحصولي . وفي الحيز الجديد ، يجب اختيار الحاصلات الزراعية وطرق الري لتلائم طبيعة التربة والموارد المائية المتاحة .

وقد روعي ذلك عند إعداد التخطيط الاستراتيجي القومي . فقد تحددت فيه المناطق الزراعية والمناطق التي يمكن استصلاحها ونوعية المحاصيل والنباتات التي يمكن زراعتها في كل من هذه المناطق وحجم العمالة اللازمة لها ، والحجم السكاني الذي يمكن استيعابه من الزيادة السكانية المستقبلية .

(٢) الصناعة:

تعتبر الصناعة من أهم مصادر النمو الاقتصادي . فهي تمثل عائداً أكبر وأكثر استقراراً مقارنة بالأنشطة التي تعتمد فقط على المصادر الطبيعية مثل الزراعة غير المرتبطة بصناعات تحويلية أو استخراج وتصدير المواد الخام بدون معالجة .

ويقوم الهيكل الاقتصادي الصناعي الحالي في مصر على أنشطة منخفضة القيمة المضافة . سواء أكان ذلك في مجال الإنتاج أو تصدير المواد الخام المستخرجة ، مقابل استيراد منتجاتذات قيمة مضافة عالية . وقد نتج عن ذلك بالضرورة أن الميزان التجاري في مصر يعاني عجزاً كبيراً مزمناً .

لذا يجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الصناعية ، بما في ذلك الهيكل الصناعي ، بهدف أن تكون المنتجات الصناعية المصرية في كل مجالاتها عالية الجودة ذات قيمة مضافة عالية ، وكذلك ذات قدرة تنافسية كبيرة بالمعايير العالمية حتى يمكن تصديرها إلى الأسواق الخارجية .

١ - السياسة الاقتصادية الصناعية :

السياسة الاقتصادية الصناعية هي مجموعة السياسات والبرامج التي تعمل على توفير مناخ اقتصادي ملائم لتنمية النشاط الصناعي بكل قطاعاته ، بما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتج الصناعي ودفع معدلات النمو الاقتصادي . وتعمل السياسة الاقتصادية الصناعية ، في سبيل تحقيق أهدافها ، على المحاور الأساسية التالية:

- **الهيكل الاقتصادي الصناعي** : مع التقدم الاقتصادي؛ ينتقل هيكل النشاط الاقتصادي للدول من الاعتماد على الصناعات التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الصناعات الأحدث القائمة على التكنولوجيات المتقدمة ذات القيمة المضافة الأعلى .

وتشمل السياسة الاقتصادية الصناعية تحديد الهيكل الصناعي ، أو توليفة الصناعات لكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي القومي .

- **التنظيم الاقتصادي الصناعي** : ويختص بوضع الإطار الذي تعمل من خلاله الأسواق ، وأسس المنافسة بين الشركات الصناعية فيما يتعلق بالسعر والجودة والخدمات . أي ضمان وجود سوق حرة ومفتوحة ، بما يزكي روح المنافسة والإبداع في مجال الصناعة .

- **اختيار الهيكل الصناعي الملائم لمراحل النمو الاقتصادي** : يتضمن الهيكل العام للصناعة مجموعات صناعية لكل منها خصائصها وميزاتها الذاتية ، وهي:

- الصناعات كثيفة العمالة والتي يمكن أن يتوافر فيها فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل ، بجانب السحب من مخزون البطالة .
- الصناعات ذات المزايا التنافسية ، والتي تستطيع المنافسة محلياً وعالمياً .
- الصناعات ذات العلاقات التشابكية ، والتي يؤدي الدفع بإحداها إلى النهوض بالقطاعات المرتبطة بها .
- الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ، وذلك من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

في كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي تُعطى الأولوية لمجموعة الصناعات التي تتوافق خصائصها ومعطياتها مع متطلبات هذه المرحلة، وذلك لتحقيق ما يلي:

- هدف التشغيل : الاعتماد بدرجة كبيرة على الصناعات التقليدية كثيفة العمالة (الصناعات الزراعية والغذائية ــ الصناعات النسيجية والملابس ــ صناعة التشييد والبناء) . مع العمل على زيادة تنافسية هذه الصناعات وقيمتها المضافة.
- هدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي : التحول بشكل تدريجي إلى الصناعات الحديثة كثيفة التكنولوجيا مثل صناعة الاتصالات والمعلومات ، وصناعة الإليكترونيات والكيماويات .

٢ــ الأنشطة الصناعية:

الأنشطة الصناعية التي يمكن أن تتوطن في أقاليم مصر بحيزيها الحالي والجديد تشتمل على: الصناعات القائمة على الثروة الحيوية ، والصناعات القائمة على الثروة المعدنية ، والصناعات القائمة على التكنولوجيات المتقدمة .

- **الصناعات القائمة على الثروة الحيوية:**

الصناعات الناتجة عن التكنولوجيات الحيوية تشمل عدداً من الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية والقابلة للتصدير والاستخدام الداخلي ، وتتمثل فيما يلي:

- **الصناعات القائمة على الأعشاب الطبية والعطرية**

يتم تحضير ربع الأدوية المعروفة عالمياً من نباتات طبية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وقد ارتفع رقم الأعمال المرتبطة بهذا النشاط على مستوى العالم من حوالي ٥٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٩٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، بمعدل نمو يصل إلى ١٥% سنوياً .

وتملك مصر مقومات جيدة للولوج في هذا المجال ، فلديها ما يقرب من ٢٠٠٠ نبات طبي كما سبق ذكره . ويمكن التوسع في زراعة هذه النباتات ، واستخدامها في الصناعات الدوائية والعطور .

- **إنتاج موادّ غذائية طبيعية**

المواد الغذائية المنتجة بصورة طبيعية بعيداً عن جميع عناصر التلوث تمثل منتجات ذات قيمة مضافة عالية . والبيئة البكر بالحيز الجديد تصلح لكي تنشأ فيها العديد من المناطق لإنتاج مثل هذه المواد .

- **إنتاج الوقود الحيوي**

من المنتجات الزراعية غير الغذائية التي تكتسب قيمة خاصة ، الوقود الحيوي المستخلص من نباتات الطاقة . وهناك العديد من الدول التي دعمت ناتجها القومي بصورة محسوسة بالتوسع في هذه الصناعة وأبرزها البرازيل . والبيئة الصحراوية - وعلى الأخص في الصحراء الغربية - تصلح تماماً لزراعة نباتات الطاقة ، واستخلاص الوقود الحيوي منها .

- **الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية أو الرعوية**

يمكن أن تقام أنشطة زراعية ورعوية في بعض مناطق الحيز الجديد . وسوف يؤدي التصنيع الزراعي والرعوي إلى رفع القيمة المضافة لهذه الأنشطة بصورة كبيرة . ويشمل التصنيع منتجات زراعية (تمر - زيوت - ألبان - عصائر) ، وأيضاً منتجات غير غذائية (أخشاب - ألياف - منسوجات - سجاد - وقود) .

- **الصناعات القائمة على الثروة المعدنية**

تهدف الصناعات القائمة على الثروة المعدنية على استغلال الثروات المعدنية المتعددة المتوافرة بأقاليم الحيز الجديد لأجل تحويل تلك الخامات لمنتجات مفيدة يسهل نقلها ، وتمثل بذلك قيمة مضافة كبيرة .

وتتمتع مصر - في حيزها الجديد - بإمكانات كبيرة في الثروات التعدينية والصناعات التحويلية القائمة عليها ، مثل الصناعات الكيماوية والمعدنية وصناعات الحراريات ومواد البناء . وتتنوع هذه الثروات ما بين خامات الصناعات الكيماوية مثل الفوسفات والبوتاسيوم والكبريت ، والخامات الفلزية مثل الحديد والذهب والنحاس والرصاص والزنك ، وخامات الحراريات من الكوارتز ورمال الزجاج ، ومواد البناء من حجر جيري وطفلة وجبس ورمل ورخام وجرانيت .

وتتطلب تنمية قطاع الصناعات الاستخراجية ، ربطه بالصناعات التحويلية والخدمات التمويلية والتسويقية والتجارية ، وذلك مع التوسّع في الصناعات المعتمدة على المواد الخام ، ورفع القيمة المضافة للمواد الموجهة للتصدير بإضافة بعض العمليات الصناعية عليها ، خاصة مع زيادة الطلب الأجنبي على الخامات المصرية عالية الجودة مثل رمل السليكا والرخام .

وفي هذا الشأن ، تجدر الإشارة إلى عدة صناعات مهمة يمكن أن تقام على مواد لم تستغل بعد ، مثل:

- **الصناعات القائمة على الطفلة الزيتية .**
- **الصناعات القائمة على الرمال الزيتية .**
- **الصناعات القائمة على خامات أخرى نادرة مثل خام التانتالايت والذهب واليورانيوم**

- **الصناعات القائمة على التكنولوجيات المتقدمة**

تقوم جميع الصناعات الإليكترونية على تصميم الدوائر والأنظمة الإليكترونية أو الكهروميكانيكية الدقيقة ، وعلى الأخص صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وتتجه هذه الصناعات ، على مستوى العالم ، نحو نمو سريع بمعدلات متزايدة .ويتطلب ذلك إنشاء مراكز تميز عديدة ، على غرار القرية الذكية ، تجمع بين جامعة ومراكز بحثية من ناحية ، وعدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التكنولوجيات المتقدمة من ناحية أخرى .

ومن المتوقع نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة من ٧-١٠% سنوياً ،مع زيادة مساهمة قطاع الاتصالات في الدخل القومي لتصل إلى ٥% من العائد السيادي للدولة ، مع زيادة حجم التجارة الإليكترونية بنسبة ٢٠% .

٣ - التوطين المكاني للأنشطة الصناعية :

الهدف الأساسي في اختيار المناطق الصناعية هو المساعدة على الانتشار السكاني من الحيز الحالي في الوادي والدلتا إلى الحيز الجديد في صحراوات مصر وسواحلها ، لذا فإن توطين الأنشطة الصناعية السابق ذكرها يجب أن يتم أساساً في هذا الحيز الجديد . وكذلك فإن الهدف من اختيار مناطق توطين الأنشطة الصناعية هو تحقيق التنمية المتوازنة والمتكاملة على أقاليم مصر المختلفة ، باعتبار أن الأقاليم أنظمة فرعية Sub. Systems تعمل في نطاق أشمل هو نطاق الاقتصاد القومي National Economic System .

وتنقسم الأنشطة الصناعية إلى فرعين أساسيين: أحدهما مرتبط بالموقع ، والآخر غير مرتبط بالموقع Foot Loose . ومن الواضح أن مجموعة الصناعات الناتجة عن الثروة الحيوية مرتبطة بمناطق نمو الأعشاب الطبية والعطرية ومناطق استصلاح الأراضي والمناطق الصالحة لزراعة نباتات الطاقة .

أما الصناعات القائمة على الثروة المعدنية فهي مرتبطة - إلى حد كبير - بمناطق توافر الخامات الأولية لهذه الصناعات ، وهي الصناعات الكيماوية والمعدنية والحراريات ومواد البناء . هذه الخامات منتشرة في كل أقاليم الحيز الجديد : الصحراء الشرقية والصحراء الغربية وسيناء . لذا فإنها سوف تساعد – مع الصناعات القائمة على الثروة الحيوية – في توطين الجزء الأكبر من الزيادة السكانية في هذه الأقاليم .

وأما الصناعات القائمة على التكنولوجيات المتقدمة فإنها غير مرتبطة بمواقع بعينها ، لذا فإنها تتمتع ببدائل عدة عند اختيار أماكن توطينها . ويمكن اختيار هذه الأماكن على أساس أنسبها في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والتنمية القومية الشاملة . والجدير بالذكر أن هذه الصناعات هي أكثر الصناعات تشابكاً مع بقية الصناعات الأخرى .

وقد تحددت في المخطط الاستراتيجي القومي المناطق الصناعية في الأقاليم المختلفة والأنشطة الصناعية التي يمكن أن تتوطن بها ، وحجم العمالة اللازمة لها ، وكذلك حجم الزيادة السكانية التي يمكن أن تستوعبها . وقد تبين أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة سوف يزداد من ٢٢٣

ملياراً عام ٢٠١٢ إلى ١٩٠٩ مليارات في عام ٢٠٥٢ ، وأن حجم العمالة سوف يزداد من ٣ ملايين عامل عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٨.٨ مليون عامل في عام ٢٠٥٢ .

وتوضح الخريطة رقم (٣/٣) الأنشطة الصناعية بأنواعها المختلفة ومناطق تواجدها .

خريطة رقم (٣/٣)
الأنشطة الصناعية

زيادة الناتج المحلى الاجمالى لقطاع الصناعة بمتوسط معدل نمو سنوى ٦%
وزيادة العمالة لتصل إلى ٨,٨ مليون عامل

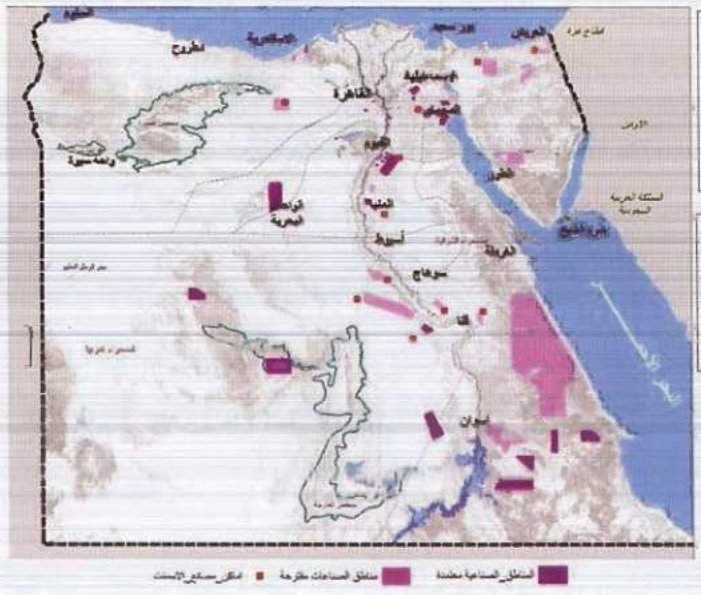

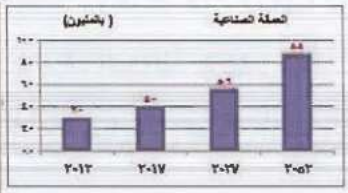

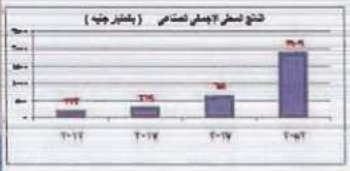

المتطلبات الاساسية

- توفير البنية التحتية المتطورة ومصادر جديدة للطاقة
- تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من الصناعات كثيفة العمالة
- تطوير التصنيع المحلى من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة المتاحة لكل صناعة
- تحقيق أعلى معدلات التنافسية للمنتجات المصرية وربط الصناعة بالبحث العلمى

(٣) السياحة:

تتوافر في مصر المقومات السياحية القادرة على جذب شرائح مختلفة من السائحين طوال العام ، وذلك نظراً لتنوع موارد مصر السياحية الطبيعية فيها والتاريخية تنوعاً كبيراً . فالكم الكبير من الآثار والمعالم التاريخية جعل من مصر ما يمكن أن يطلق عليه "متحف مفتوح" . وقد اختصت مصر بمزايا فريدة يمكن أن تضعها في مقدمة البلاد السياحية . فشواطئها تمتد لمسافات شاسعة على سواحل البحرين المتوسط والأحمر. وفي أعماق البحر الأحمر على الخصوص ثروة من الكائنات البحرية والشعب المرجانية النادرة . كما أن صحراواتها تتمتع بإمكانات كبيرة للسياحة البيئية أو ما يسمى بسياحة السفاري . ومن حيث المناخ فإن مصر تتمتع بمناخ شتوي دافئ وصيفي ليس شديد الحرارة ، ولذا تتعدد فيها المصايف والمشاتي الملائمة للسياحة الدولية والسياحة المحلية على سواء .

ورغم أن مصر بلد يستقبل السائحين منذ زمن طويل ، إلا أن السياحة قد احتلت مكانة كبيرة وأولوية متقدمة خلال العقود الأخيرة . وتعد السياحة من أكثر القطاعات التي انتعشتانتعاشاًكبيراً ، ونمت طاقاتها وقدراتها الاستيعابية في ظل التحولات الاقتصاديةوالاجتماعية التي شهدها العالم وشهدتها مصر خلال الحقبة الأخيرة . ولكن ما زال نصيب مصر من حجم السياحة العالمية ضئيلاً للغاية ، ولا يتناسب مع حجم وتنوع إمكاناتها السياحية . مما يستوجب إعادة النظر في الخطط السياحية المستقبلية ؛ بهدف زيادة حجم السياحة وعدد السائحين وتطوير الخدمات السياحية ، حتى تأخذ مصر مكانها الطبيعي على الخريطة السياحية الإقليمية والعالمية .

١ - الخدمات السياحية وتنوع المنتج السياحي:

يتنوع المنتج السياحي المصري تنوعاً كبيراً مما يجعلها مقصداً سياحياً طوال العام ، كما أن معالمها السياحية تغطي أغلب أقاليمها . وتتمثل أنواع السياحة في مصر فيما يلي : السياحة التاريخية والثقافية ، والسياحة الترفيهية ، وسياحة السواحل والمنتجعات ، والسياحة البيئية والصحراوية ، والسياحة الدينية ،وسياحة المؤتمرات والمهرجانات الفنية والثقافية والرياضية .

- **السياحة التاريخية والثقافية** : وتتمثل في زيارة الأماكن التي تزخر بها آثار مصر التاريخية والتي تبلغ في بعض التقديرات حوالي نصف آثار العالم ، وتشمل ما يلي:

- **الآثار الفرعونية : والتي تتركز أساساً في الصعيد وعلى الأخص في محافظات الأقصر وأسوان والمنيا والجيزة ، وإن كان لا يخلو إقليم من أقاليم مصر منها .**
- **الآثار الإغريقية الرومانية : وهي تتركز في مدينة الإسكندرية .**
- **الآثار الإسلامية : تتجمع هذه الآثار في القاهرة وفي رشيد وتشمل المساجد التاريخية وعلى الأخص مساجد العصر الطولوني والفاطمي والأيوبي والمملوكي والعثماني ؛ كما تشمل الأسبلة والمدارس والخانات والبيوت الإسلامية التاريخية .وتتجمع هذه الآثار في أحياء القاهرة التراثية ، والتي تسمى أحياناً "بالقاهرة الفاطمية" .**

- **السياحة الدينية** : ترتبط السياحة الدينية بالسياحة التاريخية والثقافية ، بل تعتبر امتداداً لها . وتتركز هذه السياحة في منطقة سانت كاترين بسيناء ، وهي منطقة مهمة ومقدسة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث . ومنطقة أديرة وادي النطرون بالصحراء الغربية ، ومنطقة دير المحرق بأسيوط ، وأديرة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ، ومسار العائلة المقدسة في مصر بالنسبة للديانة المسيحية .

- **سياحة المنتجعات والسواحل** : اكتسبت هذه السياحة أهمية بالغة في العقود الأخيرة ، وتكاد أن تمثل المورد السياحي الأول في مصر . وتتركز هذه السياحة في سواحل البحر الأحمر وعلى الأخص في الغردقة وفي جنوب سيناء في شرم الشيخ ، وذلك لما تتمتع به هذه السواحل من مناظر طبيعية خلابة ، وثروة من الشُعب المرجانية النادرة . وقد انتشرت بطول سواحل البحر الأحمر وخليج السويس وخليج العقبة العديد من المنتجعات والقرى السياحية لاستقبال كم كبير من السائحين - وعلى الأخص السائحون الأوروبيون - طوال العام .

ولكن الأمر مختلف في الساحل الشمالي الغربي على البحر المتوسط . فعلى الرغم من مزاياه السياحية الكبيرة وإمكانية استغلاله لما يقرب من ثمانية أشهر في العام ، إلا أنه لم تنشأ به منتجعات سياحية تذكر للسياحة الخارجية حتى الآن . ولكن أنشئت في جزء كبير منه (من الإسكندرية وحتى العلمين) قرى متراصة لما يمكن أن نسميه " بالإسكان الموسمي" للسياحة الداخلية . ولا تستخدم هذه القرى إلا في أشهر الصيف أي لمدة حوالي أربعة أشهر فقط ، وتظل شبه مغلقة بقية العام . ولا تمثل هذه المنشآت دخلاً سنوياً لمصر من العملات الأجنبية ، رغم ما أنفق عليها بما يتجاوز ٢٠٠ مليار جنيه . لذا فيجب إعادة النظر في نوعية استخدام البقية الباقية من هذا الساحل ، على أن تخصص أساساً للسياحة الخارجية .

وإمكانات هذا الساحل لا تقل - بل تزيد - عن إمكانات سواحل البحر المتوسط الأخرى في تونس وإسبانيا وفرنسا وتركيا وقبرص ، وهي سواحل جاذبة لسياحة عالمية مزدهرة .

- **السياحة الترفيهية**: هي سياحة الترفيه وقضاء الإجازات . وتتركز هذه السياحة أساساً في إقليم القاهرة ، وذلك لما يتوافر فيه من وسائل الترفيه . وتمتد هذه السياحة أيضاً بدرجة ما إلى مدينة الإسكندرية . وهي سياحة موسمية ، تبلغ أقصاها في أشهر الصيف .

- **السياحة البيئية** : وتسمى أحياناً بسياحة السفاري . وتتمثل هذه السياحة في زيارة المحميات الطبيعية وفي ارتياد الصحراوات وتجربة الحياة البرية وما تتسم به من روح المغامرة . وتشتمل الصحراء الغربية على مناطق كثيرة وواسعة ملائمة لهذه السياحة ، وتجد إقبالاً متزايداً عاماً بعد عام .

- **السياحة العلاجية** : يمكن أن تكون هذه السياحة مورداً مهماً من الموارد السياحية ؛ وذلك لما تتمتع به مصر من عيون مياه متعددة الأنواع في سيناء والصحراء الغربية تصلح للعلاج المائي الطبيعي . كما أن رمالها ومناخها وسطوع شمسها يمكن أن تعالج الكثير من الأمراض التي يعانيها سكان شمال أوربا . ولكن هذه الإمكانات العلاجية لم تستثمر بعد الاستثمار الكافي ، ولم تنشأ المصحات الملائمة لاستقبال السائحين المرضى من دول الشمال وعلى الأخص الدول (الإسكندنافية) .

- **سياحة المؤتمرات والمهرجانات الفنية والثقافية** :إن مصر بحكم موقعها وبحكم إمكاناتها السياحية المتنوعة يمكن أن تكون مركزاً عالمياً جاذباً للمؤتمرات والمهرجانات الدولية . وليس بالضرورة أن تتركز هذه السياحة في المراكز الحضرية الكبرى ، ولكن يمكن أن تنتشر في المدن السياحية الأخرى بشرط توفر الطاقة الفندقية الكافية و الخدمات المساعدة ووسائل النقل الملائمة . وهذه السياحة - مثل السياحة العلاجية - ما زالت محدودة الحجم والأثر ، ويجب أن تشغل مكاناً مرموقاً على الخريطة السياحية في مصر .

- **إعادة إحياء المناطق التراثية داخل المدن المصرية** :إن تطوير المناطق التراثية لكي تكون ليس فقط مزاراً سياحياً ، بل أيضاً لإعادة إحيائها معيشياً وعمرانياً ، يمثل مورداً سياحياً مهماً . ويمكن أن يتم ذلك بتوفير الأنشطة والخدمات الملائمة للإقامة المؤقتة أو الإقامة الدائمة بها ، مثل تحويل بعض مبانيها القديمة إلى فنادق ومطاعم ومقاه ومراكز ثقافية وترفيهية ، مع احتفاظها بطابعها

التاريخي المميّز . وهذا ما يطلق علية "إعادة إحياء المدينة القديمة" Rrevitalization of the old city .

وقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين إعادة إحياء الأجزاء القديمة التراثية في المدن الأوروبية ، ولقيت إقبالاً كبيراً لزيارتها بل والإقامة بها حتى أصبحت معلماً رئيساً من معالم السياحة الأوروبية . وتملك القاهرة على وجه الخصوص إمكانات كبيرة في هذا المجال لم تستغل بعد ، يؤهلها لأن تكون مورداً مهماً من الموارد السياحية في مصر مثل إعادة إحياء محور شارع المعز بين باب زويلة وباب الفتوح ، وميدان القلعة ، ومحور مارسينا والصليبة ، والجمالية وغيرها .

مما سبق ينضح أن مصر تتميز بتعدد وتنوّع إمكاناتها السياحية ، وتكاد أن تنفرد بين الدول السياحية بهذه الميزة الكبيرة . وهذا التنوع يمثل في ذاته قوة جذب إضافية للسياحة . إذ إن السائح إذا ما أتيحت له الوسائل الكافية فإنه يمكن أن ينتقل من نوع من السياحة إلى نوع آخر أو أكثر أثناء الرحلة الواحدة ، مما يزيد من متوسط مدة الإقامة ومن عدد الليالي السياحية .

ويتبع الانتعاش السياحي انتعاش في الخدمات الضرورية والمساعدة مثل قطاع المطاعم والفنادق ، وقطاع تجارة المنتجات البيئية المحلية ، وقطاع التنمية الثقافية .

٢ - جنسيات السائحين والطلب على المنتج السياحي والتوزيع الإقليمي للسياحة وميزان السياحة:

- جنسيات السائحين:

تستقبل مصر سائحين من دول عديدة من العالم العربي والغربي ، علاوة على غيرهم من الجنسيات . ومن المعتاد أن تقسم إحصاءات السائحين الوافدين إلى أربع مجموعات رئيسة من الجنسيات : عرب ، أوربيين ، أمريكيين ، وآخرين مثل اليابانيين ومواطني دول الشرق الأقصى .

وقد بلغ مجموع عدد السائحين في عام ٢٠١٢ حوالي ١٤.٧ مليون سائح . ومن المستهدف أن يصل عدد السائحين عام ٢٠٥٢ إلى حوالي ٥٣ مليون سائح حسب المخطط الاستراتيجي القومي . وبدراسة جنسيات السائحين بصفة عامة تبين أن نسبة السائحين العرب تبلغ حوالي ١٨% من مجموع السائحين ، ونسبة الأوروبيين حوالي ٦٩% ، والأمريكيين حوالي ٦% ، وآخرين ٧% .

ويأتي أغلب الأوربيين والأمريكيين واليابانيين في رحلات جماعية شاملة ، أي في صورة مجموعات تنظمها شركات سياحية متخصصة . أما أغلب السائحين العرب فيأتون في صورة فردية

- **الطلب على المنتج السياحي:**

بلغ مجموع عدد السائحين في عام ٢٠١٢ حوالي ١٤.٧ مليون سائح ، وتبين أن نصف عدد السائحين تقريباً يزورون مصر بغرض الترفيه والاستجمام (سياحة المنتجعات والسياحة الترفيهية) . والغرض التالي مباشرة هو زيارة الآثار (السياحة الثقافية) . والاثنان معاً يمثلان ٨١% من إجمالي السائحين .ورغم الفرص الكبيرة التي يمكن أن تتاح بالنسبة للأنواع الأخرى من السياحة ، مثل السياحة الدينية والسياحة العلاجية وسياحة السفاري وسياحة المؤتمرات ، إلا أن نسبة الإقبال عليها ما زالت متدنية . ويجب أن تشمل خطط التنمية السياحية تنشيط السياحة في هذه المجالات ؛ بحيث يصل عدد السائحين عام ٢٠٥٢ إلى حوالي ٥٣ مليون سائح حسب المخطط الاستراتيجي القومي .

- **التوزيع الإقليمي للسياحة :**

يعتبر مدى تركز الليالى السياحية أو انتشارها على مستوى الأقاليم المختلفة من المؤشرات المهمة للتخطيط السياحي المستقبلي . فكلما كانت الليالي السياحية موزعة توزيعاً متوازناً بين الأقاليم ، زادت أهمية السياحة في إنعاش تلك الأقاليم وتنميتها . وأكثر من نصف الليالي السياحية تُقضى في القاهرة الكبرى ، بينما يتوزع الباقي على المناطق السياحية الأخرى . والقاهرة في الواقع تعد موطناً لجذب الحركة السياحية الدولية ليس فقط لاحتوائها على كم هائل من المواقع التاريخية والآثار والمزارات وأماكن الترفيه المتنوعة ، ولكن أيضاً لكونها مركزاً للأنشطة السياسية والاقتصادية ، ومركزاً للعديد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية . ويلي ذلك منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء ، وهما الآن يمثلان مركزاً مهماً للجذب السياحي ، خاصة سياحة الشواطئ الجماعية التي يقبل عليها الأوروبيون بشكل كبير . ثم يلي ذلك إقليم جنوب الصعيد في الأقصر وأسوان .

ومن الملاحظ الازدياد التدريجي في الأهمية السياحية النسبية لإقليم البحر الأحمر وجنوب سيناء على حساب إقليم القاهرة . ويكفي أن نذكر للدلالة على ذلك أن حجم الطاقة الفندقية في مدينة الغردقة وشرم الشيخ معاً ، يزيد كثيراً عن الطاقة الفندقية في محافظتي القاهرة والجيزة . أما إقليم الساحل الشمالي الغربي فليس له مكان يذكر على خريطة السياحة في مصر حتى الآن .

وتوضح الخريطة رقم (٤/٣) المراكز السياحية على المستوى القومي .

خريطة رقم (٤/٣)
النشاط السياحي

من المستهدف زيادةعدد السائحين الى حوالى ٥٣ مليون سائح *
وما يستلزمه من طاقات إيوائية خلال ٤٠ عاما القادمة

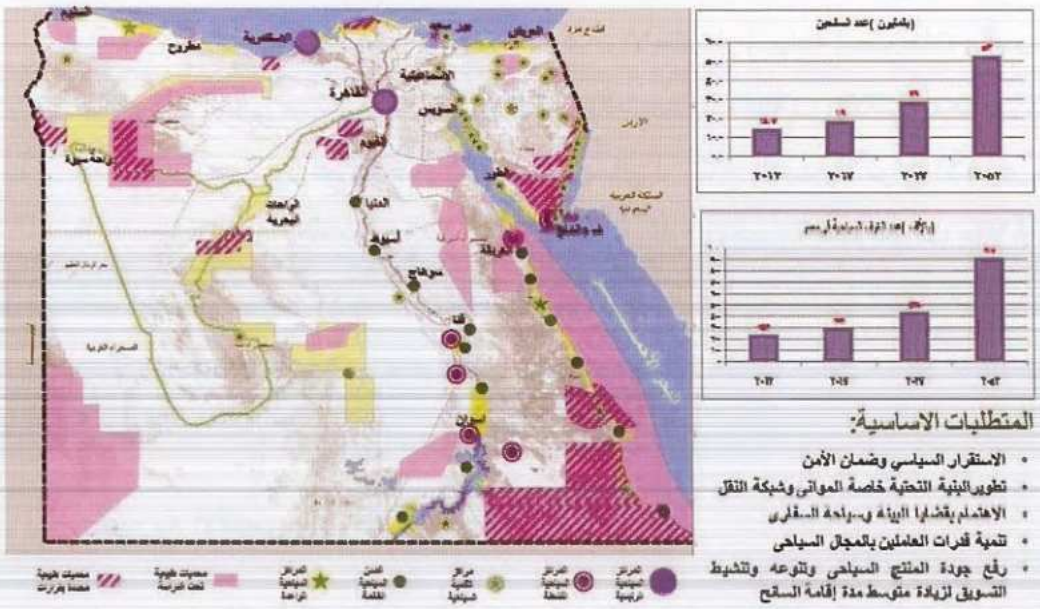

- **ميزان السياحة بين الصادرات والواردات:**

تشير الدراسة الخاصة بالسياحة في مجموعة دراسات "مصر ٢٠٢٠" التي أعدها منتدى العالم الثالث أن مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي في أواخر القرن العشرين تبلغ ٢.٢% منسوبة إلى الناتج المحلي بسعر السوق ، و٢.٥% منسوبة إلى الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج . أما المساهمة المباشرة وغير المباشرة المنسوبة إلى الناتج المحلي بسعر السوق فتبلغ ٣.٨% ، والمنسوبة إلى الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج تبلغ ٤.١% .

والسياحة السابق ذكرها هي السياحة الوافدة لمصر من الخارج والتي يمكن تشبيهها "بالصادرات" ، أما السياحة العكسية أي من الداخل إلى الخارج فيمكن تشبيهها "بالواردات" . وتشير نفس الدراسة إلى أن نسبة المدفوعات نتيجه السياحة العكسية من الداخل إلى الخارج تتراوح بين ٨٤% و٩٩.٥% من إيرادات السياحة الخارجية في نفس الفترة . أي أن المدفوعات السياحية في مصر تستوعب تقريباً جميع الإيرادات السياحية .

ويدل ذلك على أنه رغم كون مصر دولة نامية ورغم أن مستوى معيشة السكان لا يتفق ووجود تدفق سياحي كبير للخارج ، إلا أن الجانب الأكبر من الإيرادات السياحية بالنقد الأجنبي الناتجة عن السياحة الوافدة ، يتم امتصاصها من خلال السياحة العكسية . والفائض المحدود الذي قد يبقى يمكن أن يتلاشى تماماً أو في الغالب يصبح سالباً ، إذا تم تقدير المدفوعات السياحية (خصوصاً تلك المتعلقة بنفقات الحج والعمرة) بأسلوب أكثر واقعية ودقة .

وهذا ما يدعونا إلى العمل على زيادة الفائض بين إيرادات السياحة الوافدة ومدفوعات السياحة العكسية بما يتناسب مع الإمكانات الكبيرة المتنوّعة المتاحة في مصر ومن خلال التخطيط السياحي السليم .

٣ - تخطيط التنمية السياحية المستدامة:

- أهداف التنمية السياحية :

أهداف التنمية السياحية واضحة ، وتتمثل في المحاور الأساسية الآتية:

- زيادة عدد السائحين سنوياً حتى يصل إلى الحد الذي يتناسب مع الإمكانات السياحية .
- تطوير الأقاليم والمناطق ذات الإمكانات السياحية والتي لم تستغل حتى الآن مثل إقليم الساحل الشمالي ، حتى تصير التنمية السياحية شبه متوازنة بين أقاليم مصر المختلفة كي تسهم في التنمية الإقليمية بجانب مساهمتها في التنمية القومية .
- تحسين المنتج السياحي بصفة عامة ، ولكن على الأخص السياحات ذات الإمكانات الكبيرة والتي لم تأخذ حقها من الاهتمام الكافي حتى الآن مثل
- السياحة الدينية والسياحة العلاجية والسياحة البيئية وسياحة المؤتمرات والمهرجانات الثقافية وذلك بتوافر المنشآت والخدمات اللازمة لها .

ويستلزم تطوير السياحة الارتقاءبمستوى جودة الخدمات المباشرة وغير المباشرة مثل الفنادق والمطاعم والنقل بأنواعه البري والبحري والنهري والجوي ، وكذلك المنتجات المحلية الفلكلورية مثل المنسوجات والملابس والسجاد والحلى وغيرها . وقبل ذلك زيادة الوعي السياحي لدى المواطنين ، وتنمية القدرات البشرية لدى العاملين في قطاع السياحة .

هذا ويجب الإشارة إلى أن موقع مصر في قائمة الدول السياحية متدنٍ نسبياً ، إذ إنها في المركز ٣٥ من ٤٤ دولة سياحية رغم ما تتميز به من إمكانات فريدة .

- **التخطيط السياحي:**

السياحة المستدامة هي نظام للتخطيط طويل الأجل للسياحة ، بحيث تكون متصادقة مع رفاه المجتمع المضيف ومع البيئة ومع الزائر ومع صناعة السياحة ذاتها . والتخطيط السياحي لا يمكن أن يتم بمعزل عن التخطيط البيئي والاجتماعيوالاقتصادي والمكاني . والأخذ بالمفهوم الشامل للتخطيط السياحي يحد من الاندفاع السريع في التنمية السياحية ، إلى تقييم رشيد للمنافع والتكاليف السياحية ، وما قد يترتب على ذلك من ضرورة التحكم في عمليات التطوير السياحي ووضع حدود لمعدلات نموه . وقد أثبتت التجارب في مصر والخارج أن الاندفاع السريع في تنمية بعض المناطق بدون دراسة علمية كافية ، سعياً وراء عائد اقتصادي سريع ، قد يكون له آثار سلبية خطيرة كما سيأتي ذكره فيما بعد .

ويقوم مفهوم السياحة المستدامة على ذات المبادئ العامة للتنمية المستدامة ، وينطوي هذا المفهوم على الأبعاد التالية:

- **أهمية الحفاظ على إنتاجية الموارد السياحية المتاحة ، وذلك بالحفاظ على مستوى الجودة والإبهار الذي تتمتع به .**
- **عدم استخدام الموارد السياحية استخداماً مكثفاً فوق طاقتها الاستيعابية المثلى . ومثل هذا الاستخدام الجائر يؤدي بالضرورة إلى تدهور هذا المورد وعدم استدامته .**
- **الحفاظ على التنوع البيئي وتجنب أي تغيرات بيئية أو خلل إيكولوجي .**
- **ضمان العدالة فيما بين الأجيال ، فالاستهلاك المغالى فيه للموارد السياحية في الوقت الراهن قد يحد من فرص السائحين والفرص المتاحة للصناعة ذاتها في المستقبل . فالسياحة المستدامة إذن تحافظ على موارد المقصد السياحي لكي يُمكن للأجيال القادمة استخدامهاوالاستفادة منها ، بينما تظل تحقق منافع للجيل الحالي .**
- **نظراً لأن السياحة تعتمد على نوعية استضافة المجتمع المحلي للسائحين ، فينبغي إدراك أهمية تحقيق احتياجات هذا المجتمع والارتقاء بمستوى حياته الحضرية ، وتعزيز ثقافته السياحية وإشراكه في التنمية السياحية المحلية .**

وأحياناً يطلق على السياحة المستدامة "السياحة الخضراء" ، أو "السياحة الإيكولوجية (البيئية)" .

- **المحافظة على الموارد السياحية وصيانتها:**

اتضح منذ سنوات غير قليلة وعلى ضوء تجارب دول سياحية مختلفة أن النمو السريع للسياحة ، والذي لا يبنى على أسس سليمة وتخطيط محكم ، يؤدي في النهاية إلى زوال مناطق الجذب السياحي التي كانت سبباً في نموه أصلاً ، وسرعان ما يبدأ الاتجاه التراجعي وانصراف السائحين الذين لا تجذبهم المناطق السياحية المبالغ في استغلالها وازدحامها . وهناك مقولة في هذا الشأن مفادها أن "السياحة تحمل في طياتها عوامل اندثارها" .

وتواجه السياحة تحديات بيئية كامنة في نشاطها ، لكونها نشاطاً قائماً على كثافة استخدام الموارد البيئية ، فالسائحون تجذبهم المنطقة ذات الخصائص الطبيعية والبيئية الفاخرة مثل السواحل والمناطق الجبلية والجزر المرجانية ، ومناطق النباتات النادرة والحيوانات البرية . كما تجذبهم البيئة من صنع الإنسان التي تتمثل في المواقع التاريخية والآثار والمباني الأثرية . وهذه كلها موارد معرضة للتدهور السريع نتيجة للاستخدام المكثف .

ويتمثل الهدر البيئي وتدهور الموارد السياحيه في مصر في الآتي:

- تدمير الشعاب المرجانية في ساحل البحر الأحمر وسواحل جنوب سيناء ، نتيجة لعوامل عدة منها الردم فوق الشعاب المرجانية لتوسيع الشواطئ أمام بعض المنشآت السياحية . ووصول مياه الصرف الصحي إلى بعض هذه الشُعب نتيجة للكثافة السكانية العالية حولها ، وانتزاع أجزاء منها إما كهدايا تذكارية أو للاتجار بها .

- تواجد السائحين بصورة مكثفة وعلى فترات طويلة داخل الغرف والمقابر الأثرية المغلقة ، وتؤدي زيادة كمية ومعدل التنفس إلى زيادة نسبة الرطوبة داخل هذه الأماكن . وينتج عن ذلك تآكل القشرة السطحية للجدران والأسقف بما تحمله من نقوش ورسومات أثرية تمثل قيمة تاريخية كبيرة . ويجب الإشارة في هذا الشأن إلى أنه نتيجة للكثافة السكانية العالية في المناطق التاريخية فقد ارتفع منسوب المياه السطحية بما تحمله من صرف صحي ، وتسللت هذه المياه إلى جدران وأعمدة المباني الأثرية مما يمثل خطورة كبيرة عليها من الناحية الإنشائية ومن الناحية التاريخية ، مثلما حدث في بعض المعابد والمساجد .

- الصيد الجائر للحيوانات البرية في الصحراوات المصرية . ونظراً لندرة هذه الحيوانات فهناك تخوف دائم من احتمال انقراضها إذا ما استمر هذا الصيد الجائر على ما هو عليه .

- نخلص مما سبق إلى أنه هناك سقف لحجم السياحة في كل منطقة ، ويتحدد هذا السقف حسب طبيعة الموارد السياحية وحسب طبيعة البيئة المحيطة به . ويجب عدم تجاوز هذا السقف ، لضمان استدامة هذا المورد للأجيال القادمة .

مما سبق يتضح ثراء مصر الكبير من ناحية الموارد السياحية ، مما يؤهلها لأن تكون في مقدمة الدول السياحية . وتتميز السياحة المصرية أساساً بتنوعها الحضاري والتاريخي لكي تشمل تاريخ مصر كله منذ الاستقرار الأول وحتى الآن ، بكل ما مر عليها من حضارات وثقافات . كما أنها تتميز بانتشارها على أقاليم مصر كلها ، مع بعض التركيز على أماكن معينة ، مما يجعل التنمية السياحية - إلى حد كبير - تنمية متوازنة وعادلة بين أقاليم مصر كلها .

ولذا يجب أن يكون التخطيط السياحي ، مثل التخطيط الزراعي والصناعي والخدمي ، متكاملاً مع التخطيط المكاني والعمراني ، لكي يكوّن معاً تخطيطاً قومياً شاملاً يغطي مصر كلها بحيزيها القديم والجديد .

(٤) التجارة والخدمات اللوجستية:

مع إنشاء شبكة نقل ذات كفاءة عالية قائمة على التقنيات الحديثة المتقدمة ، وتشمل محاور نقل رئيسة طولية وعرضية تربط أقاليم مصر بعضها مع بعض ، وتصل شمالاً وشرقاً بالموانى البحرية الرئيسة على البحرين المتوسط والأحمر ، ومع استكمال شبكات النقل المحلية والموانى البرية داخل الأقاليم ، وكذلك مع إنشاء مطارات دولية ومحلية بكل إقليم تنموي يمكن تحقيق الربط المباشر السريع بين مراكز الإنتاج والتصنيع في ربوع مصر وبين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية على مستوى العالم ؛ مما يسهم مساهمة فعّالة في ازدهار التجارة المحلية والتجارة الخارجية على سواء .

ونظراً لموقع مصر المتميز عند تلاقي القارات الثلاث ، وعند التقاء البحرين المتوسط المتصل بالمحيط الأطلنطي ، والأحمر المتصل بالمحيط الهندي ، فإنها تصير بذلك مركزاً عالمياً ليس له نظير في تجارة الترانزيت ، وفي إقامة الخدمات اللوجستية والمناطق الحرة عند ممرها المائي العالمي في إقليم قناة السويس .

مما سبق تتضح أهمية إنشاء مراكز خدمات لوجستية في الموانى البحرية الدولية وفي إقليم قناة السويس الذي يتحرك بها ٩% من التجارة العالمية و٢٢% من حجم الحاويات . وتشمل هذه الخدمات تداول الحاويات ، وإصلاح وصيانة السفن ، وإقامة المخازن والمستودعات .وأيضاً

الخدمات اللازمة لتجارة الترانزيت . وهذا من شأنه مضاعفة العمالة لتصل إلى ما يقرب من ٨.٨ مليون عاملفي عام ٢٠٥٢ ، وزيادة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي يصل إلى نحو ٧% .

خريطة رقم (٣/٥)
نشاط التجارة والخدمات

مضاعفة العمالة لتصل إلى اكثر من ٩ مليون عامل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للتجارة بمتوسط معدل نمو سنوى ٧%

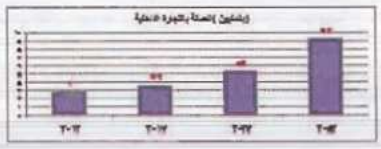

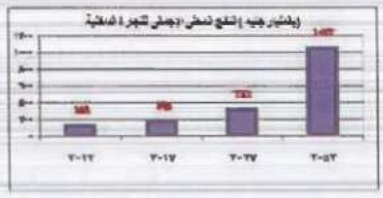

المتطلبات الاساسية:

- تطوير شبكات النقل للربط بين اسواق الانتاج واسواق الاستهلاك ومنافذ التصدير
- التوسع والتنويع فى شبكات النقل الداخلى
- توفير المناطق اللازمة لتجارة التجزئة الحديثة والخدمات اللوجيستية

المجال الثانى : التنمية البشرية والاجتماعية:

تتمثل التنمية الشاملة في ثلاثة مكوّنات رئيسة وهي : التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية والتنمية البشرية . وإن كان لكل مكوّن من هذه المكوّنات الثلاثة مقوّماته وعناصره التي تعمل في نطاقه ، إلا أنه يجمعها علاقات تبادلية تجعل منها أشبه بمنظومة عضوية متكاملة . إذ إن التغير في نمط أحدها يؤثر بالضرورة في المكوّنين الآخرين ، وكذلك في النتائج النهائية لتفاعلاتها مع بعضها البعض .

والمكوّن الاقتصادي يعني - أول ما يعني - زيادة الإنتاج وتنوعه وضمان جودته حتى يكون مضاهياً للإنتاج العالمي ومنافساً له , وكذلك الارتقاء بالخدمات لتكون شبيهة لمثيلاتها في الدول المتقدمة .

أما التنمية المكانية فتعني تحديد المناطق القابلة للتنمية وإعدادها لتكون مهيأة للنشاط التنموي الاقتصادي : الإنتاجي والخدمي ، وذلك بمد المرافق وطرق النقل وتوفير المياه والطاقة اللازمة لاحتياجات التنمية ، وإقامة المستقرات البشرية والخدمات الاجتماعية المطلوبة لاستقرار السكان الجدد فيها .

وأما التنمية البشرية فتعني الارتقاء بالعنصر البشري على أساس أنه بإمكاناته وقدراته يمثّل المكوّن الأساسي للتنمية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الإنسان هو العنصر المستفيد من ثمار التنمية ؛ أي أن الإنسان هو "الهدف" و "الوسيلة" في ان واحد . وهذا يعني أن التنمية البشرية لها شقان رئيسان :

الأول هو زيادة قدرات الإنسان المصري لكي يكون قادراً على استيعاب معارف العصر ومتطلباته ، واستخدام أدواته وإمكاناته بكفاءة عالية لكي يكون منافساً لغيره من مواطني الدول المتقدمة .

أما الشق الثاني فيتمثل في إقامة نظام اجتماعي عام يسمح بتحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية بين شرائح المجتمع المختلفة ، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن من صحة وتعليم وإسكان ، وإتاحة الفرص بالتساوي والتكافؤ للأفراد المستحقين لها والساعين إليها .

وفي عام ١٩٩٠ بدأ تقرير التنمية البشرية ، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتعريف التنمية البشرية على أنها التنمية "التي توسّع خيارات البشر" ، وتؤكد حقهم في الصحة والتعليم ، وفي حياة سعيدة مديدة . كما أكد التقرير على أن مفهوم التنمية البشرية والرفاه لا يقتصر على هذه الأبعاد ، بل يشمل أيضاً مجموعة من الإمكانات والقدرات ، منها الحريات السياسية وحقوق الإنسان .

(١) الأطر العامة للتنمية البشرية:

١ - استدامة التنمية عبر الزمان لكي لا تقتصر على جيل واحد بل تمتد لتشمل الأجيال القادمة

يحتاج برنامج التنمية المجتمعية إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة وضمان حفوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية المختلفة . وتعّرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدر ة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم" . فالتنمية البشرية المستدامة تعني تركيز الجهود لضمان استمرارية التنمية وإدامة نتائجها الإيجابية .

والصفة الملازمة للتنمية البشرية هي الارتكاز على منهج متحرك ودائم التطور ، كي تكون قادرة على الاستمرارية ، وتحقيق احتياجات الأجيال البشرية المتعاقبة عبر الزمن .

٢ - التوافق المجتمعى

تستوجب التنمية الاجتماعية ضرورة الوصول إلى توافق مجتمعي على رؤية محددة لهذه التنمية . وتتمثل مثل هذه الرؤية أساساً في أن يكون المجتمع المصري بجميع عناصره – الحكومة والمجتمع المدني والأسر – قادرا على إطلاق الإمكانات البشرية والمادية والمعنوية لجميع أفراده ، وتعظيم الاستفادة منها لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمواطن وأسرته . وأن يلتف المواطنون حول أهداف تنموية تتوافق فيها المصلحة المجتمعية مع المصلحة الفردية . وتقوم الدولة بدور فعّال في تحقيق هذه الأهداف ، مع ضرورة مساندة الأفراد والأسر غير القادرة والتي تحتاج إلى رعاية مجتمعية .

إن المشاركة المجتمعية في تحديد الرؤى والأهداف ، والتوافق المجتمعي على تحقيقها ، تمثل الشرط الأساسي لضمان نجاح التنمية الاجتماعية والوصول إلى أهدافها .

٣ - العدالة الاجتماعية

يمكن تحقيق مبادئ العدالة ، من ناحية التنمية الاجتماعية، من خلال المحاور التالية:

- **تكافؤ الفرص**

يعني ذلك ضمان حصول المواطن على فرصته العادلة في الالتحاق بعمل منتج ، في إطار التنافسية والتقدير الموضوعي للكفاءات والإمكانات . وعدم التمييز ضد الفرد بسبب نوعه أو دينه أو ظروف أسرته الاقتصادية والاجتماعية ، أو بسبب تواجده في ظروف تتسبب في الحد من قدرته على استغلال إمكاناته الموروثة أو المكتسبة .

- **الإتاحة العادلة للخدمات الاجتماعية**

إتاحة الخدمات الاجتماعية المختلفة ذات الجودة ، وعلى رأسها التعليم والصحة والسكن ، لجميع المواطنين . لذا فإنه من الضروري إرساء مبدأ تكافؤ الفرص ،واعتبار حصول المواطن على هذه الحدمات حقاً أساسياً له . وإن في إناحنه له هذه الخدمات بجودة مناسبة يضمن أن يبدأ الجميع من نقاط بداية متقاربة .

- **التضامن والحماية المجتمعية**

على الرغم من ضرورة إرساء مبدأ تكافؤ الفرص ، إلا أن المجتمع سوف يستمر في حاجة إلى التأكيد على مبدأ التضامن والحماية الاجتماعية ، والتي تعني الترابط والتكافل الواجب توافره لصالح أفراد أو أسر تفرض عليها ظروف تخرج عن إرادتها - من مرض أو إعاقة بدنية أو ذهنية أو نفسية - عدم القدرة على الاستفادة من الفرص والخدمات المتاحة . ويعني هذا التوجه ؛ أن المجتمع يعترف ويؤيد المسئولية التضامنية بجميع أفراده ، في مساندة هذه الفئات بالقدر الكافي الذي يضمن لها مستوى مقبولاً من المعيشة وتحقيق احتياجاتها الأساسية .

٤ - دور الدولة والمجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية

تستلزم التنمية المجتمعية تضافر كل من الدولة والمجتمع المدني ومشاركتهما مشاركة فعّالة في تحقيقها ، فهما يمثلان الطرفين الرئيسين في تنفيذها في كل مجالاتها ومراحلها .

- **دور الدولة في التنمية الاجتماعية**

يختلف التوجه الاجتماعي من دولة لأخرى ، حيث تؤكد بعض الدول على مسئولية أكبر للدولة في توفير "الحقوق الاجتماعية" ، ويقابلها في هذا الشأن مستويات مرتفعة من الضرائب توفر الموارد اللازمة لهذا التوجه . بينما تتجه دول أخرى إلى تبني مستويات أقل من الحقوق الاجتماعية ، وقصر التزام الدولة بها بالنسبة للفئات الأضعف ، بينما يتولى باقي الأفراد مسئولية توفير هذه الحقوق من خلال وسائل تأمينية وادخار وغيرها .

كما تختلف الدول بالنسبة إلى درجة اهتمامها بفئات المجتمع الأولى بالرعاية ، ومنها الطفولة والشباب والمرأة والمسنون والفئات ذات الاحتياجات الخاصة .

ونظراً للخصوصية المصرية الجغرافية والسكانية ، مما يستوجب هجرة ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة خلال ٤٠ سنة فقط إلى أقاليم تنمية جديدة شبه خالية من السكان والمرافق والطاقة والمياه - والتي سبق شرحها في المحور الأول - فإنه من المتوقع قيام الدولة بدور كبير فعّال في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الضخمة اللازمة لهذا الانتشار السكاني الكبير في مجالاتها الثلاثة : الاقتصادية والمكانية والبشرية .

فحجم المشاكل المركّبة الكثيرة للتنمية في كل من الحيز القديم والحيز الجديد يتطلب: إرادة سياسية قوية ، وإدارة قومية شاملة لمواجهتها ،والانتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة في فترة محدودة نسبياً .

- دور المجتمع المدني

يجب العمل دائماً على توفير بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني بما يشجعها على العمل بفاعلية في جميع مجالات التنمية البشرية ، إذ يقع على عاتقها مسئولية كبيرة في تحقيق أهداف هذه التنمية وعلى الأخص في مجالات الخدمات الاجتماعية مثل : تقديم الرعاية الصحية ، ومحاربة الأمية والبطالة ، والقيام بالتنمية الاجتماعية والعمرانية في الأحياء العشوائية والمتدهورة ، وتشجيع المشاركة المجتمعية في الشئون العامة على المستوى القومي والمحلّي .

ونظراً للدور الحيوي المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات ، فإنه من الواجب أن تُمنح قدراً كافياً من حرية الأداء حسب المعايير الدولية ، وبما يواكب السياق المصري العام .

٥ - الفئات المستهدفة بالتنمية البشرية

الفئات المستهدفة بالتنمية البشرية ، والتي يجب التركيز عليها ، هي الأطفال والشباب والمرأة .

- الأطفال

يمثل الأطفال تحت ١٥ عاماً حالياً ثلث سكان مصر ، ويعيش أكثر من خُمس هؤلاء الأطفال في حالة من الفقر . ويتطلب النمو المستدام العناية بهؤلاء الأطفال ، وإتاحة فرص التعليم والرعاية الصحية اللازمة لهم . وكذلك إتاحة المسكن الملائم لذويهم من أصحاب الدخول المحدودة . كما يجب رعايتهم اجتماعياً، والتأكد من توفر الظروف المناسبة لكي ينالوا حقهم الكامل في أن ينموا ليكونوا مواطنين صالحين . وتعتبر العناية بالأطفال ، وعلى الأخص في سنواتهم الأولى ، الأساس الراسخ الذي تقوم عليه التنمية البشرية برمتها .

- **الشباب**

يُعّرف الشباب بأنهم الشريحة التي تقع في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ عاماً . ويبلغ عددهم في الوقت الحالي ما يزيد على ٢٠ مليون شاب ، أي ما يقرب من ربع السكان . وهم يمثلون الشريحة السكانية القادرة على القيام بالتغيير المنشود لمصر ، وترك الحيز القديم والانتقال للعمل والحياة في محاور ومناطق التنمية في الحيز العمراني الجديد . إذ إنهم أقل ارتباطاً بالحيز القديم من الفئات السكانية الأخرى ، وأكثرهم استعداداً للأخذ بأسباب الحياة المعاصرة ، والمشاركة في بناء منظومة جديدة من القيم الإيجابية والسلوكيات أكثر اتساقاً مع متطلبات الحداثة وما بعدها . لذا فإنه من ألزم الأمور في مجال التنمية البشرية إتاحة الفرص والتدريب الكافي لتأهيل الشباب (والأسر المكونة حديثاً) للحياة الجديدة في الحيز العمراني الجديد .

ويجب أن لا ننسى أن الشباب هم الذين كانوا في صدارة المطالبين بالتغيير خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ولذا فإنهم – كما سبق أن ذكر- هم الفئة القادرة حقاً على تحقيق هذا التغيير .

- **المرأة**

رغم أن الدساتير والقوانين تكفل المساواة بين الرجل والمرأة ، ومنحت ذات الحقوق والواجبات لكل منهما ، إلا أن الثقافة السائدة تبدو أقل تسامحاً في فتح الباب على مصراعيه أمام مساواة المرأة بالرجل . بل إن بعض المؤسسات – مثل المؤسسات السياسية والقضائية – تبدى تحركاً بطيئاً نحو إتاحة فرص متساوية لهما . غير أن بعض المؤسسات الأخرى خاصة التعليم والصحة والثقافة ، وكذلك النشاط المهني مثل الطب والهندسة والمحاماة ، قطعت شوطاً كبيراً نحو تحقيق هذه المساواة .وفي النظام الجديد الذي تسعى مصر إلى إقامته في حيزها الجديد والقديم ؛ يجب أن تشارك المرأة – وهي نصف المجتمع – في بنائه بكل إمكاناتها وقدراتها ، شأنها في ذلك شأن الرجل تماماً

(٢)الارتقاء بمستوى الفرد:

يجب التركيز على بناء قدرات الفرد ، لكي يكون قادراً على المشاركة الإيجابية في بناء النظام الاجتماعي الجديد ، وتحمل مسئوليات الحياة المعاصرة ومتطلباتها في مجال الفكر والعمل ، بل وفي مجال القيم والسلوك أيضاً . إذ يجب أن ينشأ الفرد على أن يكون مستقلاً بذاته ، وقادراً على التفكير العلمي الموضوعي في مواجهة مشاكل الحياة . ويستلزم ذلك ما يلي:

- أن يتجه التعليم وتتجه التربية الصحيحة نحو بناء شخصية الفرد الذاتية ، وتنمية قدراته على الفكر الحر والبحث التحليلي . ويتطلب ذلك ضرورة تطوير والارتقاء بمستوى التعليم في جميع مراحله : الأولى والوسطي والعالية ، ليكون نداً في منهجه وأهدافه لنظم التعليم في البلاد المتقدمة . إن تدني مستوى التعليم الحالي لا يمكن أن يقود إلى تنمية حقيقية . ويجب أن يستقر في الأذهان ، ما أثبتته تجارب العالم كله ، أن "التعليم هو أداة التنمية والتقدم" إذا ما أرادت مصر أن تلحق بركب الحضارة المعاصرة .

- تشجيع الأفراد القادرين على الابتكار والإبداع في جميع المجالات ، ومنحهم الفرصة كاملة لتحقيق ابتكاراتهم وإبداعاتهم حتى تشارك مصر في التقدم الإنساني ، وفي فتح آفاق جديدة للعلم والمعرفة .

- تدريب الفرد على التعاون مع الآخرين والعمل معهم كفريق واحد ، والبعد عن الانفرادية في المجالات البينية التي تتطلب التناسق والتكامل بين تخصصات عدة لإنجازها . إن روح الفريق يجب أن تحل في العمل محل الانفرادية التي هي السمة الغالبة في الوقت الحاضر ، والتي هي وراء التشتت في الجهود وضياع الوقت والمال دون الوصول إلى نتائج إيجابية حقيقية .

- إرساء قيمة الجودة في العمل وأدائه على الوجه الأكمل في نفوس الشباب . وإتاحة التعليم الفني ومراكز التدريب القادرة على إعداد الشباب لسوق العمل في المجالات الإنتاجية والخدمية المختلفة ، حتى يكونوا منافسين في الإنتاج والأداء في السوق المحلّي والعالمي على سواء .

- أن يشارك الفرد في بناء الضمير الجمعي ، وإرساء مبادئ القيم وقواعد السلوكيات المشتركة . وأن يدرك أن المصلحة المجتمعية العامة تعلو دائماً فوق المصلحة الذاتية والفردية . كما عليه أن يدرك أيضاً أن النظرة الكلية للمشاكل الاجتماعية ، وليست النظرة الجزئية الأحادية ، هي النهج الصحيح لفهمها وإيجاد الحلول الصحيحة لها .

- ترسيخ القيم الدينية والقيم الإنسانية الأصيلة في نفوس الشباب ، والتي استقرت في الوجدان المصري عبر عصور طويلة من الحضارات المتعاقبة .

- أن ينال المواطن حقه الكامل في أن يتمتع بصحة بدنية ونفسية جيدة طوال حياته ، وذلك بأن يعيش دائماً في بيئة صحية سليمة ، وأن تتاح له خدمات الطب الوقائي والطب العلاجي في جميع المراحل العمرية . كذلك تتاح له دائماً التغذية الصحية الكافية .

- أن يعيش المواطن وأسرته في بيئة عمرانية سليمة على مستوى المسكن والمجاورة والحي والمدينة ، تتحقق فيها شروط جودة الحياة الحضرية بكل متطلباتها . ويستطيع أن يمارس فيها حياته الفردية والأسرية والاجتماعية في طمأنينة وأمان .

إن رفاهة الإنسان وسعادته هي الهدف الأسمى للتنمية ؛ لذا فهو مركز الاهتمام الأساسي والرئيس لكل الأنشطة التنموية : الاقتصاديةوالاجتماعية . كما أن احترام حقوقه الأساسية من حرية الفكر وحرية الرأي ، وحرية الإرادة وحرية الاختيار ، هو الغرض الأسمى للنظام السياسي والاجتماعي الذي يعيش في ظلّه .

(٣) المشاركة الشعبية:

أحد الأهداف الرئيسة للتنمية البشرية هو تأهيل الفرد والمجتمع للمشاركة الشعبية الفعّالة في الشئون العامة في جميع المجالات ، بداية بالبيئة العمرانية المباشرة المحيطة بالإنسان ، ثم الحي والمدينة والإقليم ، ونهاية بالمجال القومي . وكذلك المشاركة على جميع مستويات العمل العام من وضع الرؤى ، والاتفاق على الأهداف ، وإعداد الخطط والمشروعات لكل مراحل التنمية ، ثم متابعة التنفيذ وتقييم نتائج كل مرحلة ، وتعديل المسار في المراحل التالية إذا لزم الأمر .

وتختلف الدول في صيغ آليات تحقيق المشاركة الشعبية حسب الظروف الخاصة لكل منها ، ولكن الاتفاق العام بينها هو ضرورة تفعيل المشاركة الشعبية وتحقيقها في جميع المجالات وعلى كل المستويات ، ذلك لأن هذه المشاركة هي الضمان الوحيد لنجاح خطط التنمية ومشروعاتها . هذا فضلاً عن أن المشاركة الشعبية الحقيقية تعني ، في الخطاب الإنساني المعاصر ، تحقيق الديمقراطية في الحكم .

المجال الثالث : المقومات الأساسية للتنمية:

تشتمل المقومات الأساسية للتنمية على عناصر أربعة وهي : الأرض – وتعني هنا توافر الحيز المكاني الصالح للتنمية – والماء والطاقة والنقل . إذ لا يمكن أن تقوم التنمية إلا بتوافر هذه العناصر الأربعة مجتمعة . فالأرض تمثل "وعاء التنمية" بما تحمله من موارد وإمكانات تنموية ، والماء والطاقة بالنسبة للتنمية "كالماء والهواء" بالنسبة للإنسان كما سبق ذكره ، وشبكات النقل هي في حقيقة الأمر "شرايين التنمية والعمران" . ودائماً ما تكون في "طليعة" التنمية .

(١) الأرض:

الأرض هي العنصر الأساسي ، أي العنصر الحاكم ، في مقومات التنمية . والقيمة التنموية للأرض تتمثل في ثلاثة محاور : الأول هو الاتساع المكاني أو الحيز المكاني ، والثاني هو الإمكانات التنموية للأرض في باطنها وعلى ظهرها وفي سمائها ، والثالث هو موقعها الجغرافي الإقليمي والعالمي .

١ - الأرض :الاتساع المكاني أو الحيز المكاني

"الاتساع المكاني" يعني الأراضي الصالحة للتنمية من كامل المسطح الجغرافي المصري . تبلغ مساحة المكان المعمور الحالي في الوادي والدلتا ٦٠ ألف كيلو متر مربع ، أي حوالي ٥.٧% فقط من المساحة الكلية لمصر التي تبلغ مليون كيلومتر مربع كما سبق ذكره .

وقد أجريت دراسة على صحراوات مصر وسواحلها – والتي تبلغ ٩٤.٣% من مساحتها الكلية ويقطنها ٢% فقط من سكانها – لتحديد مدى صلاحيتها للتنمية . وقد أوضحت هذه الدراسة أن المسطح المصري ينقسم إلى ثلاثة نطاقات رئيسة:

- مناطق صالحة للتنمية وفقاً للموارد وبدون محدّدات إذا ما توفرت لها مقومات التنمية الأخرى : المياه والطاقة وشبكات النقل . وتبلغ مساحة هذه المناطق حوالي ٢٤% من المساحة الكلية ، وتستطيع أن تستوعب حوالي ٢٣٠ مليون نسمة ، وهي تمثل أولوية أولى مكانياً في خطط التنمية .

- مناطق صالحة للتنمية وفقاً للموارد وبعض المحدّدات ، أي تتطلب إجراءات حماية واشتراطات خاصة لتنميتها . وتبلغ مساحة هذه المناطق حوالي ١٦% من مساحة مصر

، وتستطيع أن تستوعب حوالي ٨٠ مليون نسمة ، وهي تمثل الأولوية الثانية في برامج التنمية على المدى الطويل .

- مناطق يصعب تنميتها لوجود عوائق طبيعية وطبوغرافية مثل قمم الجبال والانحدارات الحادة ، وبحر الرمال والغرود الرملية ، ومناطق الفوالق والصدوع ، والمناطق شديدة التأثر بالزلازل ، والمناطق المعرضة لارتفاع منسوب مياه البحر نتيجة للتغيرات المناخية المتوقعة .

وسيأتي ذكر تفاصيل هذه المناطق والأقاليم التي تشملها في الجزء الخاص بالتنمية المكانية .

وتوضح الخريطة رقم (٦/٣)الأراضي المصرية بالنسبة لصلاحيتها للتنمية . كما توضح الخريطة رقم (٧/٣) تجميع الأراضي الصالحة للتنمية .

خريطة رقم (٦/٣)
الأراضي الصالحة للتنمية في مصر (وفقاً للمخاطر)

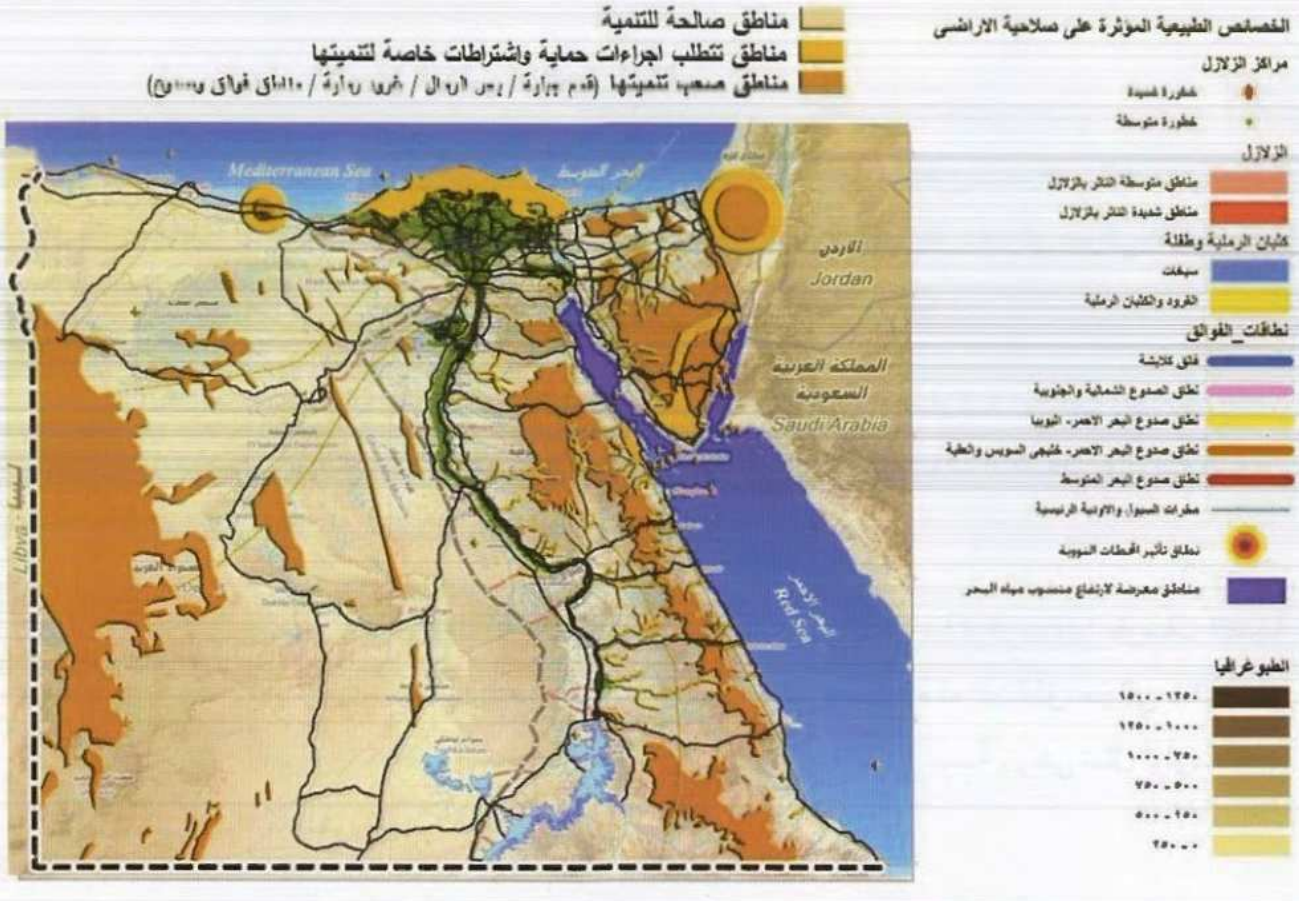

خريطة رقم (٧/٣)
خريطة تجميعية للأراضي الصالحة للتنمية في مصر

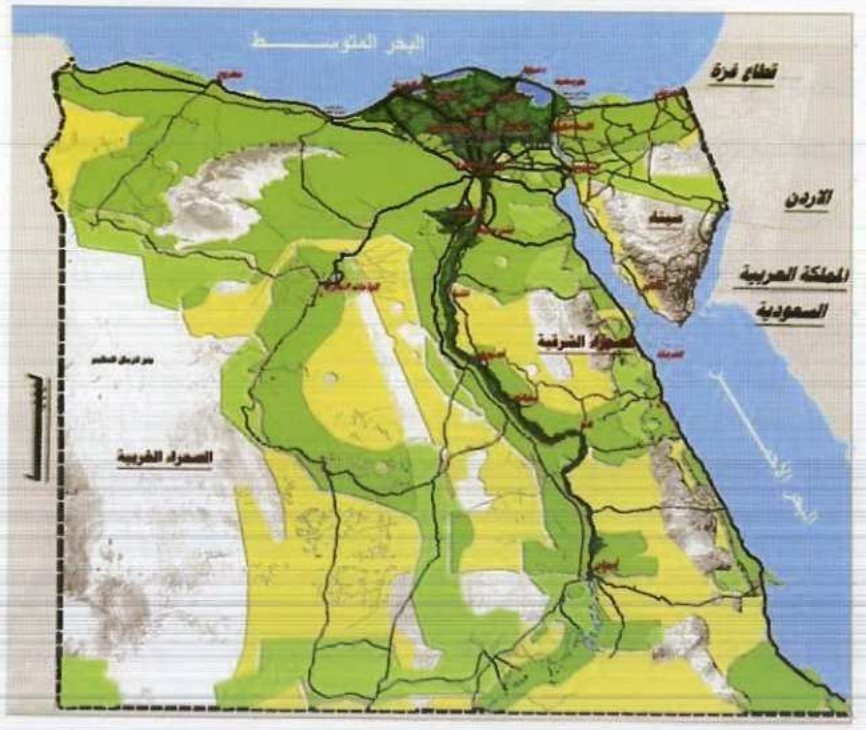

	المساحة المأهولة	% ٦
أولوية أولى	الاراضي الصالحة وفقاً للموارد بدون محددات	٢٤%
أولوية ثانية	الاراضي الصالحة وفقاً للموارد وبعض المحددات	١٦%

٤٠% من مسطح مصر يمكن تنميته فى المنظور القريب

٢ - الأرض : الموارد والثروات:

تمثل الموارد والثروات الإمكانات التنموية المتاحة داخل الحيز المكاني وهي التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية- من زراعة وصناعة وخدمات وسياحة - وما يستلزمها من عمران ومستقرات بشرية . وتشتمل الإمكانات المتاحة داخل الحيز المكاني المصري على ما يلي:

- الموارد الزراعية : الأراضي الزراعية والأراضي المستصلحة ومناطق النباتات الطبية والعطرية ونباتات الوقود .
- الموارد الاستخراجية : خامات الصناعات الكيماوية والخامات الفلزية وخامات الحراريات وخامات مواد البناء والخامات النادرة .
- الموارد الصناعية : الصناعات القائمة على الثروات الحيوية والصناعات القائمة على الثروات المعدنية والصناعات القائمة على التقنيات المتقدمة .
- الموارد السياحية : السياحة الثقافية والسياحة الساحلية والسياحة الترفيهية والسياحة البيئية والسياحة العلاجية والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات والمهرجانات الثقافية .
- الموارد المائية : نهر النيل والأحواض الجوفية والأمطار والسيول والمياه المالحة .

- موارد الطاقة : الطاقة التقليدية والطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه والطاقة الحيوية .

وقد تم خلال العقود الأخيرة عمل مسح كامل وشامل للأرض المصرية ، وتحددت بموجبه نوعية هذه الموارد والإمكانات ومواقعها وكمياتها وأحجامها وخصائصها ، كما تحددت بناء على ذلك حدود الأقاليم التنموية وأنماط تنميتها وقدراتها الاستيعابية من السكان ، كما هو واضح في المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية .

وقد اختيرت في المخطط الاستراتيجي القومي أنماط التنمية المستدامة عند استخدام أو استغلال الموارد والإمكانات على أرض مصر ، حفاظاً لحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد والإمكانات .

وتوضح الخريطة رقم (٨/٣) الموارد والثروات وأماكن تواجدها .

خريطة رقم (٨/٣)
الموارد والثروات وأماكن تواجدها

المصدر: أطلس الموارد والثروات الطبيعية والكامنة فى مصر – وزارة التنمية الإقتصادية - ٢٠٠٥

٣ - الأرض : الموقع الجغرافي:

سبق أن ذكر أهمية الموقع العام الفريد الذي اختصت به مصر ، إذ إنها "متوسطة الدنيا" براً وبحراً ؛ كما أنها في النطاق العربي المحيط بها في موقع القلب منه ، وتربطها بإفريقيا: وسطها وشرقها شريان الحياة وهو نهر النيل ، كما أنها دولة أساسية من دول حوض البحر المتوسط ، وتربطها بدول هذا الحوض - وعلى الأخص الدول الأوروبية على جانبه الشمالي - روابط تاريخية وثقافية وحضارية عميقة ، فضلاً عن أن مصر تمثل كتلة سكانية كبيرة بجانب موقعها الفريد . وقد أكسبها الموقع الجغرافي والحجم السكاني الميزات الآتية:

- أنها ملتقى حركة التجارة العالمية . إذ يمر بها حوالي ٩% من حركة التجارة العالمية من خلال قناة السويس . ويمكن أن تتوفر بإقليم القناة الخدمات اللوجستية اللازمة لهذه التجارة ، مما سوف يمثل إضافة كبيرة لدخلها القومي .
- أنه يمكن أن تكون محور التعاون العربي في المجال الاقتصادي الإنمائي ، وفي المجال الثقافي والتقني ، وكذلك في مجال الخدمات المهنية وتبادل الخبرات .
- يمكنها القيام بدور فعّال في تنفيذ المشروعات الإنمائية المشتركة مع الدول الإفريقية ، وعلى الأخص دول حوض وادي النيل . كما يمكنها تقديم العديد من الخدمات المهنية ، وعلى الأخص التعليمية والصحية والهندسية ، لهذه الدول . وبعض هذه الدول تتميز بإمكانات مكانية واسعة قد تحتاج إلى الخبرات والأيدي العاملة المصرية للمشاركة في تنميتها .
- يمكنها أن تسعى إلى تقوية الروابط الإنمائية بينها وبين دول شمال المتوسط . وعلى الأخص المشاركة في تنمية ساحلها الشمالي الغربي . كما يمكن أن تكون حلقة الوصل بين إفريقيا جنوباً وأوروبا شمالاً .

وليس من الصواب إعداد خطط للتنمية طويلة المدى في مصر في معزل عن ميزات موقعها العالمي والإقليمي العربي والإفريقي والمتوسطي . ويجب أن تتجه مصر – في مستقبلها القريب والبعيد – إلى تعزيز الروابط في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات مع هذه النطاقات الجغرافية المتعددة التي تقع مصر في مركزها .

هذا وقد راعى المخطط الاستراتيجي القومي الأهمية البالغة لتنمية الأرض في الأقاليم الحدودية ؛ مثل إقليم سيناء شرقاً وإقليم الساحل الشمالي حتى مدينة السلوم غرباً ومنطقة حلايب وشلاتين

وشرق العوينات والنوبة جنوباً . وذلك تحقيقاً للعدالة الاجتماعية بين سكان الأطراف وسكان المركز من جهة ، وضماناً لتحقيق الأمن القومي وعلى الأخص إقليم سيناء من جهة أخرى .

خريطة رقم (٩/٣)
الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي

خريطة رقم (١٠/٣)
تعظيم موقع مصر الجغرافي إقليمياً ودولياً

(٢) الموارد المائية:

سبق أن ذكر أن مصر تعاني حالياً نقصاً في أحد مقوّمات التنمية الأساسية وهو المياه . وبدون توفر الماء اللازم للزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي فلا يمكن أن تقوم للتنمية

قائمة . ولما كانت مصر مقبلة على إقامة أنشطة اقتصادية وخدمات ومستقرات بشرية تكفي لتوطين ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة في الصحراوات والسواحل ، فإن الأمر يستوجب توفير الموارد المائية اللازمة لتحقيق ذلك .

والموارد المتاحة حالياً هي نهر النيل وهو المورد الرئيس ويمثل حوالي ٩٤% من حجم هذه الموارد ، والآبار الجوفية ومياه الأمطار والسيول والمياه المحلاة ومياه الصرف بعد معالجتها . ويمكن زيادة الموارد المائية بالطرق الآتية:

- تنمية الموارد المائية لنهر النيل .
- تغيير طرق الري من الري بالغمر إلى الري بالوسائل الحديثة .
- ترشيد استخدام مياه الآبار .
- استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها .
- إضافة موارد جديدة بتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار أو مياه الآبار .
- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة .

١ - نهر النيل:

كمية مياه نهر النيل التي تصل مصر في الوقت الحالي تحددها الاتفاقيات الدولية ، وهي ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً . وليس هناك من سبيل لزيادة هذه الكمية إلا بعمل مشروعات مشتركة بين دول حوض النيل ، من شأنها زيادة كمية المياه عند منابعه ، مثل استكمال قناة جونجلي في جنوب السودان ومشروع ربط نهر النيل بنهر الكونجو وغيرها . ولذا فيجب أن تتجه سياسة مصر إلى مزيد من التعاون وتقوية الروابط مع هذه الدول لتنفيذ مثل هذه المشروعات المشتركة . ومن الجدير بالذكر أن كمية المياه المستخدمة في دول الحوض لا تتجاوز ٥% فقط من كمية المياه عند منابعه . ويمكن بالتعاون مع هذه الدول زيادة هذه النسبة من المياه زيادة تدريجية ؛ حسب خطط مشتركة طويلة المدى .

ومن ناحية أخرى يجب البدء في ترشيد استخدام مياه النيل ، وعلى الأخص في مجال الزراعة ، وذلك بالانتقال من طريقة الري بالغمر إلى الري بالطرق الحديثة كما سبق توضيحه . وكذلك الانتقال من تغذية القرى الساحلية والمدن - وعلى الأخص بالساحل الشمالي الغربي من مياه النيل - من خلال المواسير الممتدة بطول الساحل إلى تغذيتها بمياه البحر بعد تحليتها بالطرق الحديثة الاقتصادية ، والتي تعتمد أساساً على الطاقة الجديدة والمتجددة .

٢ - المياه الجوفية:

تبين الخريطة الهيدرولوجية لمصر أن بها ستة أحواض رئيسة ، تختلف في خصائصها من ناحية الامتداد الجغرافي والأعماق ونوعيه المياه . وهذه الأحواض هي:

- **حوض نهر النيل (الرواسب النيلية)** :يقع هذا الحوض في السهل الفيضي لنهر النيل، ويمتد شرقاً وغرباً حتى يصل إلى أجزاء من التخوم الصحراوية على الجانبين . ويختلف سمك الطبقة الحاملة للمياه من أمتار معدودة في أسوان ، ثم يزداد السمك شمالاً حتى يصل إلى ٣٠٠ متر في وسط الصعيد ، وأكثر من ١٠٠٠ متر على ساحل البحر المتوسط .

وتتميز المياه الجوفية في هذا الخزان بنوعية مياه جيدة مناسبة لجميع الأغراض ، ولكن تزداد درجة الملوحة في المناطق الشمالية نتيجة تداخل مياه البحر .

- **حوض الحجر الرملي النوبي** :يعتبر هذا الحوض أهم الخزانات الجوفية في مصر . إذ إنه يتواجد في حوالي ٧٨% من مساحة الصحراء الغربية ، وفي حوالي ١٥% من مساحة الصحراء الشرقية ، و٦% من مساحة سيناء . كما يمتد إلى ليبيا والسودان وتشاد . وتتواجد الطبقة الحاملة للمياه في هذا الخزان على أعماق متباينة ، وتصل إلى ١٥٠٠ متر في المناطق الشمالية من مصر . ويحتوي الخزان على كميات هائلة من المياه غير المتجددة بنوعية جيدة تصلح بوجه عام لجميع الأغراض .

- **حوض المغرّة** : يمتد هذا الحوض من الحافة الغربية لدلتا النيل حتى منخفض القطارة . ويتراوح سمك هذا الخزان ما بين ٥٠ متراً في الشرق و ٩٠٠ متر في الغرب ، وتزداد نسبة ملوحة المياه فيه من الشرق إلى الغرب . وقد طرأت بعض التغيرات على نوعية المياه الجوفية في الجزء الشرقي من هذا الحوض في السنوات الأخيرة نتيجة السحب المكثف من الآبار التي تخدم مناطق الإصلاح الزراعي .

- **الأحواض الساحلية**: توجد هذه الأحواض على هيئة جيوب متفرقة على امتداد سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر بسمك حوالي ٤٠ متراً .

- **حوض الحجر الجيري المتشقق** : تتواجد المياه الجوفية في هذا الحوض في طبقات من الحجر الجيري المتشقق ، ويغطي حوالي ٦٥% من مساحة الصحراء الغربية ، و٤٠% من مساحة الصحراء الشرقية ، وحوالي ٦٠% من مساحة سيناء . ويقع هذا الخزان من الناحية الاستراتيجرافية فوق خزان الحجر الرملي النوبي وأسفل خزان الرواسب النيلية . ويتراوح سمك هذا الخزان بين حوالي ٢٠٠ متر وحوالي ٩٠٠ متر (في سيوة) ، وتظهر مياهه الجوفية في شكل عيون وآبار بالصحاري المصرية: الغربية والشرقية وسيناء .

- **حوض الصخور الصلدة المتشققة**: يوجد هذا الحوض في شكل خزانات متفرقة ومحدودة في جنوب سيناء والصحراء الشرقية ، وتتغذى أساساً من التساقط المطري المباشر .

ويبلغ المستخدم حالياً في المياه الجوفية حوالي ٧ مليارات متر مكعب سنوياً . ومن الملاحظ أن حوض نهر النيل (الرواسب النيلية) يعاني ضغطاً كبيراً في الاستغلال ، حيث إن كمية المياه المسحوبة منه تمثل ٨٧% من سحب المياه الجوفية في مصر . كذلك نفس الوضع بالنسبة لحوض المغرّة الذي يجرى استغلاله بكثافة كبيرة ، خاصة في مناطق الاستصلاح بغرب الدلتا .

وبصفة عامة تعاني المياه الجوفية سوء الاستغلال، ويتمثل ذلك فيما يلي:

- الضخ الجائر للمياه الجوفية (متجددة وغير متجددة) .
- ضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً .
- تخصيص المياه الجوفية للاستخدامات التي لا تحقق ميزة نسبية .
- التطبيق غير الملائم لتقنيات الري .

وقد أدت الممارسات غير الواعية في الاستغلال إلى تدهور بعض خزانات المياه الجوفية كماً ونوعاً

ونظراً لأهمية المياه الجوفية كمصدر أساسي ، خاصة في المناطق الصحراوية وزيادة الطلب عليها ، فإن الأمر يستوجب إدارة هذا المورد بالأسلوب الذي يحافظ عليه من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته .

٣ - مياه الأمطار والسيول:

تقع مصر في منطقة قاحلة تقل فيها الأمطار ، وقد تنعدم تماماً في بعض المناطق . كما أن توزيع الأمطار بها غير منتظم مكانياً وزمنياً ، مما يضيف تحدياً جديداً للاستفادة من هذا المورد والتعامل معه بصورة علمية دقيقة .

وتعتمد بعض الأنشطة بالسواحل الشمالية وكذلك المثلث الجنوبي الشرقي بمصر على الأمطار في جميع الأنشطة الزراعية والسكانية . ونظراً لموسمية الأمطار وعدم انضباطها في هذه المناطق فإنه يلزم تنظيم حصد مياه الأمطار والسيول بها . ويتم استخدام مياه هذه الأمطار بطريقتين: إما بالاستغلال المباشر مثل الزراعات المطرية الموسمية ، أو بالاستخدام غير المباشر حيث يتم تخزين هذه المياه بطرق مختلفة للاستفادة بها في موسم الجفاف اللاحق ، سواء في ذات العام أو الأعوام التالية .

وتستخدم السدود للحماية من أخطار السيول وتخزين المياه . وهي إما أن تكون سدوداً ركامية أو سدوداً ترابية ، حسب المواد الطبيعية المتوفرة في الموقع المراد حمايته .

وتبلغ كمية ما يستغل من مياه الأمطار والسيول حوالي ١,٣ مليار مكعب سنوياً ، بما يعادل ١,٨% من إجمالي الموارد المائية المستغلة في مصر . وهي كمية محدودة ، ويجب العمل على زيادتها وتطوير نظم حصاد مياه الأمطار والسيول ، مع مراعاة ظروف كل إقليم على حدة . وفي هذا الشأن يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

- استخدام الطرق الحديثة في التنبؤ بالأمطار وتقدير كمياتها مثل استخدام الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد ، وإعداد النماذج الرياضية التي تستخدم في تحويل الأمطار إلى جريان سطحي وتتبع حركة السيول .

- إجراء دراسة عامة تهدف إلى وضع أولويات للأودية الواعدة التي يمكن الاستفادة من مياه السيول المتدفقة فيها ، يليها دراسة تفصيلية للأودية التي يتم اختيارها ، بهدف تحقيق التقنيات والطرق التي يمكن بها حصد مياه الأمطار والسيول بهذه الأودية .

- وضع كود مصري لإنشاء السدود الترابية والركامية ، حيث إنها من أفضل المنشآت لتخزين والاستفادة من مياه السيول .

٤ - تحلية مياه البحار ومياه الآبار:

تحلية مياه البحار ومياه الآبار أصبحت من الموارد المائية الضرورية في بعض المناطق للاستخدامات الآدمية أو الصناعية أو الزراعية . وتقوم تحلية المياه المالحة حالياً على تكنولوجيات مستقرة واقتصادياتها أصبحت معروفة بالنسبة لبدائلها المختلفة . ويمكن تصنيف تكنولوجيات التحلية على أساس مصدر الطاقة ، سواء أكانت طاقة حرارية أو ميكانيكية أو كهربائية . ولكن بالنسبة للمناطق الصحراوية والساحلية ، فإنه ينبغي التركيز على استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه . والتحدي الذي يواجه التوسع في تحلية المياه هو توفير تكنولوجيا منخفضة التكاليف في عمليات التحلية . ويجرى حالياً العديد من الدراسات في مصر والتي تهدف إلى تطوير تكنولوجيات محلية لإزالة الملوحة .

٥ - مياه الصرف الصحي

يجب إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد عمليات المعالجة الابتدائية أو الثانوية واستخدامها في التشجير أو في زراعة نباتات إنتاج الوقود الحيوي . ومن التقنيات الحديثة التطبيق : أن يتم عمل شبكات منفصلة للصرف الصحي حسب الاستخدام ، حيث يتم فصل الشبكات المتصلة بالمراحيض عن الشبكات المتصلة بالأحواض . ورغم التكلفة المرتفعة نسبياً لتنفيذ مثل هذه الشبكات إلا أن عملية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي يكون في هذه الحالة أكثر أمناً وأقل تكلفة . ومثل هذه التقنيات ؛ يلزم استخداسها في المستقرات البشرية الصحراوية والساحلية ؛ كما يلزم إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات لتطويرها من الناحية الفنية والاقتصادية .

ونظراً لمحدودية الموارد المائية فقد أعد التخطيط الاستراتيجي للتنمية العمرانية على أساس الاستفادة القصوى والاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، مع العمل على زيادتها لتكفي احتياجاتالامتدادات المستقبلية في الصحراوات والسواحل .

(٣) الطاقة:

سبق أن ذكر أن مصر تعاني ندرة شديدة في الطاقة كما تعاني ندرة المياه ، وأن مواردها من الطاقة التقليدية لم تعد تكفيها ، وعليها أن تستورد هذه الطاقة من الخارج لتفي باحتياجاتها الحالية . كما أن المصادر التقليدية للطاقة في طريقها للنضوب في المستقبل المنظور . لذا فإن على مصر أن تسعى إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة لتواجه الاحتياجات التي سوف تنشأ عند استقرار الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٥٢ - والمقدرة بستين مليون نسمة - في مستقراتهم الجديدة في صحراوات مصر وسواحلها ، بجانب الاحتياجات المتزايدة للحيز الحالي . أي أن التنمية القومية الشاملة يجب أن يواكبها ويتزامن معها إنتاج طاقة جديدة تتناسب مع متطلبات هذه التنمية في مراحلها المختلفة .

ولكن قبل البدء في توفير مصادر جديدة للطاقة يجب الاستفادة الكاملة من مصادر الطاقة التقليدية الحالية ، ويمكن أن يتم ذلك على محورين:

- **رفع احتياطى الطاقة التقليدية المتوفرة** : يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين كفاءة آبار البترول التي تشيخ مع الزمن بواسطة إدخال نظم هندسة الخزانات (أو الآبار) ، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة فرص اكتشاف آبار جديدة .

- **الحد من زيادة الاستهلاك** : نظراً لدعم الطاقة دعماً كبيراً (حوالي ٨٠ مليار جنيه في العام) فإن هناك اهدار اً كبير اً في استخدامها من قبل الأفر اد و الشر كات و المؤسسات ، بل و الأجهزة الحكومية ذاتها . ويجب العمل الجاد على ترشيد استهلاك الطاقة ، واتخاذجميع الوسائل الكفيلة بمنع إهدارها . ويمكن للطاقة المتوفرة أن تستخدم في نواح أخرى من مجالات التنمية ، وتكون بذلك إضافة جديدة لمصادر الطاقة المتاحة .

لقد أسهم التقدم المستمر والنمو المطرد في القطاعات المختلفة (الصناعية أو الزراعية أو الخدمية) في ازدياد الطلب على مصادر جديدة للطاقة لتحقيق التنمية الشاملة ، مما أدى إلى اهتمام العالم أجمع بالبحث عن مصادر طاقة جديدة غير تقليدية لا تنضب مهما زاد الطلب عليها أو الاستخدام لها ، هذا بالإضافة إلى السعي إلى الحد – بل إلى تجنب – الملوثات البيئية التي تنتج عن استخدام الطاقة التقليدية ، والتي أدى استخدامها بطريقة مكثفة إلى خلل كبير كاد أن يفقد الطبيعة ذاتها اتزانها البيئي ، ويغير من مناخها بما في ذلك من آثار سلبية بالغة الخطورة .

ويمكن تصنيف الطاقة الجديدة والمتجددة إلى الآتي : الطاقة الشمسية - طاقة الرياح - طاقة الكتلة الحيوية - الطاقة المائية - طاقة حرارة باطن الأرض - طاقة المد والجزر - طاقة أمواج البحار

والمحيطات ـ طاقة الهيدروجين . ومن أهم ميزات الطاقة الجديدة والمتجددة أنها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة ، لا تنضب ومتوافرة على مدار العام وفي أي مكان من العالم . وقد حبي الله مصر برصيد كبير من مصادر لهذه الطاقة ؛ تجعل منها منتجاً رئيساً للطاقة على مستوى العالم . وسوف يغطي إنتاجها من الطاقة ليس فقط احتياجاتها في الحاضر والمستقبل ، بل أيضاً يمكنها تصدير هذه الطاقة بكميات كبيرة إلى غيرها من الدول .

وفيما يلي وصف موجز لكل مصدر من مصادر هذه الطاقة:

١ - الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الواردة إلينا من الشمس من أهم أنواع الطاقة التي يمكن للإنسان استغلالها . وتتمتع أكثر من ٩٥% من مساحة مصر بمستويات إشعاع شمس عالية ، حيث إنها تقع في وسط الحزام الشمسي التي تتركز فيه أكبر ساعات سطوع الشمس التي تتراوح بين ٩-١١ ساعة/يوم . وتعتبر معدلات شدة سطوع الشمس في مصر ضمن أعلى المعدلات في العالم . وتشير الدراسات التي تمت في هذا الشأن إلى أن الإمكانات المتاحة في مصر لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الحرارية تجعلها في مقدمة دول العالم المنتجة لهذه الطاقة .

والعامل الذي يحول دون استخدام الطاقة الشمسية في الوقت الحالي على نطاق واسع هو ارتفاع تكلفة وحدة الإنتاج (ك.و.س) المنتجة من الطاقة الشمسية مقارنة بالمصادر التقليدية ، ولكن تكنولوجيا النانو قد حققت مؤخراً انخفاضاً كبيراً في تكلفة توليد الكهرباء من الشمس . والبحث العلمي في مصر والخارج يتجه حالياً نحو تحسين اقتصاديات الطاقة الشمسية ؛ حتى يمكن استخدامها بصورة أوسع وأشمل عما هي عليه .

و الطاقة الشمسية نو عان : الطاقة الشمسبة الكهر وضوئية والطاقة الشمسبة الحرارية . وفيما يلي بيان كل منهما :

- الطاقة الشمسية الكهروضوئية

الخلايا الكهروضوئية عبارة عن رقائق من مادة السليكون مصنّعة بطريقة معينة لتوليد تيار مستمر عند سقوط ضوء الشمس عليها . ويمكن استخدام

الخلايا الكهروضوئية حالياً في المناطق النائية لثبوت جدواها الفنية والاقتصادية . ويرجع سبب عدم انتشار الخلايا الكهروضوئية لتوليد الكهرباء على نطاق واسع حالياً إلى الارتفاع النسبي في

تكلفة وحدة الإنتاج ، بالإضافة إلى ضرورة استخدام الطاقة المولّدة وقت إنتاجها لصعوبة تخزينها بقدرات كبيرة .

ويمكن استخدام هذه الطاقة في إنارة المستقرات البشرية ، وفي ضخ المياه للتنمية الزراعية في المناطق الساحلية . وتعتزم وزارة الكهرباء والطاقة الدخول في مجال جديد لتطبيقات تكنولوجيا الخلايا الكهروضوئية ، حيث تتضمن خطتها الخمسية ٢٠١٢-٢٠١٧ تنفيذ مشروعين لتوليد الكهرباء بهذه الطريقة في الغردقة وكوم أمبو قدرة كل منها ٢٠ ميجاوات . وسوف يتم ربطهما بالشبكة الكهربائية الموحدة . وقد تمت إنارة قريتين نائيتين بمركز سيوة بطريقة الخلايا الكهروضوئية من خلال برامج التعاون بين مصر وإيطاليا كبداية لإنارة القرى النائية في صحراوات مصر وسواحلها بهذه الطريقة .

شكل رقم (٣/٣)
تقنيات المستقبل والأفكار غير التقليدية – الطاقة الشمسية

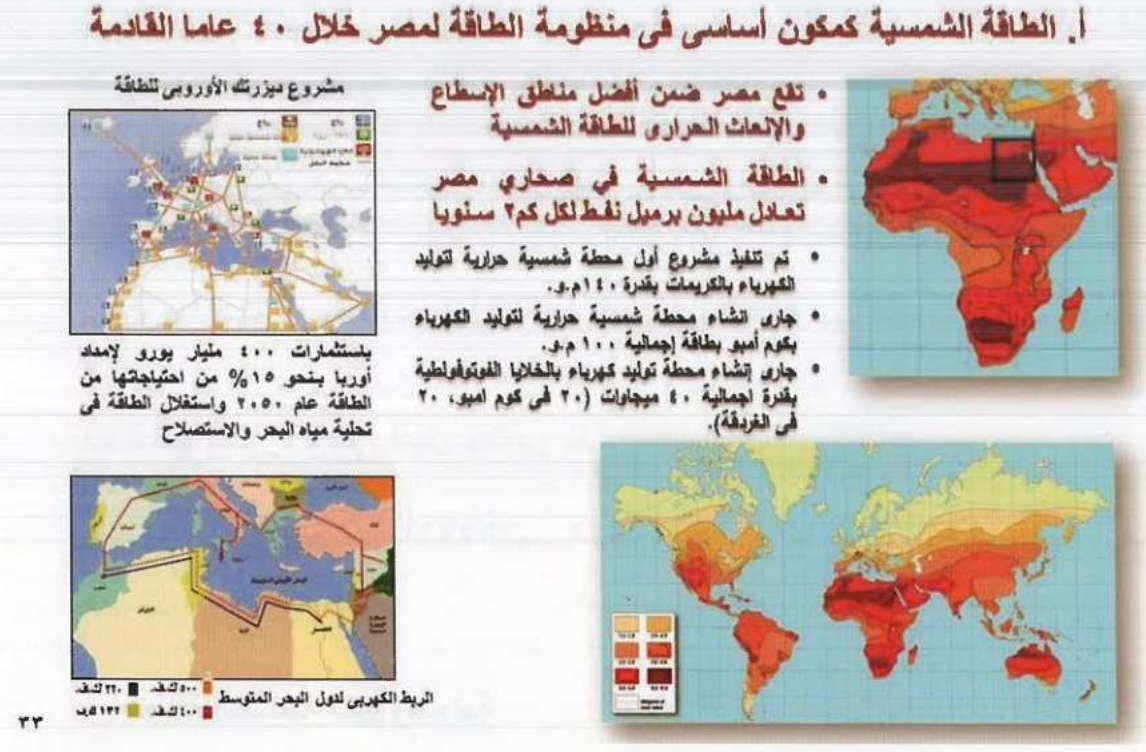

- **الطاقة الشمسية الحرارية**

تعني هذه الطاقة استخدام الحرارة الموجودة بأشعة الشمس في الحصول على درجات حرارة مختلفة تستخدم في العديد من التطبيقات ، مثل تسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعية . كما تستغل أيضاً في توليد الكهرباء باستخدام تكنولوجيا المركّزات الشمسية Concentrated Solar Power ، والتي يتم فيها تحويل الإشعاع المركّز إلى طاقة حرارية ، ثم تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية .

ويمكن أن تستخدم هذه الطاقة في تنمية الأقاليم الساحلية على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، لذا فإنه من المقترح تنفيذ سلسلة من محطات توليد هذه الطاقة بطول السواحل المصرية . كما يمكن استخدامها أيضاً في تحلية مياه البحار والآبار ، وكذلك في توفير احتياجات الإسكان والأنشطة الزراعية والصناعية في الأقاليم الصحراوية من الطاقة .

وقد تم تنفيذ مشروع أول محطة شمسية لتوليد الكهرباء بالكريمات بقدرة ١٤٠ ميجاوات ، وجار إنشاء محطة شمسية حرارية لتوليد الكهرباء بكوم أمبو بطاقة إجمالية ١٠٠ ميجاوات .

ويجب الإشارة إلى مشروع ديزرتك الأوروبي للطاقة الذي يهدف إلى إمداد أوروبا بنحو ١٥% من احتياجاتها من الطاقة عام ٢٠٥٠ بإقامة محطات لتوليد الطاقة الشمسية في الصحراء الغربية الكبرى الممتدة من المغرب إلى مصر . ويمكن أن تسهم مصر مساهمة فعّالة في هذا المشروع الأوروبي الكبير .

شكل رقم (٤/٣)
تقنيات المستقبل والأفكار غير التقليدية – الطاقة الشمسية الحرارية
المحطة الشمسية الحرارية الأولى بالكريمات هى احدى ٤ محطات فى العالم*
قدرة المحطة ١٤٠ ميجاوات (١٢٠ حراري + ٢٠ شمسي) وتم تشغيلها فى يوليو ٢٠١١

الطاقة الإجمالية المنتجة	٨٥٢ ج. و. س / سنة
الطاقة المنتجة من المكون الشمسى	٣٤ ج. و. س / سنة
الوفر السنوى فى استهلاك الوقود البترولى	حوالى ١٠٠٠٠٠ طن بترول مكافئ/ سنويا
التكلفة الاستثمارية لإنشاء المحطة	١,٨ مليار جنيه

* طبقاً لبيانات وزارة الكهرباء والطاقة

٢ - طاقة الرياح

تعتمد طاقة الرياح على توفر الرياح بسرعات قابلة لاستخدامها . ومن المعروف أنه إذا ما زاد متوسط سرعة الرياح في العام عن ٤.٥متر/ثانية فيمكن البدء في استغلالها لتوليد الطاقة .

وتعتمد أنظمة طاقة الرياح أساساً على وجود توربينة هوائية تدير وحدة لضخ المياه أو مولد كهربائي ، مما يتيح استخدام مصدر من أهم المصادر الطبيعية كفاءة في توليد الطاقة بتكاليف مناسبة وبقدرات كبيرة .

- ميزات طاقة الرياح

تتميز أنظمة طاقة الرياح بما يلي:

- تم تطوير معّداتها وصارت شائعة الاستخدام على المستوى العالمي وعلى نطاق تجاري تقريباً .
- لا يوجد أي عادم من احتراق مواد في التشغيل ، وبالتالي لا يصدر عنها أية انبعاثات غازية ضارة بالبيئة .
- تطوّر تكنولوجيا أنظمة طاقة الرياح تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة ، مما أسهم إلى حد كبير في سهولة تشغيلها وخفض تكاليفها الإنشائية وتكاليف الصيانة والتشغيل .

- استخدامات طاقة الرياح

يمكن استخدام طاقة الرياح في مصر في عدة مجالات ، منها:

- توفير الطاقة اللازمة للمنتجعات السياحية على الشواطئ الساحلية ، وعلى الأخص شواطئ البحر الأحمر .
- ضخ مياه الري لزراعة الأراضي في المناطق الصحراوية التي تتوفر فيها المياه الجوفية وتصلح الأراضي فيها للزراعة .
- توفير الطاقة للمستقرات البشرية في الصحاري والسواحل التي تقوم على الأنشطة الزراعية والصناعية والاستخراجية والسياحية .
- إنشاء مزارع لطاقة الرياح ذات قدرات عالية وربطها بالشبكة الكهربائية الموحدة ، وذلك لتوفير جزء من الطاقة المولدة من المصادر التقليدية .

- **مصادر طاقة الرياح في مصر**

اهتمت مصر بمصادر طاقة الرياح ، فأُعدت خريطة للرياح في مصر عام ١٩٨٧ شملت أساساً منطقة خليج السويس ، وكذلك تم إعداد أطلس للرياح عام ٢٠٠٥ ليشمل كل أراضي مصر . وقد استخدمت محطات قياس في أماكن مختلفة في مصر بهدف جمع وسماير وتحليل كل البيانات المتعلقة بسرعة الرياح واتجاهاتها ودرجة الحرارة والضغط الجوي والإشعاع الشمسي . وأسفرت البرامج التحليلية المتخصصة عن تحديد ست مناطق كمصادر لطاقة الرياح ؛ وهي : الساحل الشمالي الشرقي ـ الساحل الشمالي الغربي ـ خليج العقبة ـ خليج السويس ـ البحر الأحمر ـ الصحراء الغربية .

وتنقسم هذه المناطق إلى ثلاثة مستويات حسب متوسط سرعة الرياح بكل منها:

• **المستوى الأول**: تسود فيه رياح متوسط سرعتها السنوية بين ٧.٥ و١١.٩متر/ثانية ، وهي تتمثل في ساحل خليج السويس (جبل الزيت والزعفرانة) . وقد تم إنشاء مشروعات محطات الرياح الكبرى بمنطقة الزعفرانة ، ووصلت هذه المحطات إلى كامل قدراتها عام ٢٠١٠ وهي ٥٤٥ ميجاوات ـ وتم توصيلها بالشبكة القومية الموحّدة . أما منطقة جبل الزيت – وهي تتمتع بأعلى سرعة رياح عالمياً – فإنها تستوعب مزارع رياح بقدرة إجمالية ٦٠٠ ميجاوات . وقد أُعدت خطة لإنشاء مزارع كبرى بمنطقة خليج السويس تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات ، وسوف يجري تنفيذها بنظام BOOTبالاشتراك مع القطاع الخاص .

• **المستوى الثاني**: تسود فيه رياح متوسط سرعتها بين ٦.٤ و٧.٥ متر/ثانية وتغطى مناطق الغردقة التي أنشأ بها محطة بقدرة ٥.٤ ميجاوات ، وشرق وغرب النيل في محافظتي المنيا وأسيوط ، وبعض مواقع متفرقة في الواحات الغربية والساحل الشمالي .

• **المستوى الثالث**: تسود فيه رياح يتراوح متوسط سرعتها بين ٤.٦ و٦.٤ متر/ثانية وتغطي معظم مساحة مصر . ويمكن إنشاء مشروعات محطات رياح بها ذات قدرات صغيرة تستخدم مثلاً في ضخ المياه للتجمعات السكنية المحدودة .

شكل رقم (٥/٣)
تقنيات المستقبل والأفكار غير التقليدية – طاقة الرياح

ب. طاقة الرياح كمكون أساسى فى منظومة الطاقة لمصر خلال ٤٠ عاما القادمة

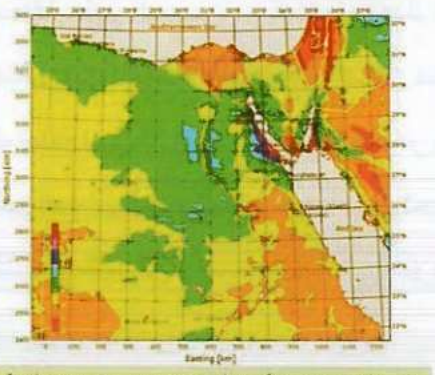

أطلس الرياح يوضح توافر مناطق عديدة بمصر يمكن استغلالها في توليدالطاقة النظيفة من الرياح

في إطار تنفيذ إستراتيجية الطاقة المتجددة التي أقرها المجلس الأعلى للطاقة يجرى حاليا الإعداد لتنفيذ ١٠ مشروعات طاقة رياح بإجمالي قدرات ٢٦٩٠ ميجاوات :-
٧ مشروعات بإجمالى قدرة ١٣٢٠م.و ، تنفذها هيئة الطاقة المتجددة.
٣ مشروعات بإجمالى قدرة ١٣٧٠م.و ، ويقوم بتنفيذها القطاع الخاص * طبقاً لبيانات وزارة الكهرباء والطاقة

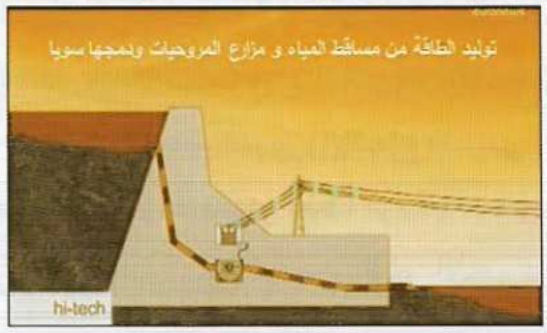

٣ –الطاقة المائية

تعتبر الطاقة المائية من أهم مصادر الطاقة المتجددة . وهي الطاقة الكهربائية المستمدة من التوربينات التي تُركب عند مساقط المياه من المنسوب الأعلى أمام السدود والقناطر – المقامة بطول النهر – إلى المنسوب الأدنى خلفها . ويوجد بمصر الآن محطة كهرباء السد العالي ، ومحطة كهرباء خزان أسوان . ويمكن إضافة محطات جديدة بتركيب توربينات هيدروليكية لتوليد الكهرباء عند القناطر الأخرى مثل قناطر نجع حمادي وقناطر أسيوط والقناطر الخيرية وغيرها .

٤ – الوقود الحيوي

سبق أن ذكر - في الجزء الخاص بالزراعة - أنه يمكن زراعة نباتات الوقود ، مثل الجاتروفا والكاسافا والهوهوبا وغيرها ، في صحراوات مصر لتحملها المناخ الجاف والملوحة العالية ، كما أنه يمكن أن تروى بمياه الصرف الصحي بعد معالجتها . وتستخدم الزيوت التي تستخرج منها كمصدر من مصادر الطاقة . وقد تمت زراعة هذه الأشجار بنجاح في عدة محافظات منها الأقصر وسوهاج والوادي الجديد والسويس . ويبشر هذا النجاح بإمكانية انتشار زراعتها ، والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي في مصر . وقد انتشر إنتاج هذا الوقود في دول كثيرة ، وعلى الأخص في البرازيل .

٥ –خلايا الوقود Fuel Cells

خلايا الوقود هو جهاز كهروميكانيكي يقوم بتحويل الهيدروجين في وجود الأكسجين إلى تيار كهربائي مستمر وبجهد منخفض . واستخدام الهيدروجين كوقود للمستقبل ، سواء في توليد الكهرباء أو في تسيير المركبات ، يقع في مقدمة الاهتمام العالمي بتوفير الطاقة الجديدة والمتجددة ، وذلك لما يمثله من إمكانات هائلة من حيث توفر المصدر وقيمته الحرارية ، فضلاً عن أن استخدامه لا ينتج عنه تلوث سلبي للبيئة . ولا يوجد الهيدروجين منفرداً في الطبيعة ولكن يوجد متحداً مع عناصر أخرى ، وعند استخلاصه من هذه العناصر فإنه يحتاج إلى مصدر آخر للطاقة . لذلك فإن التحدي الذي يواجه الباحثين اليوم هو إنتاج الهيدروجين بتقنيات اقتصادية وبكفاءة عالية ، بالإضافة إلى تطوير تكنولوجيات التخزين والنقل والتوزيع وطرق الأمان . أما الأبحاث العلمية التي يمكن أن تجرى في مصر فيمكن أن تتجه نحو استغلال الطاقة الشمسية الحرارية على السواحل المصرية لاستخلاص الهيدروجين من مياه البحر ، ثم استخدامه في خلايا الوقود للحصول على الطاقة الكهربائية .

٦ –الطاقة النووية

يجب النظر بجديّة في استخدام الطاقة النووية ليس فقط لأسباب استراتيجية ، بل أيضاً لأنها سوف تساعد بدرجة كبيرة على سد النقص الحالي في الطاقة التي تحتاجها مصر في تنميتها ، خصوصاً في حيزها الخالي في الصحراوات والسواحل . وقد سبق أن أجريت دراسات لبناء محطات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية في مصر ، وذلك في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن منطقة الضبعة بالساحل الشمالي مناسبة لإقامة محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، التي سوف تساعد على التنمية الشاملة في مصر وتعمير الصحراء الغربية . كما أن منطقة سيناء منطقة مناسبة أيضاً لإقامة محطة نووية أخرى ، سوف تسهم في تنمية سيناء وإقليم قناة السويس ، وملء الفراغ السكاني والعمراني في هذه المنطقة المهمة .

٧ –مصادر جديدة واعدة للطاقة قيد البحث العلمي

هناك بعض المصادر الواعدة لإنتاج الطاقة ، ولكنها حالياً قيد البحث العلمي العالمي. وقد يمضي بعض الوقت قبل أن تخرج إلى حيز التنفيذ ، ويصير استخدامها ممكناً فنياً واقتصادياً . ويجب أن تشارك مصر قدراستطاعتها في هذه البحوث ، وهذه الأنواع هي:

- طاقة المد والجزر .
- طاقة أمواج البحار والمحيطات .
- طاقة حرارة باطن الأرض .

مما سبق يتضح أن مصر تعاني في الوقت الحالي نقصاً حاداً في مصادر الطاقة لمواجهة احتياجاتها في الحيز الحالي ، وفي الامتدادات العمرانية والتنموية في الحيز الجديد . ويتضح أيضاً مما سبق أن مصر لديها إمكانات كبيرة ومتعددة لإنتاج الطاقة ، ليس فقط بما يكفي احتياجاتها بل أيضاً لتصديرها للخارج بكميات كبيرة ، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وأغلب هذه الأنواع يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات لكي يصبح استخدامها على نطاق واسع ممكن من الناحيتين الاقتصادية والفنية . وهنا يبرز الدور المهم للبحث العلمي - في مراكز البحوث والجامعات في مصر - في دراسة إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والمتقدمة في تطوير مصادر الطاقة ، واستخدامها في تحقيق التنمية القومية الشاملة .

ونظراً لتعدد وتنوّع أقاليم مصر من النواحي البيئية والإيكولوجية والإمكانات التنموية ، فإنه يجب دراسة مصادر الطاقة الملائمة لكل إقليم من هذه الأقاليم . لذا فإن خطط توفير الطاقة يجب أن تنسق مع التخطيط التنموي الشامل لمصر بكل مراحله .

(٤) النقل:

لم يكن من الممكن أن تقوم الحضارة في مصر – أو في غير مصر – وتنشأ بها مؤسسات الدولة : المدنية والدينية والأمنية بدون وجود شبكة من المواصلات البرية والنهرية ، تربط المنظومة العمرانية بكل مستوياتها : من القرية إلى المدينة إلى الإقليم إلى الدولة في وحدة إدارية واجتماعيةواقتصادية شاملة .

إن وسائل النقل تمثل في حقيقة الأمر الشرايين الحيوية التي تربط أعضاء الجسم العمراني بعضه ببعض ؛ وتنتقل من خلالها الأنشطة الحياتية من عضو لآخر . كما أنها تقع دائماً في طليعة التنمية ، ومع امتدادها تمتد التنمية من موقع لآخر ، ومن إقليم إلى إقليم .

١ – شبكات النقل

تتعدد شبكات النقل الحديثة فتشمل ما يلي:

- الطرق البرية .
- السكك الحديدية .

- النقل الكهربائي .
- النقل النهري .
- النقل البحري .
- النقل الجوي .

ويشتمل النقل الحديث – شأنه شأن النقل القديم - على شقين أساسيين : شق ثابت وشق متحرك . ويُعني بالشق الثابت : شبكات الطرق البرية المختلفة الأنواع والأنماط ، وخطوط السكك الحديدية بمحطاتها ، ومسارات النقل النهري ، وخطوط الملاحة البحرية بما يلزمها من موانئ ، وخطوط النقل الجوي بما يلزمها من مطارات محلية ودولية . أما الشق المتحرك فيُعنى به : أساطيل الشاحنات البرية ، وعربات النقل ، وحافلات النقل الجماعي للركاب ، وعربات النقل الخاصة ، وقطارات وعربات السكك الحديدية ، وسفن النقل النهري ، وأسطول النقل البحري عبر البحار ، وأسطول النقل الجوي .

وغني عن الذكر ، أن جميع هذه الشبكات يجب أن تتكامل فيما بينها في منظومة واحدة ، لتعمل جميعها كوحدة خدمية متناسقة الأداء . وأحياناً ما يقاس التقدم العمراني بمقدار ما تتمتع به الدولة من شبكات مواصلات قادرة على استبعاب حركات النقل المتزايدة عاماً بعد عام ، مع توفير وسائل الأمان والحماية واستخدام التقنية المتقدمة في هذا المجال .

٢ – أنساق النقل : النسق الإشعاعي والنسق الشبكي (التقاطعي)

تتشكل أنساق النقل حسب أنساق العمران ، فالنسق العمراني هو الذي يحدد نسق النقل وإن تعددت وسائله .

– النمط التقليدي للنقل في الحيز الحالي (النسق الإشعاعي)

سبق أن ذكر أن النمط العمراني المصري التقليدي يتمثل في هيمنة البؤرة القاهرية على منظومة العمران المصري بأكمله ؛ فهو نمط مركزي شديد التمركز . وقد جاءت شبكات النقل متطابقة تماماً مع النمط العمراني ، فاتخذت شكل ما يسمى "بالشبكات الإشعاعية Radial Network" حيث تشع الطرق الرئيسة بما يشبه المحاور بشكل إشعاعي من إقليم القاهرة الأوسط (وهو مركز الدولة في الإدارة والأمن والأنشطة والخدمات) إلى كل أقاليم الحيز المعمور في الوادي والدلتا . فتمتد جنوباً بطول الوادي إلى الصعيد ، وشرقاً إلى إقليم قناة السويس ومحافظات شرق الدلتا ، وغرباً

إلى إقليم الإسكندرية ومحافظات غرب الدلتا ، وشمالاً إلى محافظات وسط الدلتا حتى الساحل الشمالي . وتسمى هذه الشبكة "بشبكة الطرق الرئيسة" التي تربط المحافظات بعضها مع بعض .

ونفس النسق في النقل يتم أيضاً على المستوى المحلي . "فالمدينة المركز" ترتبط بالقرى المحيطة بها والتابعة لها بشبكة إشعاعية من الطرق المفردة ؛ وتتصل "المدينة عاصمة المحافظة" بالمدن الأخرى داخل المحافظة بشبكة إشعاعية أيضاً من الطرق المفردة أو المزدوجة .

ويمتد من هذا النسق الإشعاعي مجموعة شبكات محلية من الطرق – المفردة أو المزدوجة – تغطى المناطق المأهولة في كل من الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء .

- نسق النقل في الحيز الجديد (النسق الشبكي - التقاطعي)

لكي يمكن استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ، فيجب أن يمتد النطاق العمراني من الحيز الحالي إلى الحيز الجديد في أقاليم تنموية في صحراوات مصر وسواحلها ؛ شاملة إقليم سيناء وإقليم قناة السويس وإقليم الساحل الشمالي الغربي وإقليم الوادي الجديد بالصحراء الغربية وإقليم البحر الأحمر والصحراء الشرقية . وسوف لا تقتصر التنمية على نشاط رئيس واحد ، بل ستكون متعددة الأنشطة الاقتصادية .

ومن المتوقع أن تصل مساحة المعمور إلى حوالي ٢٤% من المساحة الكلية لمصر ؛ بدلاً من المساحة الحالية والتي لا تتجاوز ٥.٧% فقط . أي أن النسق العمراني الجديد سيكون نسقاً لا مركزياً ؛ منتشراً في أقاليم تنمية قادرة على إدارة ذاتها بذاتها .

لذا فإن نسق النقل سينتقل من النسق الإشعاعي المنبثق من مركز واحد إلى النسق التشابكي الممتد في الاتجاهات الأربعة . أي أنه سوف يتشكل أساساً من محاور نقل طولية متعددة الوسائط (من الشمال إلى الجنوب) ، ومحاور عرضية (من الشرق إلى الغرب) تتشابك وتتلاقى في مراكز تنموية رئيسة . وهي إما مراكز حضرية أو تجمعات للأنشطة الاقتصادية . وتعتبر هذه المراكز بمثابة نقاط تجمع ، وأيضاً مراكز توزيع للأنشطة المختلفة. أي يتم عندها توليد أو جذب النقليات الرئيسة للركاب والبضائع .

وتمتد المحاور الطولية بطول البلاد من شمالها إلى جنوبها بشكل شبه مواز للحيز المعمور الحالي في الوادي والدلتا ، ويقع بعضها في شرقه (إقليم البحر الأحمر والصحراء الشرقية) ، والبعض الآخر في غربه (إقليم الساحل الشمالي والصحراء الغربية) .

أما محاور النقل العرضية فتمتد من الشرق إلى الغرب بعرض البلاد . وتبدأ بمحور البحر المتوسط شمالاً (رفح – السلوم) ، تليه محاور عرضية متتالية ، وتنتهي بمحور (رأس بناس – وادي أسوان – حلفا) في أقصى الجنوب .

وسوف تغطي هذه الشبكة القومية من محاور النقل الطولية والعرضية كلا من الحيز الحالي والحيز الجديد ، وتربطهما في حيز تنموي واحد متكامل . وبعض هذه المحاور ستكون بمثابة محاور تنموية Corridors Of Development بجانب كونها وسيلة للنقل متعدد الوسائط (مثل المحور المقترح من الدكتور الباز ، والمحور المقترح من الدكتور القصاص) .

وستشتمل شبكة النقل القومية المقترحة على شبكة من "الطرق الحرة" Free Ways وشبكة من خطوط سكك حديدية "لقطارات فائقة السرعة" IIigh Speed Trains وذلك للنقل السريع لكّل من الركاب والبضائع .

وسوف تنتهي محاور النقل الطولية شمالاً ، والمحاور العرضية غرباً بموانئ بحرية رئيسة على البحر المتوسط والبحر الأحمر لكي تربط شبكة النقل المصرية بشبكة النقل البحرية العالمية ؛ كما يمكن أن تصل المحاور الطولية جنوباً إلى السودان وتمتد إلى قلب القارة . كذلك يمكن أن تمتد المحاور العرضية غرباً إلى ليبيا ومنها إلى دول شمال إفريقيا لتأكيد علاقات مصر الحيوية بقارة إفريقيا .

إن كلا من النسقين : النسق الإشعاعي والنسق الشبكي يسفر عن حقيقة عمرانية مهمة ، وهي ارتباط شبكة النقل دائماً بخطط التنمية الإقليمية والقومية ارتباطاً وثيقاً .

٣ – نظم النقل

تتمثل الرؤية المستقبلية للنقل في تحقيق نظم نقل متوازنة ومتكاملة تتوافق مع بنية التنمية القومية التي تنتشر مكانياً على كامل المسطح المصري . وتشتمل هذه النظم على الآتي :

– النقل المتكامل (متعدد الوسائط) Combined Transportation

ينقسم النقل أساساً إلى قسمين رئيسين : هما نقل الركاب ونقل البضائع . كما تتعدد وسائل النقل لتشمل : النقل البري المتمثل في الطرق والسكك الحديدية والنقل الكهربائي ، والنقل النهري ، والنقل البحري ، والنقل الجوي . ومن ناحية أخرى هناك النقل العام والنقل الخاص ، وأيضاً النقل داخل المدن والنقل خارج المدن ، وكذلك النقل المحلي والنقل الدولي . ولكل من هذه الأنواع (أو

لكل مجموعة منها) مساراته وموانيه ومحطّاته وخدماته اللوجستية الخاصة به . وتعمل كل منها منفصلة دون تنسيق كاف فيما بينها .

ويهدف النقل المتكامل متعدد الوسائط إلى تجميع كل هذه الأنواع في منظومة نقل واحدة تعمل في تناسق وتعاون ، بحيث يمكن الانتقال من استخدام نوع من النقل إلى استخدام نوع آخر بسهولة ويسر، توفيراً للوقت والجهد والنفقات بالنسبة لكل من الركاب والبضائع على سواء .

- **النقل الأخضر Green Transportation**

يعتبر النقل من أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة وتلويثاً للبيئة . لذا يجب أن يكون التوجه في تصميم وإنشاء وتشغيل نظم النقل نحو تخفيض استهلاك الطاقة ، وأيضاً تخفيض الانبعاثات والتلوث الناجم عنها .

وتهدف الأبحاث الحديثة في مجال النقل الأخضر إلى استخدام المواد المتاحة محلياً، وتدوير المواد المستخدمة ، وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة مثل النانوتكنولوجي في استنباط مواد جديدة قليلة التكاليف وبخصائص متميزة ، لاستخدامها في إنشاء الطرق مثل المواد المقاومة للانزلاق Skid-Resistant of Road Surface ، والمواد المخفضة للتلوث الضوضائي Mitigating Noise Pollution .

- **النقل الذكي Intelligent Transportation**

تعني أنظمة النقل الذكية استخدام التكنولوجيات الحديثة في إدارة النقل ؛ ويشمل ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأجهزة الاستشعار الحديثة في أنظمة النقل ؛ بهدف تحسين كفاءتها وموثوقيتها وسلامتها . ومع امتدادشبكة النقل لتغطي أقاليم التنمية في الحيز الجديد ، وتحديث وتطوير وسائل النقل ، أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة وتشغيل هذه الشبكة القومية أمراً ضرورياً وأساسياً .

وتشتمل أنظمة النقل الذكية على ما يلي:

- الإدارة المتطورة للحركة المرورية والأنظمة المعلوماتية لمستخدمي الشبكة المرورية : ترشيد الدخول إلى الطرق السريعة – الأنظمة المعلوماتية لسائقي المركبات – إدارة الحوادث المرورية .
- أنظمة النقل العام المتطورة .

- إدارة عمليات النقل التجاري .
- التحكّم المتطوّر في المركبات وأنظمة السلامة .
- استخدام أنظمة متطورة للنقل النهري والبحري والسكك الحديدية .

مما سبق يتضح أن نظام النقل يجب أن يكون قادراً على نقل الركاب والبضائع بكفاءة آمنة ومؤمنة ، وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية . ولكي يلعب النقل الدور المنوط به في تنافسية يجب أن يكون متعدد الوسائط في التكوين ، متفقاً مع المتطلبات الدولية المعاصرة في الإدارة ، قائماً على التقنيات الحديثة المتقدمة في الإنشاء والتشغيل .

٤ - وسائل النقل

أوضحت دراسة جايكا (المخطط الشامل للنقل على المستوى القومي ٢٠١٢) أن نسبة نقل الأفراد بين المدن بوسائل النقل المختلفة هي كالآتي:

الطرق ٩٠.٣% من مجموع عدد الركاب ، والسكك الحديدية ٧.٥% ، والنقل الجوي الداخلي ٢.٢% .

أما نسب نقل البضائع فهي كالآتي:

الطرق ٩٨.٦% من مجموع حجم البضائع ، والسكك الحديدية ٠.٩% ، والنقل النهري ٠.٥% .

مما سبق يتضح عدم التناسق في أحجام النقل بين وسائل النقل المختلفة بالنسبة لكل من الركاب والبضائع ؛ فالجزء الأكبر من حجم النقل يقع على عاتق الطرق البرية . أما نصيب الوسائل الأخرى مثل السكك الحديدية والنقل النهري فمنخفض للغاية ، ودون المعدلات العالمية بدرجة كبيرة . وقد أدي عدم الاتزان في أحمال النقل بين وسائل النقل المختلفة إلى سلبيات خطيرة ، وتدنٍ في أداء المرفق بصفة عامة .

وفيما يلي وصف موجز لوسائل النقل المختلفة:

- **الطرق البرية**

تتضمن مجموعة الطرق الأنواع التالية:

- **شبكة الطرق المفردة :**

يشتمل الطريق المفرد على مسارين ، مسار في كل اتجاه من اتجاهي الحركة . وتربط هذه الشبكة عادة المدن بمراكز الإنتاج الزراعي أو الصناعي التي تتبعها .

- **شبكة الطرق المزدوجة :**

يشتمل الطريق المزدوج على مسارين أو أكثر في كل اتجاه ؛ ويفصل بين الاتجاهين إما جزيرة أو حاجز خرساني ؛ وتربط هذه الطرق عاصمة المحافظة أو الإقليم بالمدن التابعة لها .

- **شبكة الطرق الحرّة Free Ways :**

تتميز الطرق الحرّة بأنها منعزلة تماماً من الجانبين ، و متعددة المسار ات في كل اتجاه ، ويلتقي بعضها مع بعض من خلال تقاطعات حرّة وعلى مناسيب متباينة . وتنشأ طرق خدمة على الجانبين لخدمة الأنشطة المختلفة الجانبية . وتخصص بكل اتجاه منها حارة للنقل الثقيل . ومحاور النقل الطولية والعرضية السابق ذكرها - والتي تربط الأقاليم بعضها مع بعض - ستكون في أغلبها طرقاً حرّة .

سبق الإشارة إلى أن الطرق وحدها تقوم بنقل ٩٠.٣% من الركاب ، و٩٨.٦% من البضائع . ويؤدي الاستخدام المكثف للطرق إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والبيئية والهندسية والاجتماعية، مثل زيادة الكثافة المرورية وزيادة نسبة الحوادث الجسيمة والتلوث البيئي ، كما يؤدي إلى زيادة الأحمال عن المعدلات القانونية ، ويترتب على ذلك تهالك رصف الطرق وصعوبة صيانتها ، لذا فإنه يلزم زيادة حجم النقل بالسكك الحديدية والنقل النهري تخفيفاً من العبء المروري الكبير الواقع على شبكة الطرق .

- **السكك الحديدية**

يعد النقل بالسكك الحديدية من أهم وسائل النقل في العصر الحديث ، سواء أكان نقل الأفراد أو نقل البضائع ، وذلك من عدة نواح ؛ منها انخفاض تكلفة نقل البضائع ، ومنها نقل أفراد وبضائع بأعداد وأحجام كبيرة . وتتميز السكك الحديدية برخص أسعارها بالنسبة للوسائل الأخرى ، كما أنها من أكثر الوسائل أماناً وأقلها تلوثاً . لذا يجب زيادة قدرات وكفاءة هذا المرفق من كل نواحيه ، وعلى الأخص تحويل نظام الجر الحالي بالديزل إلى الجر الكهربائي ، وأيضاً تطوير تشغيله وإدارته وصيانته باستخدام التكنولوجيات المتقدمة الحديثة .

ويتميز الجر الكهربائي بإمكانية تحقيق سرعات عالية ، وبالتالي انخفاض الزمن الكلّي للرحلة ؛ كما أنه أكثر أماناً لحركة القاطرات ، ويحقق توفيراً في استهلاك الطاقة بما يعادل ٣٠% تقريباً منها .

وحسب المخطط الاستراتيجي القومي ، سوف تنشأ شبكة قومية من السكك الحديدية للقطارات فائقة السرعة بطول محاور النقل الرئيسة الطولية والعرضية ؛ لتكوّن مع شبكة الطرق الحرّة نظام نقل سريع متعدد الوسائط .

وقد سبق أن ذكر أن السكك الحديدية تقوم بنقل ٧.٥% من الركاب ، و٩.٠% فقط من حجم البضائع ، وهي نسبة أقل كثيراً من مثيلاتها في أوروبا وأمريكا والتي تبلغ حوالي ٢٥% . لذا فإنه يجب العمل على زيادة نصيب السكك الحديدية من نقل البضائع ، وذلك بأن تزود الشبكة بما يعرف بالموانى الجافة ، وهي محطات لتداول الحاويات مع أنظمة النقل الأخرى ، أو استلامها من مرسليها وتسليم الوارد منها إلى أصحابها .

وسوف تمتد شبكة السكك الحديدية في الحيز الجديد إلى مواقع تواجد المواد الخام ومناطق إنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية للربط بينهما . إذ إنها من أرخص وسائل النقل وأسرعها خاصة في حالة الكميات الكبيرة والمسافات الطويلة . وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تكلفة النقل بالطرق البرية تقدر بخمسة أضعاف النقل بالسكك الحديدية .

- **النقل الكهربائي**

ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه عام نحو التركيز على استخدام أساليب الجر الكهربائي داخل المراكز الحضرية الكبرى وضواحيها ، كوسيلة رئيسة ومهمة للتغلب على العديد من المشاكل في النقل والمرور ، بجانب أنها أفضل الوسائل بالنسبة لقضايا البيئة . وإذا كان نظام الجر الكهربائي

لقاطرات السكك الحديدية له ميزاته السابق التنويه بها ، فإن النقل الكهربائي داخل المدن له ميزاته أيضاً ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- القدرة على نقل أحجام كبيرة من الركاب في وقت قصير نسبياً .
- السرعة الفائقة أثناء النقل .
- انخفاض تكلفة التشغيل نسبياً .
- إمكانية تزويده بتكنولوجيا متقدمة في التشغيل والتحكم .
- عدم إنتاج أية ملوثات .

ويشمل النقل الكهربائي قطارات المترو داخل المدينة ، ومركبات الترام ، وقطارات المترو الإقليمية التي تربط المدينة الأم بالمدن التوابع حولها ، مما يسهم في سرعة تنمية هذه المدن .

- **النقل النهري**

يعتبر النقل النهري من وسائل النقل المهمة ، ويتميز بأنه وسيلة طبيعية لا تحتاج إلى تكاليف إنشاء بنية أساسية كبيرة، كما أنها من أكثر وسائل النقل أماناً وأقلها تكلفة، وهي أيضاً أقل تلوثاً للبيئة، وتصلح لنقل الركاب والبضائع بأنواعها المختلفة. ورغم هذه المزايا فإن حجم النقل النهري لا يتجاوز ٠.٥% من الحجم الكلي لنقل البضائع . ومن المخطط تطوير شبكة النقل النهري ومدها إلى المدن الرئيسة بالحيز الحالي باستغلال النيل وفروعه والرياحات والترع الكبرى ، وذلك لزيادة نصيب النقل النهري من نقل البضائع على وجه الخصوص . ويتطلب ذلك ما يلي:

- تطوير المجاري المائية الحالية للسماح بمرور النقل النهري .
- تحديث أسلوب تشغيل الأهوسة والقناطر .
- استخدام التقنيات الحديثة في إدارة وتشغيل النقل النهري .
- إنشاء الموانى النهرية اللازمة ومعدات الشحن والتفريغ ، وإنشاء الصوامع وساحات التخزين الملحقة بها .
- تطوير وتحديث أسطول النقل النهري .
- تطوير النقل النهري للركاب ، وإنشاء المراسي الكافية بما تحتاجه من خدمات خصوصاً في المناطق السياحية .

- **النقل البحري**

سبقت الإشارة إلى أهمية موقع مصر البالغة ، إذ إنها تقع عند ملتقى القارات وكذلك عند ملتقى البحار ؛ ويمر بها أهم مجرى ملاحي في العالم بالنسبة للتجارة الدولية وهو قناة السويس . كما سبق أن ذكر - في مجال أنساق النقل - أن محاور النقل الطولية سوف تنتهي شمالاً بموانئ دولية على البحر المتوسط مثل العلمين ومرسى مطروح وسيدي براني ، بجانب الموانـي الحالية في الدخيلة والإسكندرية ودمياط وبورسعيد والعريش . كما تنتهي محاور النقل العرضية بموانئ دولية على البحر الأحمر مثل السويس والعين السخنة ورأس غارب وسفاجا ومرسى علم ورأس نباس . وبذلك ترتبط شبكة النقل المصرية بشبكة النقل البحرية العالمية بما يسهم مساهمة كبيرة في تنمية التجارة الخارجية ، وتسهيل وصول المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية .

ونظراً لأهمية قناة السويس في الملاحة البحرية العالمية فإن النية تتجه نحو تنمية إقليم قناة السويس ، وتحويله إلى مركز عالمي للخدمات اللوجستية للنقل البحري . إذ تمر بالقناة ٩% من التجارة العالمية ، و٢٢% من حجم الحاويات كما سبق ذكره . ويعتبر هذا الإقليم من أهم أقاليم التنمية الواعدة ، ولذا فقد أعطى أولوية متقدمة في خطط وبرامج التنمية .

- **النقل الجوي**

ازدادت أهمية النقل الجوي خلال الخمسة عقود الأخيرة ازدياداً كبيراً ؛ حتى صارت الوسيلة الأولى في نقل الركاب على مستوى العالم ، كما صارت الوسيلة الأولى للنقل الداخلي في كثير من الدول وعلى الأخص الدول المتقدمة . ومن خلال التطوّر الكبير في هذا المرفق أمكن تحقيق زيادة كبيرة في سعة الطائرات ، ودرجة عالية من الأمان ، بجانب السرعة الفائقة التي يتميز به هذا النقل عن غيره من الوسائل . وصار العالم كله مرتبطاً بشبكة كثيفة من الخطوط الجوية تحقق معها وفرة في الوقت وسهولة في الانتقال؛ حتى صار وكأنه "قرية كبيرة واحدة" .

وتعتبر مصر مركزاً مهماً من مراكز النقل الجوي العالمي ، ولديها العديد من المطارات الدولية مثل مطارات القاهرة – الإسكندرية – برج العرب – الأقصر – أسوان – أبو سنبل – أسيوط – شرم الشيخ – سانت كاترين – الغردقة . وقد تم تطوير بعض المطارات لكي تستقبل الخطوط الدولية ، مثل : مطارات الطور – العريش – سيوة – الداخلة – الخارجة .

وبجانب هذه المطارات الدولية ؛ أُنشئت العديد من المطارات في مناطق الاستثمار الزراعي والصناعي الجديدة ، وهي مطارات : رأس بناس – أبو رماد – العين السخنة – مرسى علم –

العلمين – الفرافرة – الواحات البحرية – رأس سدر – شرق العوينات – سوهاج . وتتجه النية إلى التوسع في النقل الجوي الداخلي ؛ حتى يغطى كل أقاليم التنمية القديم منها والجديد .

من العرض السابق ، يتضح تعدد شبكات النقل من النقل البري بأنواعه المختلفة : الطرق والسكك الحديدية والنقل الكهربائي إلى النقل النهري والنقل البحري والنقل الجوي . وتحتاج هذه الشبكات إلى التكامل فيما بينها لتحقيق ما يسمى "بالنقل المتعدد الوسائط" ، أي أن هذه الشبكات - على اختلاف أنواعها وتباين مستوياتها - تعمل جميعاً في إطار تنسيقي واحد ، توفيراً للوقت والجهد والنفقات بالنسبة لكل من الركاب والبضائع على سواء .

كما تحتاج هذه الشبكات إلى تطوير وتحديث : الجزء الثابت منها ويتمثل في البنية الأساسية ، والجزء المتحرك المتمثل في المركبات . كما تحتاج أيضاً إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة المتقدمة في الإنشاء والإدارة والتشغيل والصيانة لزيادة كفاءة هذا المرفق الحيوي المهم .

ويجب أن يسير "النقل" جنباً إلى جنب وفي تزامن وتناسق مع "التنمية" ، إذ إنه أحد مقوماتها الأساسية بجانب الأرض والمياه والطاقة . بل إن بعض المخططين يرون أن يسبق النقل النشاط التنموي ليفسح الطريق إلى مناطق وأقاليم التنمية الواعدة الجديدة .

ويجب أن يتطابق نسق النقل مع نسق التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي .

فعلى المستوى القومي ، يجب أن تتوفر شبكة نقل قومية تربط الأقاليم بعضها مع بعض ، وتتكوّن هذه الشبكة : من شبكة الطرق الحرّة ، وشبكة خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة ، وشبكة الخطوط الجوية الداخلية . ويكون لكل إقليم مطاره الدولي (وأحياناً أكثر من مطار) ، وميناؤه البحري - إذا كان مطّلاً على البحر المتوسط أو البحر الأحمر – ليصلاه مباشرة بالعالم الخارجي . كما سوف يستخدم النيل - بفروعه وريّاحاته وترعه الرئيسة - للنقل الإقليمي بين أقاليم الحيز العمراني الحالي .

أما داخل الإقليم الواحد بمحافظاته ومدنه وقراه فسيجمعها شبكة من النقل المحلي متعدد الوسائط يشمل : النقل البرّي من طرق مزدوجة أو مفردة ، وسكك حديدية ونقل كهربائي ، والنقل النهري .

وتتوحد هاتان الشبكتان الإقليمية والمحلية في نظام نقل قومي واحد متكامل .

وتوضح خريطة رقم (١١/٣) شبكة الطرق القائمة والمقترحة

خريطة رقم (١١/٣)
شبكة الطرق القائمة والمقترحة

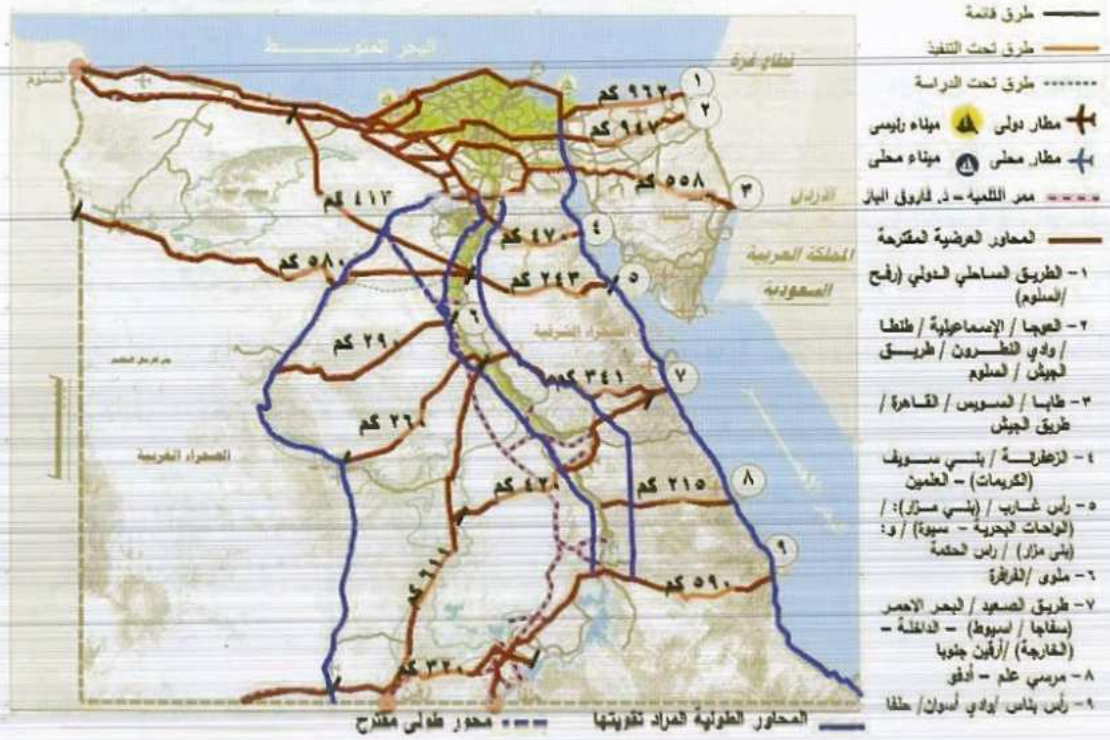

طرق قائمة
طرق تحت التنفيذ
طرق تحت الدراسة
مطار دولى ميناء رئيسى
مطار محلى ميناء محلى
ممر التنمية - د. فاروق الباز

المحاور العرضية المقترحة

١- الطريق الساحلي الدولي (رفح /السلوم)
٢- العريش / الإسماعيلية / طنطا / وادي النطـــرون / طريـــق الجيش / السلوم
٣- طابا / السويس / القـاهرة / طريق الجيش
٤- الزعفرانـــة / بنـــي ســـويف (الكريمات) - الخمين
٥- رأس شـارب / (بنـي مـزار): / (الواحات البحرية - سيوة) / و: (بني مزار) / رأس الحكمة
٦- ملوى /الفرافرة
٧- طريق الصعيد / البحر الاحمر (سفاجا / اسيوط) - الداخلة - (الخارجة) /أرقين جنوبا
٨- مرسي علم - أدفو
٩- رأس بناس /وادي أسوان/ حلفا

المجال الرابع : التنمية المكانية : الأقاليم التخطيطية والمخطط القومى

(١) التنمية المكانية

١ - المناطق الصالحة للتنمية

سبق أن ذكر ، في الجزء الخاص "بالمقوّمات الأساسية للتنمية – الأرض" ، أنه بدراسة الطبوغرافية المصرية وجغرافيتها في كل الأقاليم من ناحية المحدّدات وإمكاناتها التنموية ؛ تبين أن المسطح الجغرافي المصري ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة : مناطق صالحة للتنمية لتوافر الموارد بها وهي خالية من العوائق الطبيعية وتبلغ مساحتها ٢٤% من مساحة مصر الكلية . ومناطق صالحة للتنمية ولكن بها بعض المحدّدات الطبيعية ومساحتها ١٦% . ومناطق غير صالحة للتنمية . وفيما يلي الأقاليم التي تشملها هذه الأقسام الثلاثة:

- **أقاليم المناطق الصالحة للتنمية:**
  - شمال سيناء .
  - إقليم قناة السويس .
  - الساحل الشمالي الغربي حتى جنوب منخفض القطارة .
  - الوادي الجديد بالصحراء العربية .
  - بعض مناطق ساحل البحر الأحمر وخليج السويس .
  - منطقة حلايب وشلاتين .
  - امتداد الحيز الحالي في الوادي والدلتا على الجانبين شرقاً وغرباً ، وجنوباً حتى وادي حلفا .

  وتمثل هذه المناطق أولوية أولى للتنمية .
- **أقاليم المناطق الصالحة للتنمية مع وجود بعض المحدّدات :**
  - وسط سيناء .
  - جنوب منخفض القطارة .
  - بعض مناطق الوادي الجديد وامتداد محور هذا الوادي جنوباً حتى توشكى وشرق العوينات .
  - بعض مناطق ساحل البحر الأحمر وخليج السويس والصحراء الشرقية .

  وتمثل هذه المناطق أولوية ثانية للتنمية .

-أقاليم المناطق غير الصالحة للتنمية:

- جنوب سيناء (فيما عدا المناطق الساحلية والمزارات الدينية) .
- الصحراء الغربية : المنطقة الواقعة غرب محور الوادي الجديد حتى الحدود الدولية الغربية ، والمنطقة الواقعة بين الوادي القديم شرقاً والوادي الجديد غرباً
- الصحراء الشرقية : المنطقة الواقعة بين إقليم ساحل البحر الأحمر شرقاً والوادي القديم غرباً .

وتوضح الخريطة رقم (١٢/٣) المناطق والأقاليم الصالحة للتنمية في مصر .

خريطة رقم (١٢/٣)
المناطق الصالحة للتنمية

٢ - الموارد والإمكانات التنموية وأماكن تواجدها

قامت أجهزة الدولة المختصة ، على مدى عقود عدّة سابقة ، بدراسة الموارد الطبيعية في مصر وكميّاتها وخصائصها وأماكن تواجدها وإمكاناتها والأنشطة التنموية التي يمكن أن تقوم عليها ، مثل الموارد الزراعية ، والموارد الاستخراجية بأنواعها المختلفة ، والموارد الصناعية ، والموارد السياحية ، وموارد المياه والطاقة .

وقد تم إعداد بيانات وخرائط تفصيلية لكل هذه الموارد ، وتشمل الخرائط ما يلي:

- خرائط الأراضي الصالحة للزراعة ونوعيات المحاصيل التي يمكن أن تزرع بها . وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي ٦ ملايين فدان . وقامت بإعداد هذه الخرائط : الهيئة العامة للتنمية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- أطلس الموارد والثروات الطبيعية والتعدينية في مصر ؛ وتشتمل على خامات الصناعات الكيماوية والخامات الفلزية وخامات الحراريات وخامات العناصر النادرة ، وكمياتها وأماكن تواجدها . وقامت بإعداد هذا الأطلس : الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية .
- أطلس خامات مواد البناء بكمياتها وخصائصها وأماكن تواجدها . وأعده : المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء التابع لوزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية .
- خرائط المناطق الصناعية ؛ وتبين مواقع ومساحات هذه المواقع وأنواع الصناعات التي سوف تتوطن فيها . وقد أعدتها : الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة.
- خرائط المواقع السياحية ؛ وتبين المواقع السياحية بأنواعها المختلفة : التاريخية والثقافية والبيئية والدينية والعلاجية . وقد أعدت هذه الخرائط : الهيئة العامة للتنمية السياحية التابعة لوزارة السياحة .
- خرائط الموارد المائية ، وعلى الأخص أحواض المياه الجوفية بطبقاتها ومساحاتها وأعماقها وكميات المياه المقدّرة بها . وأعدها : المركز القومي لبحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري .
- خرائط الطاقة الجديدة والمتجددة ؛ وتوضح المناطق التي يمكن فيها توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح . وقد أعدتها : وزارة الكهرباء والطاقة .

وقد تجمعت كل هذه الموارد والثروات والإمكانات في خريطة واحدة مجمّعة ؛ توضح بالتفصيل الإمكانات التنموية لكل إقليم من أقاليم مصر ؛ شاملة الفرص المتاحة والتحدّيات القائمة . وتوضح

الخريطة رقم (٨/٣) في الجزء الخاص "بمقوّمات التنمية – الأرض" الموارد والثروات المتاحة على كامل المسطح المصري .

ويجب الإشارة إلى أنه عند دراسة الأنشطة الاقتصادية في المحور الثاني - وهي الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات - تم توضيح البعد المكاني لكل نشاط من هذه الأنشطة ؛ وهذا ما كان ينقص أغلب مثل هذه الدراسات في الماضي .

٣ - نطاقات التنمية

يتضح من الخريطة المجمّعة لإمكانات التنمية في مصر ؛ أن هذه الإمكانات تتركز في الأقاليم والمحاور التالية :

- **سيناء**

إقليم حدودي استراتيجي ؛ ذو قوام اقتصادي متكامل: سياحي وصناعي وزراعي وتعديني . ويمكن فيه استخدام الطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر ، كما يمكنه استيعاب ٤.٥ مليون نسمة .

- **قناة السويس**

إقليم لوجستي تجاري وصناعي عالمي . ويمكن أن يستوعب ٤.٤ مليون نسمة .

- **الإسكندرية**

إقليم خدمي لوجستي زراعي وصناعي وسياحي . ويمكن أن يستوعب ٧.٤ مليون نسمة .

- **الساحل الشمالي الغربي**

إقليم تنمية متكاملة : زراعية وصناعية وسياحية وخدمية وتعدينية . ويمكن أن يعتمد على الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر . كما يمكنه أن يستوعب ٣٤ مليون نسمة .

- **الوادي الجديد**

مركز أمثل لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على مستوى العالم . ويمكن أن تقوم به أنشطة زراعية وصناعية وتعدينية وسياحة بيئية . ويستطيع أن يستوعب ٥ ملايين نسمة .

- ساحل البحر الأحمر وخليج السويس وبعض مناطق الصحراء الشرقية

يشمل عدة أقاليم ذات قوام اقتصادي متنوع : سياحي وتعديني وصناعي وتجاري وخدمات لوجستية . ويمكن فيه توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر .

- المحـــور العمرانـــي الحالـــي

ويشمل الدلتا والصعيد شماله ووسطه وجنوبه والامتدادات العمرانية على جانبيه الشرقي والغربي . ويمثل أقاليم زراعية وصناعية وتعدينية وسياحية ، كما يشتمل على العاصمة في إقليم القاهرة الكبرى .

وتستطيع هذه الأقاليم والمحاور التنموية الحديدة أن تستوعب زيادة سكانية يبلغ مجموعها حوالي ٨٠ مليون نسمة .

ومن هذه النطاقات المكانية للتنمية بمجالاتها المختلفة تتضح المعالم الرئيسة للأقاليم التنموية ، والتي يمكن على أساسها تحديد حدود هذه الأقاليم ، لكي تكون أقاليم اقتصادية وتخطيطية بل وإدارية في آن واحد .

وتوضح الخريطة رقم (١٣/٣) نطاقات التنمية وأعداد السكان التي يمكن أن نوطنها بها ، وفرص العمل التي يمكن أن تتاح بها .

خريطة رقم (١٣/٣)
نطاقات التنمية

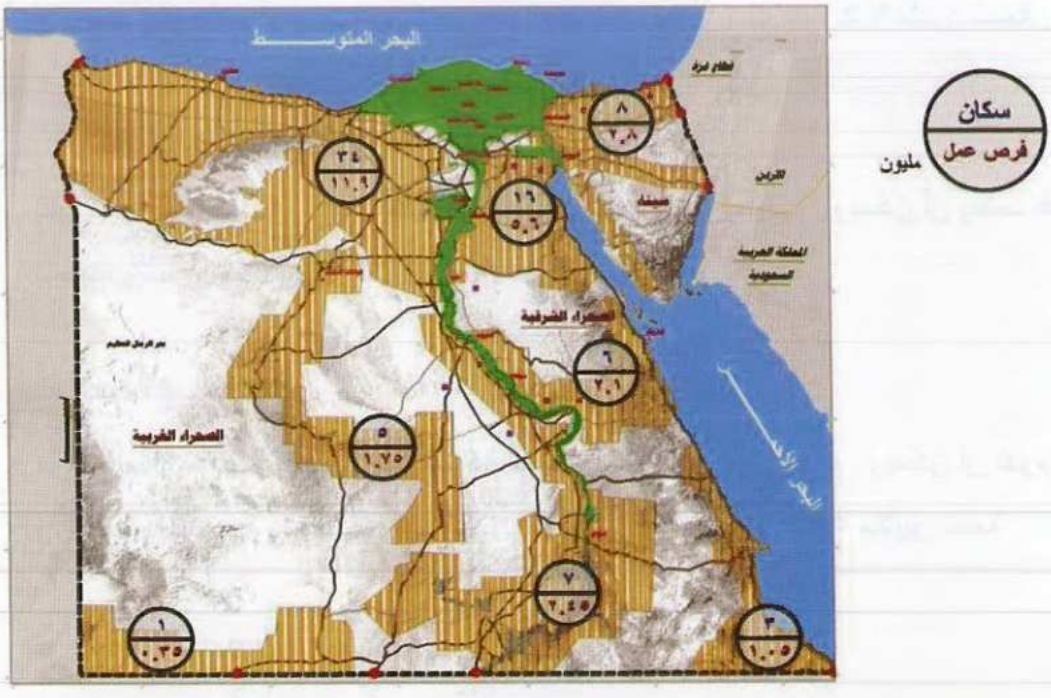

(٢) الأقاليم التنموية والتخطيطية

١ - معايير رسم حدود الأقاليم التنموية

بعد إعداد الخريطة التنموية الشاملة لمصر ، بمعالمها المكانية والتنموية ، وبإمكانات وميزات كل منطقة فيها ، ومدى قدرة كل من هذه المناطق علىالاستيعاب السكاني ، يمكن رسم حدود الأقاليم التخطيطية كما ذكر عاليه ، على أن تراعى المبادئ والأسس التالية:

- أن يكون للإقليم إمكانات تنموية كافية لكي يكون قادراً على تنمية ذاته بذاته ، ويكون دور الحكومة المركزية في هذا الشأن هو دور "التمكين" والدعم في مراحل التنمية الأولى . كما يجب أن تكون الأنشطة التنموية متعددة ومتنوعة ، وإن كان من الممكن – بل ومن الأفضل – أن يكون للإقليم نشاط تنموي رائد يمثل قاطرة التنمية فيه ، مثل صناعة معينة أو سياحة أو زراعة متخصصة أو غير ذلك . أي أن تكون له ميزة تنافسية .

- أن تكون مساحة الإقليم وحجم السكان به كافياً لكي يمثل كياناً مكانياً وسكانياً قادراً على إدارة شئونه بذاته . كذلك تكون لديه القاعدة البشرية التي يمكن تأهيلها على استيعاب التقنيات الحديثة في تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعاته .

- أن يكون الإقليم قادراً على استيعاب المشروعات الرئيسة الكبرى ذات الصيغة القومية .

- أن يشتمل الإقليم على جزء من الحيز المعمور الحالي وجزء من الحيز المعمور الجديد حتى تسهل عملية الانتشار السكاني ، وتوطين الزيادة السكانية خارج الوادي والدلتا .

- أن يكون للإقليم إطلالة على البحر المتوسط أو البحر الأحمر ، أي أن تكون له موانيه البحرية وأيضاً مطاراته الدولية التي تربطه مباشرة بالخارج .

٢ - تحديد الأقاليم :

بناء على ما سبق ، فقد تم تحديد الأقاليم التخطيطية التنموية كالآتي:

- **إقليم سيناء**

يشمل محافظات شمال سيناء ووسط سيناء وجنوب سيناء .

- **إقليم قنـــاة السويس**

يشمل محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس .

- **إقليم الدلتـــا**

يشمل محافظـات دميـاط والدقهليـة والشـرقية وكفـر الشـيخ والغربيـة والمنوفيـة والبحيـرة ووادي النطرون .

- **إقليم القاهـــرة الكبـــرى**

يشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والعاشر من رمضان وحلوان .

- **إقليم الإسكندريـــة**

يشمل محافظة الإسكندرية .

- **إقليم مطروح**

يشمل محافظات العلمين ومطروح وسيوة .

- **إقليم الـــوادي الجديد**

يشمل محافظة الوادي الجديد .

- **إقليم شمـــال الصعيـــد**

يشمل محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وخليج السويس .

- **إقليم وسط الصعيـــد**

يشمل محافظات أسيوط وقنا وسوهاج والبحر الأحمر .

- **إقليم جنوب الصعيـــد**

يشمل محافظات الأقصر وأسوان وجنوب البحر الأحمر .

وتوضح الخريطة رقم (١٤/٣) تحديد نطاقات الأقاليم التنموية ، كما توضح الخريطة رقم (١٥/٣) حدود الأقاليم التخطيطية والإدارية . ويوضح جدول رقم (٢/٣) الأنشطة الرئيسة بكل إقليم من الأقاليم المقترحة .

خريطة رقم (١٤/٣)
تحديد نطاقات الأقاليم التنموية
المخطط الاستراتيجي لتنمية مصر والترسيم المقترح للأقاليم التنموية

نطاقات التنمية

التجمعات العمرانية

أراضى الأنشطة الإقتصادية

شبكة الطرق والمحاور العرضية والطولية

مناطق التنمية ذات الأولوية والمشروعات القومية

التقسيم الاقليمى المقترح

خريطة رقم (١٥/٣)
الترسيم الإقليمي المقترح

عدد ١٠ أقاليم

جدول رقم (٢/٣)
الأنشطة الرئيسة بالأقاليم التنموية المقترحة

الإقليم	السكان ٢٠١٢	السكان ٢٠١٧	السكان ٢٠٢٧	السكان ٢٠٥٢	الأنشطة الرئيسية للإقليم
القاهرة الكبرى	٢٠.٩	٢٢.٥	٢٦.٢	٣٠	يضم: - نطاق عاصمة الدولة التى تمثل مركز الحكم والمؤسسات والخدمات الإدارية - باقى محافظات الإقليم التى تمثل الامتداد العمرانى للتوسع وستتركز بها الأنشطة الاستثمارية المنافسة على المستوى القومى والدولى
الدلتا	٢٩.٧	٣٢.١	٣٧.٤	٢٧	إقليم زراعى صناعى ينافس على المستوى المحلى والقومى
الاسكندرية	٤.٦	٤.٩	٥.٨	١٢	اقليم خدمى لوجستى وصناعى وزراعى ذو بنية متطورة
مطروح	٠.٤	٠.٤	٠.٥	١٨	إقليم تنمية متكاملة يستوعب اكبر قدر من الزيادة السكانية المستقبلية يعتمد على الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر
قناة السويس	٢.٣	٢.٥	٢.٩	٨	مركز لوجستي تجارى وصناعي عالمى
سيناء	٠.٦	٠.٦	٠.٧	٦	اقليم حدودى إستراتيجى وأمنى ذو قوام إقتصادى سياحى وصناعى وزراعى
شمال الصعيد	١٠.٤	١١.٢	١٣.١	١٩	اقليم للصناعات الزراعية والنباتات الطبية التصديرية وتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة
وسط الصعيد	١١.٤	١٢.٤	١٤.٤	١٧	اقليم زراعى صناعى سياحى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر
جنوب الصعيد	٢.٤	٢.٦	٣.١	٩	إقليم سياحى وصناعى تعدينى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر
الوادى الجديد	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٦	إقليم سياحى بيئى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة
الجمهورية	٨٢.٩	٨٩	١٠٤	١٥٢	

٣ - مجموعات الأقاليم التخطيطية:

اشتملت الأقاليم التخطيطية السابق ذكرها على أربع مجموعات رئيسة كالآتي:

- مجموعة الأقاليم داخل الحيز الحالي

هي الأقاليم التي تشتمل بصفة عامة على المحافظات الحالية المحصورة في الداخل Inland مثل بعض محافظات الدلتا : كفر الشيخ – القليوبية – الدقهلية . ومن الملاحظ أن هذه المحافظات قد بلغت درجة التشبع السكاني القصوى ؛ بل تجاوزته . ولذا يجب أن تكون في التخطيط الجديد محافظات طاردة للسكان لتفريغها من بعض ساكنيها . وفي الغالب يكون نمط التنمية بهذه الأقاليم هو : أولاً تطوير ما هو قائم من أنشطة تنموية ، وثانياً الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية فيها Urban Quality Of Life .

- مجموعة أقاليم تجمع بين الحيز الحالي والحيز الجديد

هي الأقاليم التي تشتمل أساساً على بعض مناطق الحيز الجديد من صحراوات وسواحل وبعض محافظات الحيز الحالي خصوصاً في أقاليم الصعيد وبعض أقاليم الدلتا . ويجب أن تكون هذه الأقاليم جاذبة للسكان ؛ ونمط التنمية بها هو : أولاً إنشاء أنشطة تنموية جديدة وإقامة حياة عمرانية

جديدة بمستوى حضري حسب المعدلات العالمية المعاصرة ، وثانياً تطوير الأنشطة القائمة والارتقاء بمستوى الحياة الحضرية بالمحافظات الحالية بهذه الأقاليم ، وتكون مهمة هذه الأقاليم إدارة الانتشار السكاني من المحافظات الحالية إلى مناطق التنمية بالحيز الجديد .

- **مجموعة أقاليم الحيز الجديد**

هي أقاليم تقع بالكامل في الحيز الجديد مثل إقليم سيناء وإقليم مطروح وإقليم الوادي الجديد ، والتي ستجرى تنميتها بالكامل لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة .

- **مجموعة أقاليم ذات طبيعة خاصة**

هي أقاليم ذات طبيعة خاصة تنفرد بها ، مثل أن يكون للإقليم أنشطة مكثفة ذات طبيعة دولية كإقليم قناة السويس ، ومثل أن يشتمل الإقليم على عاصمة البلاد وهي القاهرة . وهي ليست عاصمة سياسية ومقراً للحكومة المركزية فقط ، بل أيضاً عاصمة حضارية تاريخية ، ولها ثقلها الكبير على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي .

ونظراً لأن كل مجموعة من هذه المجموعات تنفرد بخصوصيات معينة تختلف بها عن غيرها من المجموعات ، ولأن أنماط التنمية الإقليمية سوف تختلف من مجموعة لأخرى ، فإن التكوين الهيكلي للإقليم وتحديد وظائفه Functions يجب أن يكون متفقاً ومتناسقاً مع طبيعة هذا الإقليم وخصوصيته . لذلك فإن التنوع في الهياكل الإقليمية والتنوع في أنماط تنميتها وإدارتها يمثل أحد الأسس المهمة للنظام الإقليمي في مصر .

٤ - تعديل حدود المحافظات داخل الأقاليم:

عند تحديد حدود الأقاليم ؛ يجب إعادة النظر في حدود المحافظات داخلها لكي تتلاءم مع التقسيم الإقليمي المقترح . ففي مجموعة الأقاليم التي تجمع بين الحيز الحالي والحيز الجديد ؛ يجب إضافة مساحات صحراوية جديدة إلى المحافظات الحالية للامتداد الأفقي عليها مثل محافظات الصعيد وبعض محافظات الدلتا .

أما مجموعة الأقاليم التي تقع بالكامل في الحيز الجديد فهي في الغالب ذات مساحات كبيرة ، وتستوجب إنشاء محافظات جديدة بها . فعلى سبيل المثال ؛ تمتد محافظة البحر الأحمر بطول الساحل حوالي ١٠٠٠ كيلومتر . ويمكن تقسيمها إلى ثلاث محافظات : محافظة خليج السويس وتتبع إقليم شمال الصعيد ، ومحافظة البحر الأحمر وتتبع إقليم وسط الصعيد ، ومحافظة جنوب

البحر الأحمر وتتبع إقليم جنوب الصعيد . وبالمثل يمكن تقسيم إقليم الساحل الشمالي إلى ثلاث محافظات أيضاً : محافظة مطروح ومحافظة العلمين ومحافظة سيوة شاملة منخفض القطارة .

كذلك يمكن لبعض المحافظات الحالية بإقليم الدلتا مثل الغربية والمنوفية أن تمتد غرباً حتى طريق مصر اسكندرية الصحراوي لتضيف مساحات جديدة إليها . كما يمكن إنشاء محافظة جديدة غرب هذا الطريق هي محافظة وادي النطرون تضاف لإقليم الدلتا .

وبذلك تكون معايير تعديل حدود المحافظات كالآتي:

- احترام التقسيمات الإدارية الحالية للمحافظات لما في ذلك من جذور تاريخية وثقافية عميقة ، ولما تختص به المحافظات الحالية من ميزات نسبية وخصوصية ذاتية في التقاليد والأعراف والعادات ، وكذلك في فنونها الشعبية المحلية (الفلكلورية) .
- أن يتاح للمحافظات بقدر ما يمكن ظهير صحراوي يساعد على امتدادها الأفقي وفتح مجالات جديدة للتنمية والتوطن السكاني .

أن تكون لكل محافظة مواردها الاقتصادية والمكانية والسكانية الكافية لإقامة المشروعات التنموية الجديدة ، وتطوير وتحديث المشروعات القائمة ومد المرافق بها ، وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية لمدن وقرى المحافظة مثل ، الإسكان والتعليم والصحة والرياضة وغيرها .

- أن تكون للمحافظة المقوّمات الأساسية لإدارة شئونها الذاتية داخل الإطار الإقليمي والقومي .
- مراعاة المحدّدات الطبيعية والعوامل الجغرافية التي قد تؤثر على تحديد حدود المحافظات .
- تحقيق التوزيع المتكافئ والمتوازن لمقوّمات التنمية بين المحافظات داخل الإقليم الواحد .

وتوضح الخريطة رقم (١٥/٣) التعديلات المقترحة لحدود المحافظات . كما يبين الجدول رقم (٣/٣) الأقاليم التخطيطية والمحافظات داخل كل منها .

خريطة رقم (١٥/٣)
الترسيم المقترح لحدود المحافظات

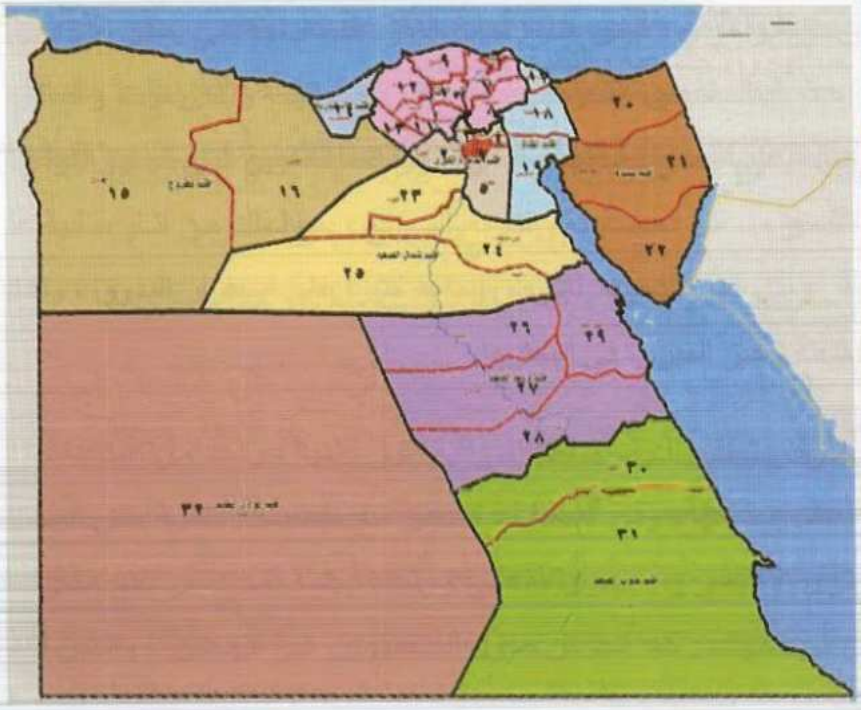

١	القاهرة الكبرى	١٧	بورسعيد
٢	الجيزة	١٨	الإسماعيلية
٣	القليوبية	١٩	السويس
٤	١٠ رمضان	٢٠	شمال سيناء
٥	حلوان	٢١	وسط سيناء
٦	دمياط	٢٢	جنوب سيناء
٧	الدقهلية	٢٣	الفيوم
٨	الشرقية	٢٤	بنى سويف
٩	كفر الشيخ	٢٥	المنيا
١٠	الغربية	٢٦	أسيوط
١١	المنوفية	٢٧	سوهاج
١٢	البحيرة	٢٨	قنا
١٣	وادى النطرون	٢٩	البحر الاحمر
١٤	الإسكندرية	٣٠	الأقصر
١٥	مطروح	٣١	أسوان
١٦	العلمين	٣٢	الوادى الجديد

١٠ أقاليم **٣٢ محافظة**

جدول رقم (٣/٣)
الأقاليم التخطيطية والمحافظات داخل كل منها

١٠ أقاليم تخطيطية

٣٤ محافظة منها ٧ محافظات جديدة بمناطق التنمية ذات الأولوية

الإقليم	محافظات الإقليم		مساحة الإقليم للجمهورية
	العدد	البيان	
القاهرة الكبرى	٥	القاهرة – الجيزة – القليوبية – العاشر من رمضان – حلوان	١.٧
الدلتا	٨	دمياط – الدقهلية – الشرقية – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – البحيرة – وادي النطرون	٣
الاسكندرية	١	الاسكندرية	٠.٦
مطروح	٢	مطروح – العلمين	١٥.٧
قناة السويس	٣	بورسعيد – الإسماعيلية – السويس	١.٣
سيناء	٣	شمال سيناء – وسط سيناء – جنوب سيناء	٥.٤
شمال الصعيد	٤	الفيوم – بني سويف – المنيا– خليج السويس	٨.١
وسط الصعيد	٤	أسيوط – قنا – سوهاج – البحر الأحمر	٩.٨
جنوب الصعيد	٣	الأقصر – أسوان– جنوب البحر الأحمر	١٧
الوادي الجديد	١	الوادي الجديد	٣٧.٤
الجمهورية			١٠٠

(٣) نسق التجمعات العمرانية الجديدة:

يتمثل النسق التقليدي للمستقرات البشرية في الحيز القديم كالاتي:

- **القرية** : وهي مركز الإنتاج الزراعي .
- **المدينة المركز** : وهي مركز التجارة والصناعة الحرفية المتعلقة بالزراعة ، كما هو مركز إدارة مجموعة القرى الواقعة في نطاقها .
- **المدينة الإقليم** : وهي تشرف على إدارة المدن وما يتبعها من القرى الواقعة في الإقليم . وهي أيضاً مركز الخدمات الرئيسة الإقليمية . هذا وقد تغير اسم "الإقليم" الذي كان سائداً في العصر الفرعوني ، إلى "المديرية" في العصر العلوي ، إلى "المحافظة" في العصر الحديث .
- **المدينة الدولة City-State** : وهي مركز السلطات جميعها . كما هي مركز الأنشطة على المستوى القومي .

أي أن المستقرات البشرية انقسمت إلى قسمين رئيسين هما : "القرى وتوابعها" و "المدن" بدرجاتها الثلاث السابق ذكرها . أو بمعنى آخر انقسمت هذه المستقرات بين "ريف" و"حضر" .

ولكن المتغيرات الكبيرة التي تجرى حالياً في طبيعة الحياة المصرية – بل وفي الوجود المصري ذاته - اقتصادياً وبشرياً ومكانياً وحضارياً سوف تستوجب نوعاً آخر من أنساق المستقرات البشرية أكثر ملاءمة لطبيعة الحياة الجديدة .

وسوف يكون الاتجاه في الحيز الجديد نحو الآتى:

- إقامة تجمعات عمرانية متخصصة للنشاطات التنموية المختلفة : الزراعية – الصناعية – السياحية – الخدمية ذات أحجام صغيرة ومتوسطة (٢٥ألفاً– ٥٠ألف نسمة) تتجمع حول مراكز عمرانية كبيرة (١٠٠ألف – ٢٠٠ألف نسمة) .
- إقامة تجمعات تتركز فيها أنشطة تنموية متعددة ، أو نشاط رئيس مع أنشطة مساعدة أو مكمّلة له مثل العناقيد الصناعية (٥٠٠ألف – مليون نسمة) .
- إقامة مراكز تنمية إقليمية كبرى تكون مركزاً لإدارة الإقليم وللخدمات الإقليمية الرئيسة أو ذات طبيعة قومية أو دولية (١مليون – ٢مليون نسمة) .

وسوف يراعى في تخطيط هذه التجمعات مبادئ تخطيط المدينة الخضراء المستدامة ؛ كما سيراعى في تصميم المباني مبادئ العمارة الخضراء .

(٤) إعداد المخطط الاستراتيجي القومي:

تم وضع المخطط الاستراتيجي القومي ليحقق رؤى وأهداف التنمية في مصر حتى عام ٢٠٥٢ ، والموضحة تفصيلياً في المحور الثاني في هذا التقرير "الرؤى والأهداف" ، والتي تتلخص عملياً في الانتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة ، وكذلك الانتقال من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع "المعرفة"المعاصر ، ينعم أفراده بمستوى رفيع من جودة الحياة في مناخ ديمقراطي تصان فيه جميع حرّياتهم وحقوقهم الإنسانية ، وتتحقق معه العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع جميعها .

وقد جاء المخطط الاستراتيجي تعبيراً صادقاً عن كل ما جاء ذكره تفصيلياً قبل ذلك عن التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المكانية . وتعتبر هذه المجالات التنموية الثلاث بمثابة الركائز الأساسية التي قام عليها المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية الشاملة .

اشتمل مجال التنمية الاقتصادية على النشاطات التنموية التي تمثل الأركان الرئيسة للاقتصاد المصري ، وهي الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والخدمات ، مع توضيح مكوّنات وعناصر كل نشاط منها وميزاتها النسبية وأماكن توطنها على المسطح الجغرافي المصري . كذلك اشتمل المجال الاقتصاديعلى أنماط التنمية الملائمة لأقاليم مصر المتنوعة ، وكذلك أولوياتها في التنفيذ من الناحيتين النوعيه والمكانيه . والهدف من هذه التنميه الأقتصاديه هو زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق العالمية ، مع تلبية الاحتياجات المحلية . وهذا ما يطلق عليه "بالكفاءة الاقتصادية" .

أما التنمية البشرية فتهدف أساساً إلى ما يلى: أولاً تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى المجتمعي والمستوى الإقليمي ، بمعنى أن كل فئات المجتمع يجب أن تشارك - دون تمييز - في ثمار التنمية . وأيضاً يجب أن توزّع مشروعات التنمية على جميع الأقاليم لكي تتم التنمية على المستوى القومي بشكل متوازن ، دون أن يطغى إقليم على غيره من الأقاليم . وبذلك تسير التنمية القومية بصورة عادلة مجتمعياً ومكانياً . وثانياً تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في وضع وتخطيط وإدارة التنمية ، ومتابعتها محلياً وإقليمياً وقومياً . أما ثالث الأهداف للتنمية البشرية فتتمثل في بناء الفرد وتأهيله ليكون قادراً على الأخذ بأسباب المعاصرة فكراً وعملاً ، وأن يدرك تماماً إمكاناتها ومسئولياتها . إذ أن الفرد في حقيقة الأمر هو رأس المال المستدام لمصر في حاضرها ومستقبلها .

أما التنمية المكانية فتتمثل في وضع "خريطة مُجمّعة" لكل الثروات والموارد بأحجامها وخصائصها وأماكنها ، وكذلك مصادر المياه والطاقة اللازمين الأساسيين للتنمية واستدامتها . ومن

هذه الخريطة المُجمّعة أمكن تحديد نطاقات التنمية المكانية، ثم تحديد أقاليم التنمية تبعاً لذلك . والتي تعتبر أيضاً أقاليم إدارية بمستوى إداري وسطي بين الإدارة المركزية في العاصمة من ناحية ، والإدارة المحلية في المحافظات التابعة للإقليم من ناحية أخرى . كما تم تحديد حدود المحافظات - القائمة والمقترحة – داخل كل إقليم منها .

وقد تم حصر القدرات الإنمائية بكل إقليم ، والأنشطة التنموية والمشروعات التي يمكن أن تقوم عليها ، وكذلك فرص العمل المتولّدة منها . وأيضاً تم حصر موارد الإقليم المائية وإمكاناته في توليد الطاقة الجديدة والمتجددة . كما تم حساب قدرة الإقليم الاستيعابيةللسكان ، وأعداد وأنواع وأحجام المستقرات البشرية اللازمة لتوطينهم ، والنسق العمراني الذي يجمع هذه المستقرات في علاقاتها الإدارية والوظيفية .

وبناء على ما سبق ، فقد تم تحديد شبكة النقل القومية والإقليمية والمحلية التي تربط الأقاليم بعضها مع بعض ، وتربط مصر بدول العالم الخارجي .

وبذلك يمكن أن يتحقق الانتشار السكاني من الحيز الحالي إلى اقاليم التنمية الجديدة لتزيد مساحة المعمور المصري في تناسب وتزامن مع الزيادة السكانية ،وذلك حسب مخطط استراتيجي قومي بمراحله المتتالية ؛ قائم على ركائز راسخة من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المكانية

هذا وقد روعي عند إعداد المخطط عاملان أساسيان ، وهما:

- الاستفادة الكاملة من موقع مصر الجغرافي الفريد واستغلال ميزاته ، وهي على قدر كبير من الأهمية في النشاط التنموي ، وعلى الأخص في مجال التجارة والخدمات اللوجستية وفي إقامة المناطق الحرة .
- مراعاة ضرورات الأمن القومي في الأقاليم الحدودية الحسّاسة ، مما يستلزم منح هذه الأقاليم أولوية أولى في برامج التنمية لكي تكون الكثافة السكانية بها عامل أمان لحماية مصر من التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها هذه الأقاليم .

١ - مبادئ المخطط الاستراتيجي:

يقوم المخطط الاستراتيجي القومي على المبادئ الأساسية الآتية:

- التخطيط المتكامل

يعني التخطيط المتكامل أن يُعد التخطيط بصورة متكاملة وشاملة ببعديه الرئيسين : البعد القطاعي والبعد المكاني ، وهذا يستوجب ما يلي:

- التكامل بين القطاعات المختلفة: أي بين الأنشطة الاقتصادية : الزراعية والصناعية والسياحية والخدمية بحيث تكوّن فيما بينها منظومة اقتصادية تنموية واحدة ، أي ألا يتم تخطيط تنمية أحدها إلا في إطار مدى تأثيرها على باقي القطاعات الأخرى وتأثرها بها .
- التكامل المكاني: أي أن تؤخذ كل الأقاليم التنموية في الاعتبار بصورة متوازنة – كل بميزاته الخاصة – بحيث تكوّن فيما بينها وحدة مكانية تنموية واحدة ممتدة على المسطح الجغرافي المصري .
- التكامل القطاعي المكاني: أي تأكيد العلاقة العضوية بين المكان والأنشطة الاقتصادية ، وهذا يعني توطين النشاط الاقتصادي في المكان المناسب له باعتبار أن المكان هو وعاء التنمية ، وأن التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية باندماجهما تمثلان معاً التنمية القومية الشاملة .

- المخطط الاستراتيجي القومي كمرجعية أساسية للخطط التنموية

يمثل المخطط الاستراتيجي الإطار الاسترشادي لكل خطط التنمية: قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى . وهذا يعني أنه عند إعداد هذه الخطط بأبعادها الاقتصادية والمكانية ضرورة مراعاة أن تكون متسقة مع المخطط الاستراتيجي القومي في رؤاه وأهدافه . كما يعني أيضاً أن كّلا من شركاء التنمية: من وزارات ومؤسسات وقطاع خاص ومجتمع مدني يجب أن يقوم بدوره المرسوم في خريطة المخطط الاستراتيجي ؛ مع إتاحة درجة كافية من الحرية في الأداء ، لكي يعمل الجميع كفريق واحد لتحقيق أهداف تنموية واضحة ، في مراحل زمنية محدّدة .

- المرونة في التطبيق

عند تطبيق المخطط الإستراتيجي يجب تجنب الجمود ، والتعامل مع الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بقدر كبير من المرونة والاستجابة ، دون أن ينتج عن ذلك الخروج عن الإطار العام للرؤى والأهداف .

لذا فإنه من ألزم الأمور تقييم كل مرحلة من مراحل التنمية – سواء أكانت المراحل الرئيسة أو الفرعية داخل كل منها ، حسب مؤشرات محدّدة للوقوف على مدى نجاح كل مكوّن من مكوّنات التنمية في تحقيق أهدافه ، وذلك لتجنب السلبيات وتعظيم النجاحات وتعديل المسار إذا لزم الأمر في المرحلة التالية للتنمية.

٢ - مسار المخطط الاستراتيجي

يمثل المخطط الحالي ، المعروض في هذا التقرير ، المشروع الأولي للمخطط الاستراتيجي القومي . وسوف يلي ذلك الخطوات التالية:

- يتم عرض المخطط على المختصين وعلى المجتمع المدني على أوسع نطاق ، ثم تعاد صياغته في صورته النهائية لكي يأتي معبّراً عن توافق مجتمعي شامل . ثم بعد ذلك يتم عرضه على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للتصديق عليه ، ويصير بذلك ساري المفعول .
- في إطار هذا المخطط يتم إعداد المخططات الإقليمية لكل إقليم من أقاليم التنمية ؛ كما يتم تحديد المشروعات التنموية داخل كل إقليم وأولويات تنفيذها .
- تسير التنمية في مراحلها المتتالية في كل الأقاليم بصورة متوازنة ومتزامنة ، وفي إطار زمني محدد ، وذلك لتحقيق عدالة التنمية بين الأقاليم المختلفة .
- يتم تقييم كل مرحلة قبل البدء في المرحلة التالية لها كما سبق ذكره ، وإعادة هيكلة خطط التنمية حسب ما تسفر عنه نتائج التقييم ،ووفق ما قد يستجد من متغيرات اقتصاديةاجتماعية داخلية ، أو متغيرات إقليمية أو دولية خارجية .
- تقوم الأجهزة العامة والخاصة المنوط بها التخطيط والتنفيذ والمتابعة (الأجهزة الحكومية – القطاع الخاص – المجتمع المدني) بأداء مهامها تحت إشراف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمؤسسات المنبثقة منه – والتي سوف يأتي ذكره فيما بعد –لضمان تحقيق رؤى وأهداف المخطط الاستراتيجي القومي الشامل .

٣ - بعض الملامح الرئيسة للمخطط الاستراتيجي القومي

بدراسة الإمكانات التنموية على المستوى القومي ومستوى الأقاليم والقدرة الاستيعابية للسكان بكل إقليم ،اتضحتبعض الملامح الرئيسة بصفة مبدئية للمخطط الاستراتيجي القومي ، وذلك على النحو التالي.

- زيادة مساحة المعمور المصري

سبق أن ذكرأن مساحة المعمور المصري الحالي تبلغ حوالي ٥.٧% من المساحة الكلية لمصر ، ويمكن بعد تنفيذ مشروعات التنمية في أقاليم التنمية الجديدة - خارج الوادي والدلتا - أن تزيد مساحة المعمور حتى تصل إلى ١١% من المساحة الكلية في عام ٢٠٥٢ . إذ إن المساحة المطلوبة للأنشطة الجديدة تبلغ ١٢ مليون فدان ؛ موزّعة على النحو التالي:

- الزراعة ٥.٩مليون فدان .
- الصناعة ٠.٥ مليون فدان .
- الخدمات الإنتاجية ٢.٦ مليون فدان .
- العمران ٢.٩ مليون فدان .

ويوضح الشكل رقم (٦/٣) المساحات المطلوبة للأنشطة المختلفة في كل مرحلة من مراحل التنمية . وسوف تستوعب المساحات التنموية الجديدة ، المضافة إلى المعمور المصري ، الزيادات السكانية المتوقعة ، والتي سوف تكون كالآتي:

- ١٨ مليون نسمة في الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٢ .
- ٩ ملايين نسمة في الفترة من عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٧ .
- ٤٣ مليون نسمة في الفترة من عام ٢٠٢٧ حتى ٢٠٥٢ .

بمجموع كلّي قدره ٦١ مليون نسمة في نهاية المدّة المقررة للمخطط الاستراتيجي المقترح .

شكل رقم (٦/٣)
المساحات المطلوبة للأنشطة وفقاً للمخطط المقترح

مضاعفة مساحة المعمور المصرى خلال ٤٠ عام ليصل إلى ١١ %

اجمالى المساحات المطلوبة لاستيعاب الزيادة السكانية وانشطتها خلال ٤٠ عام تقدر بنحو **١٢ مليون فدان**

منها مساحة ١.١ مليون فدان مطلوبة خلال المرحلة العاجلة (٢٠١٢/٢٠١٧)

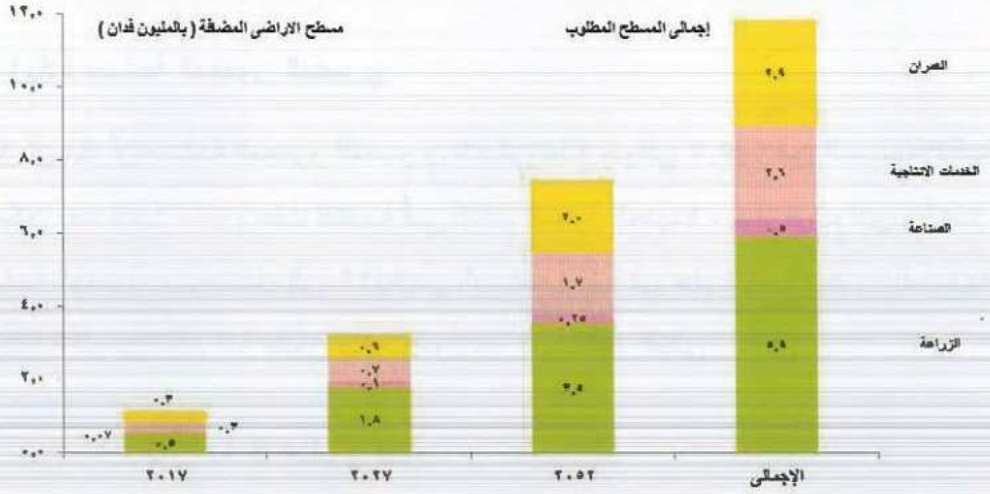

– العمالة المطلوبة للأنشطة التنموية المقترحة في المخطط

بدراسة أحجام وأنواع واحتياجات الأنشطة التنموية ؛ أمكن تقدير حجم العمالة اللازمة لها خلال الأربعين سنة القادمة أي حتى عام ٢٠٥٢ ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٤/٣) .

جدول رقم (٤/٣)
تقديرات العمالة موزعة على الأنشطة خلال الأربعين عاماً القادمة

توفير نحو ٤ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧
وتوفير نحو ٨.٣ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٧

هيكل العمالة (بالمليون عامل)

القطاع	إجمالى العمالة عام (٢٠١٢)		فرص العمل الاضافية حتى عام (٢٠١٧)		فرص العمل الاضافية (٢٠٢٧/٢٠١٧)		إجمالى العمالة عام (٢٠٥٢)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	٥.٤	٢٣.٣	٠.٥	١٣.٦	١.٢	١٤.٧	٩.١	١٦.٩
الصناعة	٣.٠	١٢.٧	١.٠	٢٥.٥	١.٦	١٩.٥	٨.٨	١٦.٤
التشييد والبناء	٢.٨	١٢.١	٠.٤	٩.٥	٠.٩	١٠.٩	٥.٩	١١.٠
التجارة والتمويل	٢.٩	١٢.٥	٠.٧	١٧.٨	١.٨	٢١.٦	٩.٣	١٧.٤
النقل والتخزين	٣.٣	١٤.٠	٠.٦	١٥.٦	١.٤	١٧.٤	٨.٩	١٦.٧
السياحة	١.٠	٤.٣	٠.٣	٧.١	٠.٧	٨.٦	٤.١	٧.٦
الاتصالات	٠.٤	١.٦	٠.١	٢.٠	٠.٢	٢.٦	١.٦	٣.٠
الخدمات الاجتماعية والعامة والشخصية	٤.٦	١٩.٦	٠.٤	٩.٠	٠.٤	٤.٦	٥.٩	١١.١
الاجمالى (بالمليون)	٢٣.٤	١٠٠	٣.٩	١٠٠	٨.٣	١٠٠	٥٣.٥	١٠٠

- **فرص العمل الجديدة وحجم الاستثمارات المطلوبة**

يبلغ عدد فرص العمل التي يمكن توفيرها والاستثمارات المطلوبة لها في كل مرحلة من مراحل التنمية كالآتي:

- ٣.٩ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ ،والاستثمارات المطلوبة تبلغ ٦٠٨ مليار جنيه .
- ٤.٣ مليون فرصة عمل في الفترة من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ ، والاستثمارات المطلوبة تبلغ ٦٦٨ مليار جنيه .
- ٤ ملايين فرصة عمل في الفترة من عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٧ ، والاستثمارات المطلوبة تبلغ ٥١٩ مليار جنيه .
- ١٧.٩ مليون فرصة عمل في الفترة من عام ٢٠٢٧ حتى ٢٠٥٢ ، والاستثمارات المطلوبة تبلغ ٢٦٢٢ مليار جنيه .

وبذلك يبلغ مجموع فرص العمل التي يمكن توفيرها ٣٠.١ مليون فرصة عمل ، وحجم الاستثمارات المطلوبة لخلق هذا العدد من فرص العمل يبلغ ٢٦٢٢ مليار جنيه في الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٥٢ .

ويوضح الجدول رقم (٥/٣) أعداد فرص العمل والاستثمارات المطلوبة موزّعة على الأنشطة التنموية المختلفة .

جدول رقم (٥/٣)
الاستثمارات التقديرية المطلوبة لتوفير فرص العمل الجديدة

القطاع	فرص العمل الجديدة (بالمليون فرصة)				*تكلفة فرصة العمل (بالألف جنية)	الاستثمارات التقديرية المطلوبة (بالمليار جنية)				الإجمالى (بالمليار جنيه)
	٢٠١٢/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٧	٢٠٢٧/ ٢٠٥٢		٢٠١٢/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٧	٢٠٢٧/ ٢٠٥٢	
الزراعة	٠.٥	٠.٤	٠.٨	١.٩	١٠٠	٥٤	٤٣	٧٩	١٨٧	٣٦٢
الصناعة	١.٠	١.١	٠.٥	٣.٢	٢٨٠	٢٨١	٣٠٧	١٤٣	٨٩٠	١٦٢١
التشييد والبناء	٠.٤	٠.٤	٠.٥	١.٨	٥٠	١٩	٢١	٢٤	٨٩	١٥٣
التجارة والتمويل	٠.٧	٠.٩	٠.٩	٣.٩	٧٥	٥٣	٦٥	٦٩	٢٩٣	٤٧٩
النقل والتخزين	٠.٦	٠.٧	٠.٧	٣.٦	١٥٠	٩٢	١٠٩	١٠٦	٥٤٠	٨٤٨
السياحة	٠.٣	٠.٤	٠.٤	٢.١	٢٠٠	٥٦	٧١	٧١	٤١٤	٦١٢
الاتصالات	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٩	١٥٠	١٢	١٥	١٨	١٣٧	١٨٢
البنية الاساسية والخدمات العامة	٠.٤	٠.٣	٠.١	٠.٦	١٢٠	٤٢	٣٦	١٠	٧٢	١٦٠
الاجمالى	٣.٩	٤.٣	٤.٠	١٧.٩	.....	٦٠٨	٦٦٨	٥١٩	٢٦٢٢	٤٤١٧

* مشتقة من تقديرات الاستثمارات طبقاً لتكلفة فرص العمل – بيانات وزارة التنمية الاقتصادية

المتوسط السنوى من الاستثمارات التقديرية المطلوبة للمرحلة الأولى حتى عام ٢٠١٧ - ١٢٢ مليار جنيه سنوياً

المتوسط السنوى من الاستثمارات التقديرية المطلوبة للفترة من (٢٠١٧) إلى (٢٠٢٢) - ١٣٤ مليار جنيه سنوياً

المتوسط السنوى من الاستثمارات التقديرية المطلوبة للفترة من (٢٠٢٢) إلى (٢٠٢٧) - ١٠٤ مليار جنيه سنوياً

المتوسط السنوى من الاستثمارات التقديرية المطلوبة للفترة من (٢٠٢٧) إلى (٢٠٥٢) - ١٠٥ مليار جنيه سنوياً

٧

- التجمعات العمرانية المقترحة في المخطط

بدراسة الأنساق العمرانية المناسبة للأنشطة التنموية المختلفة ؛ تبيّن أن أنواع وأحجام المستقرات البشرية المطلوبة سوف تكون كالآتي:

- مراكز تنمية إقليمية كبـــرى – حجم كل منها حوالي ٢ مليون نسمة وعددها ١١ مركزاً
- منافذ خارجية لربط مصر بالخارج – حجم كل منها حوالي مليون نسمة وعددها ٩ منافذ .
- مراكز قائمة على التكنولوجيا المتطوّرة – حجم كل منها حوالي٥٠٠ ألف نسمة وعددها ٢٩ مركزاً .
- مراكز سياحية – حجم كل منها حوالـــي ١٠٠ ألف نسمة وعددها ١٤ مركزاً .
- مراكز تنمية كبيـــرة – حجم كل منهـــا حوالـــي ١٥٠ ألف نسمة وعددهـــا ٢٧ مركزاً.
- مراكز تنمية متوسطـــة – حجم كل منهـــا حوالـــي ٥٠ ألف نسمة وعددهـــا ١٩ مركزاً .
- مراكز تنمية صغيـــرة – حجم كل منهـــا حوالـــي ٢٥ ألف نسمة وعددهـــا ٨٦ مركزاً .

خريطة رقم (١٦/٣)
تنمية المناطق الحدودية ذات الأهمية الأمنية

مناطق التّنمية ذات الأولوية لمواجهة التّهديدات الحدودية الخارجية

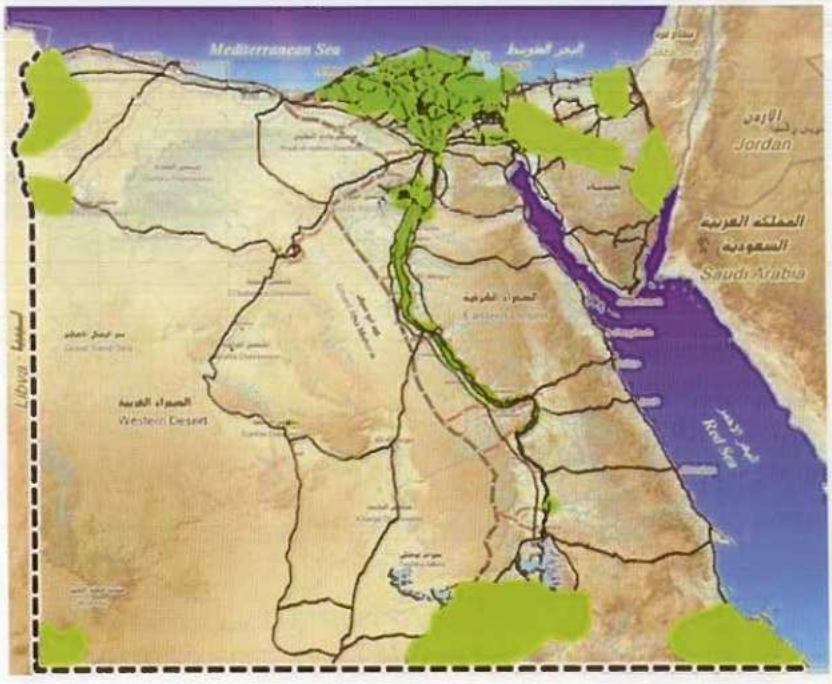

سيناء.

الحدود الغربية الغربية (ليبيا).

الحدود الجنوبية الغربية (دارفور)

حلايب وشلاتين وأبو رماد

النوبة

مناطق تتطلب تكثيف عمرانى وسكانى لدواعى الامن القومى

٤٢

خريطة رقم (١٧/٣)
توزيع الأنشطة بالمخطط المقترح

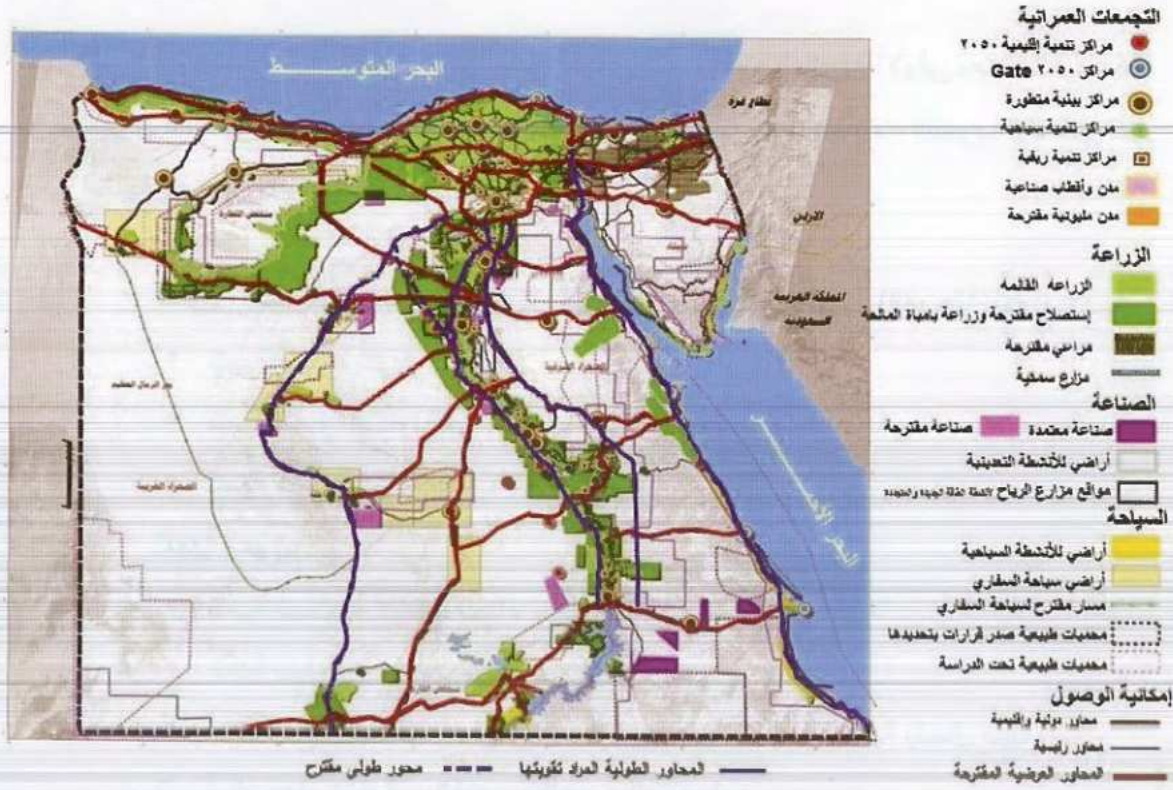

خريطة رقم (١٨/٣)
المراحل الزمنية للنطاقات المكانية بالمخطط المقترح

٤ – المشروعـات القومية العـاجلة المطلوب تنفيذها في المرحلة العشرية الأولى (٢٠١٣-٢٠٢٢)

من المقترح أن يبدأ تنفيذ المخطط الاستراتيجي القومي في مرحلته العشرية الأولى بعدة مشروعات قومية كبرى ذات عائد اقتصاديواجتماعي كبير ، وتتوافر لها جميع الإمكانات التنموية وتغطي كل أقاليم التنمية ، وبيان هذه المشروعات كالآتي:

- **تطوير إقليم قناة السويس كمركز لوجستى وصناعي عالمي (المرحلة الأولى)**
  - تنمية منطقة شرق بورسعيد .
  - تنمية وادي التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة .
  - تنمية منطقة شمال غرب خليج السويس .
- **تنمية سيناء**
  - تنمية صناعية بوسط سيناء .
  - تنمية سياحية بجنوب سيناء .
  - استصلاح ٤٠٠ ألف فدان وتنفيذ المشروعات الداعمة للتنمية بشمال سيناء .
- **تنمية الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي**
  - إنشاء المدينة المليونية بالعلمين كمركز تنمية إقليمي كبير .
  - تنمية الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي كمقصد للسياحة العالميـة ، كما يشتمل على منافذ بحرية ومراكـز تنموية زراعية وصناعية .
  - تنمية منخفض القطارة .
- **تنمية محافظات شمال الصعيد**
  - إنشاء المحاور العرضية للتنمية بالصعيد والمشروعات التنموية القائمة عليها .
  - زراعة ١٠٠ ألف فدان بسهل المنيا الغربي (نباتات عطرية وطبية) .
- **تنمية جنوب مصر والنوبة ومنطقة حلايب وشلاتين ورأس حدربة .**
- **مشروعات للنقل القومي والإقليمي والمحلي .**
- **مشروعات تحلية المياه وتوفير مصادر جديدة لها وترشيد استهلاكها .**
- **توفير مصادر جديدة للطاقة الجديدة والمتجددة ، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .**

وتوضح الخريطة رقم (١٩/٣) هذه المشروعات وأماكن تواجدها كما يوضح الملحق التخطيطات المقترحة للأقاليم التي تتواجد بها هذه المشروعات .

خريطة رقم (١٩/٣)
المشروعات القومية المقترحة خلال المرحلة العشرية الأولى(٢٠١٣/٢٠٢٢)

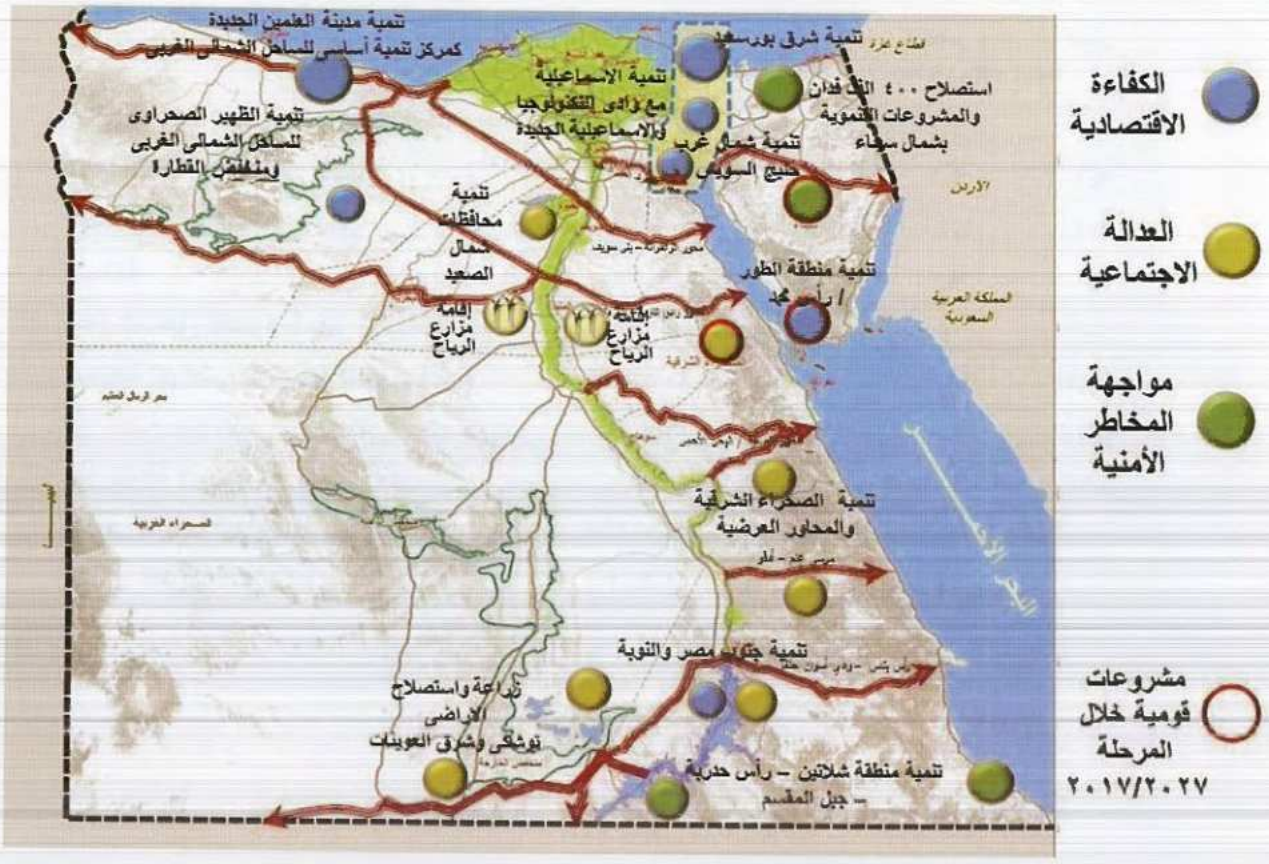

٤ – مؤشرات تحقيق برامج التنمية

سبق أن ذكر ضرورة تقييم الأداء في نهاية كل مرحلة من مراحل التنمية ، وذلك لتعديل المسار في المرحلة التالية لها حسب نتائج هذا التقييم ، ووفق المستجدات والمتغيرات التي طرأت على مجالات التنمية . ذلك لأن التخطيط يجب أن يتسم بالمرونة في مساره لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية بأعلى كفاءة ممكنة . ويوضح الجدول رقم (٦/٣) بعض مؤشرات تحقيق برامج التنمية الشاملة .

جدول رقم (٦/٣)
مؤشرات تحقيق برامج التنمية الشاملة

المؤشر	مصر الوضع الحالى	مصر بعد ٥ أعوام	مصر بعد ١٥ عام	مصر بعد ٤٠ عام
معدل الزيادة السكانية السنوى	%٢.٠٤	%١.٨٥	١.٦	١.٣
نسبة الأمية من اجمالى السكان	%٣٠	%١٧	%٦	%٦
نسبة الفقر من اجمالى الاسر	%٢٥	%١٥	%١٠	%٢
البطالة	%١٣	%٨	%٧	%٦
عدد المناطق العشوائية غير الآمنة	٢٩٥	٠	٠	٠
مساحة الاراضى الزراعية (مليون فدان)	٨.٨	٩.٥	١١.٧	١٤.٧
% تحلية مياه البحر من اجمالى موارد المياه	%٠.٢٤	%٠.٣	%٥	%٢٠
% الطاقة الجديدة من اجمالى الطاقة	%١٠	%١٢	%١٥	%٢٥
أطوال شبكات الطرق الاقليمية	١٦٢١٥ كم		٢٠٠٠٠كم	
أطوال خطوط السكك الحديد السريعة	٣١١٠ كم		٦٤١٠ كم	

المجال الخامس : إدارة التنمية

(١) اللامركزية والإقليمية في الإدارة:

١ - مصر بين المركزية التقليدية واللامركزية المعاصرة:

نظام الحكم في مصر نظام مركزي شديد المركزية كما سبق ذكره ، فالحكومة المركزية في العاصمة تسيطر سيطرة كاملة على شئون البلاد من حضر وريف ؛ وليس للمجتمع المحلي سلطة تذكر في إدارة الشئون المحلية . لقد كانت لهذه المركزية في الحكم مبرراتها التاريخية والجغرافية ؛ إذ إن حضارة مصر قامت منذ فجر التاريخ على الزراعة النهرية ذات الدورات السنوية الثابتة .ويتطلب ذلك حكومة مركزية تضبط توزيع المياه وتنظيم الري ، وإقامة وصيانة الجسور. هذا وقد ساعدت طبيعة مصر الجغرافية وشكل المعمور المصري في الوادي والدلتا - كواحة تحف بها الصحراء والبحار- على حتمية المركزية في كيان الدولة وإدارتها .

وقد طرأت على مصر في الأحقاب الأخيرة عدة متغيرات أساسية ؛ تتطلب إعادة النظر في النظام الإداري برمته:

- الزيادة السكانية الكبيرة . فقد ارتفع عدد سكان مصر من اقل من ٣ ملايين نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى حوالي ١٠ ملايين نسمة في بداية القرن العشرين ، إلى ٦٦ مليون نسمة في نهايته ، ثم إلى ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحالي . ومن المنتظر أن يصل إلى حوالي ١٥٠ مليون نسمة في منتصف القرن الحادي والعشرين .
- لم يعد النطاق العمراني يقتصر على الشريط الطولي الضيق الذي يسير من الجنوب إلى الشمال ، بل سوف يمتد إلى آفاق أوسع وأرحب في صحراوات مصر وسواحلها ، في محاور تنموية جديدة طولية وعرضية بطول البلاد وعرضها .
- لم تعد التنمية تقوم على أساس نشاط تنموي أحادي ، بل سوف تتعدد الأنشطة التنموية وتتنوع ، وسوف تأخذ بالتقنيات الحديثة والمتقدمة حتى تكون ذات قدرة تنافسية على مستوى العالم .
- سوف تكون مصر أكثر انفتاحاً على العالم ، وأكثر اندماجاً في النظام العالمي الجديد .
- سوف تتغير أنساق الحياة لكي تتلاءم مع البيئة الإيكولوجية الجديدة بكل تحدياتها ، ومع الفكر والعلم المعاصر بكل معطياته. وسوف يتاح للفرد دور أكبر في تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، كما سوف يتاح له أيضاً مزيد من الإمكانات للابتكار والإبداع.

إن النظام الإداري المركزي الحالي لم يعد قادراً على استيعاب هذه المتغيرات ، ولا متسقاً مع طبيعة حركتها المتسارعة في التقدم والنمو . وقد تم إيضاح العديد من سلبياته في المحور الأول . والنتيجة الحتمية أنه لا يمكن أن تتم التنمية المنشودة لمصر في ظل مثل هذا النظام .

إن الحياة الجديدة ستتطلب نمطاً آخر في الإدارة ؛ يتسم أساساً بالمشاركة الشعبية الفعّالة على المستوى المحلى وعلى المستوى القومي ، كما يتسم باللامركزية في الإدارة تخطيطاً وتنفيذاً . وبتحقيق اللامركزية فى نظام الإدارة يمكن أن تتحقق الديمقراطية كنظام سياسي. والقول الشائع في هذا الشأن هو أن "اللامركزية تعنى الديمقراطية "

"Decentralization means Democratization"

إن المسار العالمي التاريخي في إدارة الدولة الحديثة يتجه نحو الحد من المركزية والتوسع في تطبيق اللامركزية والأخذ بالنظام الإقليمي ؛ ويقتصر دور الحكومة المركزية في هذه الحالة على الأمور السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد القومي ، وكذلك إنشاء المشروعات القومية الكبرى والمرافق العامة التي تربط الأقاليم بعضها مع بعض ، والتنسيق بين الأقاليم حتى تسير التنمية على المستوى القومي بطريقة متوازنة ومتزامنة .

أما حكومة الأقاليم فتقوم أساساً بتقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وثقافة وأمن؛ وكذلك تقوم بتخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات المرافق ، كما تقوم بالتنمية الإنتاجية والخدمية داخل الإقليم .وهذا يتطلب أن يكون للإقليم موارده المالية الخاصة ، والسلطات الإدارية الكافية ، والأجهزة المؤهلة للقيام بمسئولياته. ومن البدهي أن تتم سياسات وخطط الإقليم داخل إطار السياسات والخطط القومية العامة للدولة. ويمكن للإقليم أن يتلقى دعماً من الحكومة المركزية لتحقيق التوازن في التنمية بين الأقاليم المختلفة ، وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى القومي.

وسوف يؤدى الأخذ بنظام الأقاليم إلى إدارة أفضل للتنمية ، وتحقيق معدلات مرتفعة لها في كل مجالاتها ، وسيؤدى أيضاً إلى الحد من تضخم البؤرة القاهرية ، بل إلى انكماشها . كما سوف يؤدى إلى إعادة الاتزان إلى النسق العمراني القومي بأكمله ، وعلاج ما يعانيه من خلل واضح .

ولا يعنى الأخذ بنظام الأقاليم : إنشاء مستوى إداري جديد يؤدي إلى مزيد من بيروقراطية الإدارة في مصر ، بل يعنى : تحويل السلطة المركزية المفرطة في العاصمة إلى سلطات إقليمية تقوم بأداء الخدمات المباشرة الإنتاجية والاجتماعية لسكان الأقاليم .

٢ - الأسس العامة للنظام الإقليمي:

يختلف نظام الأقاليم بين دولة وأخرى ؛ فليس هناك أنماط جاهزة للنظام الإقليمي يمكن الأخذ بها ؛ إذ يجب أن ينبع مثل هذا النظام من خصوصية الدولة : الجغرافية والتاريخية والسكانية والإمكانات والفرص المتاحة في كل منطقة فيها . كما أن السياسة التنموية التي تتبعها الدولة لها أثرها أيضاً في تحديد أقاليمها .

ويقوم النظام الإقليمي علي الأسس الآتية :

- الاتفاق العام على تعريف محدّد للإقليم ، وكذلك الاتفاق علي النظام المؤسسي والتشريعي ، والذي بمقتضاه يمكن للإقليم أن يقوم بدوره في الإدارة والتنمية.
- تحديد العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم تحديداً واضحاً . فهل حكومة الإقليم تعمل كوكيل للحكومة المركزية ، أم شريك مساوٍ معها في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، ولكل منهما دوره المحدّد والمتفق عليه. والنظام الأكثر اتساقاً مع الخصوصية المصرية هو الانتقال التدريجي من كونها وكيلاً للحكوسة السركزية إلى شريكٍ لها في إدارة التنمية .
- الاتفاق علي تحديد دور كل إقليم في تحقيق التنمية القومية الشاملة .
- الاتفاق على أن المشاركة الشعبية والمجتمع المدني لهما دور أساسي في إدارة التنمية الإقليمية . ولذا فإن النظام المؤسسي والتشريعي المقترح للإقليم يجب أن يؤكد وينظم هذه المشاركة .

والتحول من النظام المركزي شديد التمركز – كما هي الحال في مصر – إلى النظام اللامركزي لن يكون هيناً . وقد يستغرق وقتاً ليس بالقصير حتى تستكمل اللامركزية أو "الإقليمية" مقوماتها المؤسسية وكوادرها البشرية . ويستلزم هذا التحول التعاون والمشاركة بين كل الأطراف المعنية ؛ كما يستلزم المراجعة والتقييم بين كل فترة وأخري لتصحيح المسار حتى يتحقق النظام اللامركزي بالكامل . وفي هذا الشأن ، يجب على الحكومة المركزية تقديم الدعم الكافي للارتقاء بمستوى كفاءة العاملين بالإدارات المحلية للقيام بمسئولياتهم في ظل نظام ديمقراطي جديد. ولكن نجاح مثل هذا النظام يحتاج - في المقام الأول - إلى : إرادة سياسية واعية ، وقبول شعبي واسع ، وقيادات كفء على المستوى القومي والإقليمي .

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الوزارات (الداخلية – الإسكان والمجتمعات العمرانية – الصحة والسكان – التعليم – السياحة – الإدارة المحلية) قد قامت كل منها منفردة بتقسيم مصر إلى أقاليم

تناسب طبيعة نشاطها . أي أنه في النشاط القطاعي ؛ كانت هناك دائماً الحاجة إلى إقليمية الإدارة . وهذا يؤكد على ضرورة الأخذ بنظام الأقاليم في إدارة التنمية المتكاملة .

٣ - أهداف الإقليمية:

مع الأخذ بنظام الأقاليم ولا مركزية الإدارة ، يمكن تحقيق الأهداف الآتية:

- كفاءة الإدارة في تنمية الحيز الجديد و الانتقال السكاني إليه وحل مشاكل الحيز الحالي ، أي إدارة التنمية القومية الشاملة .

- تحقيق المشاركة الشعبية الفعّالة في الإدارة . إذ إن سكان الإقليم الواحد سيقومون بأنفسهم ومن خلال مؤسساتهم الرسمية والمدنية بتحديد الاحتياجات وأولوياتها ، ووضع الخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها . وبمثل هذه المشاركة الشعبية يمكن أن تتحقق الديمقراطية في الحكم ، وهذا هو الهدف الأساسي للنظام الإقليمي .

- الاستفادة الكاملة من مقوّمات وموارد الأقاليم والميزة النسبية لكل منها ؛ بما يتيح أفضل استغلال للموارد والثروات وتوزيع عائدات التنمية بشكل متكافئ ، يمكن أن تتحقق معه تنمية مكانية متوازنة ، و عدالة اجتماعية بين شرائح المجتمع .

- تحقيق التوازن والتوازي في التنمية بين الأقاليم المختلفة ، دون تركيز الاهتمام ببعض الأقاليم على حساب الأقاليم الأخرى . أي تحقيق العدالة في التنمية بين الأقاليم المختلفة .

- التحول من التنمية القطاعية التي تقوم بها الوزارات المختلفة دون تنسيق فيما بينها إلى تنمية مكانية تتوحد فيها الجهود على المستوى المركزي والمستوى الإقليمي لتحقيقها .

- التوجيه الأمثل للاستثمارات لدعم خطط التنمية بالأقاليم ؛ حسب المخطط الاستراتيجي الإقليمي والقومي .

٤ - مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية:

- مهام الأقاليم

مما سبق يتضح أن مهام الإقليم كمستوى إداري مستجد يقع بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- وضع المخطط الإقليمي بمراحله المختلفة ومتابعة تنفيذه .
- المعاونة في تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية الجديدة داخل الإقليم ، خصوصاً في حيزه الجديد .
- معاونة المحافظات في تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواطني الإقليم ، مثل الإسكان والمرافق وشبكات النقل والتعليم والصحة والأمن والثقافة والرياضة وغيرها .
- المساهمة في الارتقاء بمستوى جودة الحياة الحضرية في كل مجالاتها بالمحافظات الحالية الآهلة بالسكان داخل الإقليم .
- المساهمة في الارتقاء وتطوير المشروعات التنموية القائمة بالمحافظات الحالية بالإقليم من صناعة وزراعة وغيرها، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقنيات التقليدية.
- التنسيق بين المحافظات التابعة لها والإشراف عليها ، والعمل على أن تتم التنمية بها جميعاً بصورة متوازنة وعادلة ، وبما يحقق أهداف التنمية القومية الشاملة.
- المعاونة في تنفيذ المشروعات التنموية القومية الكبرى داخل الإقليم ، وكذلك المرافق وشبكات النقل القومية التي تربط الأقاليم بعضها مع بعض على المستوى القومي Inter-Regions .
- تنفيذ مشروعات التنمية الإقليمية والمرافق وشبكات النقل الإقليمية التي تربط المحافظات داخل الإقليم Inter-Governrates .

- الإطار الإداري والتشريعي للإقليم

مع تحديد دور حكومات الأقاليم ومسئولياتها ووظائفها ، يجب أيضاً تحديد علاقات الإقليم مع الوزارات المركزية من ناحية ، ومع الإدارات المحلية التابعة لها وهى المحافظات والمدن والقرى من ناحية أخرى تحديداً دقيقاً . وبمعنى آخر فإنه يجب تحديد واجبات ومهام كل مستوى إداري من هذه المستويات ، وتقسيم العمل بينها تقسيماً واضحاً ومحدّداً، بحيث تتكامل جميعاً في منظومة إدارية واحدة ذات كفاءة عالية في إدارة التنمية . ولكي نضمن فاعلية هذه المنظومة واستدامتها ، فإنه يجب أن توضع في إطارها التشريعي الصحيح ، إذ بدون هذا الإطار يصعب تطبيق نظام الأقاليم ، وتظل المركزية هي البديل الوحيد المتاح لإدارة التنمية والعمران .

(٢) إدارة أراضي الدولة:

١ - النظام الحالي :

تشارك عدة وزارات في إدارة أراضى الدولة دون تنسيق كاف فيما بينها ، وهى : وزارة الدفاع والإنتاج الحربي ، ووزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، ووزارة السياحة ، ووزارة التجارة والصناعة . وتقوم كل وزارة منفردة بتحديداحتياجاتها من الأراضي لتوطين أنشطتها ، ثم تقوم بالتصرف في الأراضي المخصصة لها حسب سياستها وخططها القطاعية دون أن يجمع هذه الوزارات نظام مؤسسي واحد متكامل تتحقق معه وحدة الرؤى والأهداف والسياسات في مجال استخدامات الأراضي ، وفى أساليب تخصيصها والإشراف عليها .

وهذا التشتت المؤسسي الحالي صاحبه تعدد القوانين المنظمة لإدارة أراضى الدولة بما فيها من متناقضات (أشارت دراسة أعدها البنك الدولي بتكليف من وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٥ بعنوان " استراتيجية إدارة الأراضي العامة في مصر "Egypt Public Land management Strategy" إلى أن عدد القوانين والقرارات الجمهورية الخاصة بالتصرف في الأراضي قارب أربعين قانونا وقرارا جمهوريا). والحاجة الآن ماسة إلى إعادة النظر في هذه القوانين وإعداد قانون موّحد لإدارة أراضى الدولة ، شأنه شأن قانون البناء الموّحد الذي صدر منذ سنوات قليلة وكانت له نتائج إيجابية ملموسة.

هذا التشتت المؤسسي القانوني واكبته الظواهر الآتية:

- لم يكن هناك مخطط استراتيجي قومي شامل ؛ تتحدد فيه استخدامات الأراضي على كامل المسطح الجغرافي المصري للأنشطة التنموية المختلفة .

ويكون هذا المخطط المرجع الحاكم في تخصيص أراضى الدولة للاستخدامات المختلفة . وهذا ما حدا بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية ؛ بتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني ؛ بإعداد هذا المخطط الاستراتيجي القومي الشامل بمشاركة الوزارات المعنيّة .

- غياب جهة سيادية عليا تتمثل فيها الوزارات والهيئات المعنية ؛ تتولى وضع سياسات وأسس تخصيص وتسعير وتسجيل الأراضي ومتابعة استخداماتها ، كما تتولى التصديق على طلبات تخصيص الأراضي للوزارات والهيئات والشركات والأفراد حسب

- المخطط الاستراتيجي المعتمد لاستخدامات الأراضي ، وبما يحقق التنمية القومية الشاملة. ومن المقترح أن يقوم المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية – الذي سيأتي ذكره فيما بعد – بهذه المهمة .
- عدم تحديد جهة معينة تتولى الولاية على أراضى مصر نيابة عن المجتمع ، وتتولى دراسة طلبات التخصيص الواردة إليها من الوزارات والهيئات والشركات والأفراد وتحديد أسعار الأراضي وأسلوب التخصيص (حق انتفاع – تمليك – تأجير) . كما تتولى حصر أراضى الدولة وتسجيلها والإشراف على استخداماتها بعد تخصيصها للتأكد من عدم تغيير هذه الاستخدامات. كل ذلك حسب السياسات والأسس التي يضعها المجلس الأعلى المكّلف بإدارة أراضى الدولة .

وقد قامت "مصلحة الأملاك الأميرية" - التي كانت تابعة لوزارة المالية - بهذا الدور في الماضي في الحيز القديم .

- غياب سياسة واضحة لتحديد أسلوب التخصيص إما بالتمليك أو بالتأجير أو بإتاحتها بحق الانتفاع ، وشروط كل من هذه الأساليب في أقاليم مصر المختلفة .

٢ - سلبيات النظام الحالي في إدارة الأراضي:

نتج عما سبق ؛ بعض النتائج السلبية والتي تتطلب وضع نظام مؤسسي وقانوني محكم لإدارة أراضى الدولة . ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي :

- عندما تُرك للوزارات المختلفة تحديد مواقع ما تحتاجه من أراض لاستخداماتها القطاعية فإنه من الملاحظ أنها بالغت في مساحة هذه الأراضي ، فقد وضعت يدها على مواقع أكبر مساحةً مما تحتاجه فعلا لتحقيق أهدافها . وقد ترك لهذه الوزارات حرية التصرف في هذه الأراضي ؛ كل حسب سياساتها وخططها. وقد لوحظ وجود تضارب في استخدامات الأراضي بين الوزارات المختلفة؛ كما لوحظ أن تنفيذ الخطط القطاعية للوزارات قد لا يتسق في بعض الأحيان مع مقتضيات التنمية القومية الشاملة ، مثلما تم في ساحلي البحر الأحمر والبحر المتوسط . فقد خصص ساحل البحر الأحمر لوزارة السياحة فأقامت منشآت سياحية بلا إسكان للاستقرار البشري الدائم . وخصص ساحل البحر المتوسط لوزارة الإسكان فأقامت إسكاناً موسمياً يستخدم لأشهر قليلة بلا نشاط سياحي . فجاءت التنمية الأحادية لكل ساحل منهما لا تحقق التنمية الشاملة المستدامة لهما.

- تقوم الدولة بتخصيص الأراضي الصحراوية والساحلية خارج الحيز المعمور الحالي للوزارات والهيئات للقيام بأنشطتها التنموية والخدمية. ثم تقوم هذه الجهات بدورها بإتاحتها للشركات والأفراد – أي بنقلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة- لتحقيق هذه الأهداف بأحد الأساليب المتعدّدة والمتباينة والسابق ذكرها ، مثل التمليك بقيمة تكلفة إعداد الأرض أو بالقيمة السوقية لها أو بيعها بالمزاد العلني أو منحها بدون مقابل . ومن الملاحظ أن أساليب التصرف في أراضى الدولة تختلف من وزارة إلى أخرى ، بل قد تختلف في الوزارة الواحدة .

وقد تم التصرف في الأراضي بدون أسس محدّدة ومتفق عليها تتسم بالشفافية لتنظيم تخصيص واستخدامات هذه الأراضي والإشراف عليها .

- قامت بعض الشركات بتغيير استخدامات الأراضي التي خصصت لها من تنمية زراعية طويلة المدى إلى إقامة منتجعات سكنية فاخرة ذات عائد سريع وكبير ؛ مخالفة بذلك شروط التعاقد . أي أنها قامت بتحويل استخدام الأرض من إنتاج تنموي مستدام إلى إنتاج سلع شبه استهلاكية ؛ لا يضيف كثيرا إلى الاقتصاد القومي العام. ولم تجد هذه الشركات من يحاسبها ويراجعها في الوقت المناسب في تغيير استخدامات الأراضي التي خصصت لها. وبذلك استخدمت الأراضي للتربح السريع ، وليس التنمية المستدامة

- أمام التعارض والتضارب المؤسسي والقانوني وغياب الولاية على أرض مصر والإشراف الحقيقي عليها ، انتشرت ظاهرة وضع اليد على أراضى الدولة . وفى بعض التقديرات تزيد مساحة هذه الأراضي على مليوني فدان . ويعنى ذلك تحويل بعض أراضى مصر من ملكية عامة إلى ملكية خاصة دون مقابل ، وبطريقة غير مشروعة.

٣ - الإصلاح المؤسسي لإدارة الأراضي:

تمثل الأرض – بجانب البشر – رأس مال الدولة الذي لا ينضب ولا ينتمي لجيل واحد أو إلى شريحة اجتماعية واحدة ، بل هو ملك كل المجتمع وكل الأجيال . كما أن استخداماتها يجب أن تحقق هدفاً واحداً وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة . ولذا فإنه من الضروري وضع نظام مؤسسي محكم متكامل لإدارة هذه الأراضي إدارة تتسم بالكفاءة والفاعلية ، وتسعى إلى توحيد الجهود وتعاون المؤسسات التخطيطية والتنفيذية لتحقيق الاستخدام الأمثل للأرض. وفيما يلي عناصر النظام المؤسسي المقترح :

- **المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية**

يقوم هذا المجلس بوضع الرؤى والأهداف والسياسات الخاصة بإدارة الأراضي ، كما يقوم بوضع أسس تخصيص الأراضي وتسعيرها ونظم الإشراف على استخداماتها للأغراض التنموية المختلفة. ويقوم المجلس - بجانب وضع الرؤى والسياسات والأسس باعتماد تخصيص الأراضي للوزارات والهيئات والشركات الاستثمارية . وسيأتي فيما بعد مهام المجلس الأخرى وطريقة تشكيله.

- **الولاية على أراضي الدولة**

من المقترح وضع الأرض بالحيز الجديد تحت الولاية المباشرة لمجلس الوزراء ،وذلك لضمان أن الأراضي سوف تخصص وتستخدم - في المقام الأول - لتحقيق التنمية القومية الشاملة ، ويكون المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بمثابة الأمانة الفنية لمجلس الوزراء في هذا الشأن ، ويقوم بتنفيذ السياسات التي يضعها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن تخصيص وتسعير واستخدام الأراضي والإشراف عليها .

- **قانون الأراضي الموّحد**

من أولى مهام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وضع قانون موحّد للأراضي في مصر لكي يحل محل مجموعة القوانين والقرارات الجمهورية الحالية , ويبيّن القانون : النظام المؤسسي المقترح ، وتحديد مكوّناته وعناصره ، ومسئوليات وواجبات كل مكّون منها ، كما يوضح علاقات العمل بين هذه العناصر بحيث تتحقق أهداف هذا النظام المؤسسي بكفاءة وشفافية.

٤ - الأرض بين الملكية العامة والملكية الخاصة :

تتجه مصر في استراتيجيتها القومية نحو الأخذ بنظام السوق التنافسية الحرة Market Economy والذي بمقتضاه لا يكون للدولة أن تمتلك عوامل الإنتاج إلا في حدود أطر الاقتصاديات الحرّة التنافسية ، وبناءً على ذلك فإن الملكية الفردية تعتبر من الدعامات الرئيسة لاقتصاديات السوق. ويرى البعض أن ذلك يمتد بداهة إلى حق الملكية الفردية للأراضي ، وحق استغلالها والانتفاع بها .

ولكن من ناحية أخرى يجب التفرقة بين النشاطات التنموية التي هي أساساً مسئولية القطاع الخاص من شركات استثمارية وأفراد وبين الأرض المقامة عليها هذه النشاطات . إذ إن الأرض لها

خصوصيتها التي تختلف عن خصوصية المشروعات القائمة عليها ، والتي قد تستوجب استمرارية بقاء الأرض تحت إشراف المجتمع .

ونظرا للأهمية الخاصة للموارد الأرضية وما قد يسفر عنه بعض ممارسات القطاع الخاص من سلبيات ، والتى قد يترتب عليها عدم العدالة فى توزيعالثروات أو عوائد التنمية ، فقد اتجهت نسبة كبيرة من بلدان العالم إلى أن يكون للدولة السلطة الكافية في الأخذ بالسياسات الكفيلة بحماية الموارد الأرضية ، ووضع الشروط والمحدّدات التي تحقق حماية مصالح المجتمع ، وتضمن استخدام الأرض لأغراض التنمية فقط وليس للمضاربة والتربح السريع للشركات والأفراد .

لذا فإنه من المقترح أن يكون التصرف في الأراضي في الحيز الجديد بصفة عامة عن طريق إتاحتها بحق الانتفاع . على أن يستخدم التمليك في حالات خاصة إذا كان في ذلك تحقيق أفضل للتنمية من ناحية ، والمصلحة القومية العليا من ناحية أخرى .

٥ - حق الانتفاع:

إن إتاحة حق استغلال الأرض والانتفاع بها للأفراد والشركات في مشروعات إنتاجية أو خدمية لمدد طويلة (من ٤٠ إلى ١٠٠ عام) سوف يجعل من ملكية الأرض أمراً غير حاسم على جدوى مشروعاتهم وعلى ربحيتهم فيها ، خصوصا إذا ما كان تداول حق الانتفاع بالأرض والتصرف فيها حسب قانون العرض والطلب حقاً مكفولاً ومصاناً. كما أنه يمكن أيضا رهن هذا الحق والاقتراض بضمانه ، مما يحقق للمنتفع ذات المزايا في التعامل المتاحة لمالكها إن تحولت من ملكية عامة إلى ملكية خاصة.

وتنازل الدولة عن حق ملكية الأرض بصفة مطلقة وتحويلها إلى ملكية خاصة ينطوي على بعض المخاطر ، والتي يجب تفاديها . بينما احتفاظ الدولة بملكية الأرض له مزاياه العديدة كما يتضح فيما يلي :

- الأراضي الصحراوية والساحلية بما تحتويه من محاور تنموية تمثل رأس مال الدولة الدائم Sustainable وهي ليست ملكا لجيل واحد ، بل هي ملك للأجيال القادمة كلها. لذا فإنه يجب أن تبقى ملكيتها ملكية عامة للمجتمع ، مع إتاحتها للأفراد والشركات للاستثمار في مجالات التنمية المختلفة لمدّة محدّدة تبلغ عادة مدّة دورة حياة المشاريع المقامة عليها ، وبشروط عادلة ومتوازنة ، ثم يسترجع المجتمع هذه الأرض بعد انتهاء مدة الانتفاع بها ليعاد استخدامها مرة أخرى إما لنفس الأنشطة أو لأنشطة أخرى . ومع بقاء الأرض ملكا

للمجتمع يسهل على الأجهزة التخطيطية إعادة تخطيطها وإعادة استخدامها بما يتفق مع النمو الحضري والعمراني ومتطلبات التنمية ، والتي تختلف من حقبة إلى أخرى حسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المستجدة.

- بقاء الأرض ملكية عامة يعني حمايتها من أن تكون "سلعة" من سلع السوق والتي قد تستخدم كوسيلة من وسائل المضاربة والتربح السريع ، بما لذلك من آثار سلبية على مسارات التنمية . ومثل هذا "التحييد" للأرض يساعد كثيرا على استقرار السوق ، وتفادى الارتفاعات المفتعلة وغير المبررة في أسعارها.

- الملكية العامة للأرض تعطى الدولة سلطة إشرافية أكبر عليها ، وتحد من استخدامها في أغراض غير المخصّصة لها ، وفى أنشطة قد لا تتفق مع متطلبات التنمية على المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلى ، ونحد أيضا مما تسفر عنه ممارسات القطاع الخاص من سلبيات . كما تحد من دخول المستثمرين غير الجادين – والذين ليست لهم أهداف طويلة المدى في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني – في مجال العمل في مصر .

- احتفاظ المجتمع بملكية الأرض في محاور التنمية الجديدة يتفق مع النظم التي تستخدم حديثا في تمويل وإنشاء المرافق العامة القومية والمحلية مثل الـ PPP وغيرها ، والتي تسمح للقطاع الخاص الاستثماري بإقامة هذه المشروعات وتشغيلها لمدة محددة ثم تعاد ملكيتها للدولة بعد انتهاء هذه المدّة .

- إبقاء الأرض ملكاً للدولة وعدم إتاحة ملكيتها للأجانب والشركات الدولية المتعدّدة الجنسيات يتفق مع ضروريات الأمن القومي ، ويضمن عدم استخدامها في أغراض قد تتعارض مع مصالح الوطن العليا في الحاضر والمستقبل ، خصوصا في مناطق ذات طبيعة أمنية خاصة مثل شبه جزيرة سيناء .

إن حق ملكية الأفراد والشركات للأرض قد كفله الدستور ونظّمته القوانين ، كما أن حق حيازة الأرض والانتفاع بها مع بقاء ملكيتها ملكية عامة يتفق أيضاً مع الدستور ونظّمه القانون المدني . ويجب التوسع في هذا النوع من الحيازة ، ذلك لأنه أكثر مواءمة لأنماط التنمية في الحيز الجديد ، ويمكن معه تحقيق توازن حقيقي بين مصلحة المجتمع من ناحية ومصلحة المستثمر من ناحية أخرى.

(٣) الهيكل التنظيمي لإدارة التنمية:

سبق أن ذكر ، أن إدارة التنمية تركت للوزارات والهيئات المختلفة لكي تقوم كل منها بتنفيذ خططها القطاعية ، كل في مجال تخصصها ، دون أن يجمعها مخطط قومي شامل ، مما أدى إلى بعثرة خطط التنمية في مسالك شتى ، والتي لم تساعد في النهاية على حل مشاكل مصر ، بل إلى تفاقمها . ومن ذلك يتضح أهمية وضرورة وجود نظام مؤسسي موّحد يقوم بإعداد مخططات التنمية والإشراف على تنفيذها ؛ يضم كل الأطراف المعنية بالتنمية بكل مستوياتها : القومية والإقليمية والمحلية .

كما سبق أن ذكر ، أن الاتجاه التقليدي في إدارة الدولة – بما فيها إدارة التنمية – كان يميل إلى جانب المركزية : مركزية السلطة ممثلة في مؤسسة حاكمة ، ومركزية المكان ممثلة في موقع حاكم . ولكن مع التطور التاريخي الذي تسير فيه مصر الآن ، يتجه مؤشر الإدارة نحو الجانب الآخر ؛ أي إلى جانب اللامركزية المتمثلة في عنصرين أساسيين : أولهما اللامركزية الإقليمية ، أي تعدد مراكز السلطة مكانياً ، ليصبح كل مركز منها مسئولاً عن إدارة الإقليم الذي يقع فيه وثانيهما اتساع نطاق السلطة من نخبة محدودة حاكمة إلى المجتمع بأكمله . وأصبحت المشاركة الشعبية الفعّالة هي السمة الرئيسة لإدارة الدولة الحديثة .

أما في مجال التنمية ، فإن النية تتجه إلى تجميع الجهود لكي تسير جميعها في مسار واحد للوصول إلى هدف محدّد واحد ، هو تحقيق التنمية القومية الشاملة حسب مخطط قومي شامل . ويتطلب ذلك وضع كل الأنشطة التنموية المتعدّدة في نظام مؤسسي واحد ، تحت إشراف جهة سيادية تقوم بالتنسيق بين هذه النشاطات ، حتى يعمل جميع شركاء التنمية في منظومة واحدة متكاملة .

ومن المقترح أن يشتمل النظام المؤسسي لإدارة التنمية على المؤسسات الآتية:

١ - الجهة السيادية المشرفة على إدارة التنمية : المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية:

يقع هذا المجلس على قمة نظام إدارة التنمية ، ويتشكلبرئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء ورؤساء الهيئات المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية واستخدامات أراضي الدولة وبعض الخبراء في هذه المجالات . وتكون من مهامه ما يلي:

- التصديق على الرؤى والأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة علي كامل المسطح الجغرافي المصري بحيزيه المأهول وغير المأهول .

- الإشراف علي إعداد وتنفيذ المخطط القومي للتنمية الشاملة .
- اعتماد وإقرار المخطط القومي ، وكذلك المخططات الإقليمية والمحلية (المدن والقرى والمجتمعات الجديدة) التي يتم إعدادها في إطار المخطط القومي .
- متابعة تنفيذ خطط التنمية . وتقييم الأداء في نهاية كل مرحلة منها . واعتماد التعديلات المطلوبة في خطة المرحلة التالية حسب نتائج التقييم ، ووفق المتغيرات الاقتصادية والمجتمعية المستجدة .
- اعتماد وإقرار المشروعات الكبرى، وكذلك الشروط البنائية واشتراطات التنسيق الحضاري .
- وضع السياسات الخاصة بإدارة الدولة للموارد الأرضية .
- وضع الأسس لتخصيص أراضى الدولة في الحيز الجديد والقديم واستخداماتها وتسعيرها.
- اعتماد التخصيصات المطلوبة للوزارات وشركات الاستثمار .
- وضع مشروعات القوانين واعتماد اللوائح الخاصة بالتنمية في كل مجالاتها : الاقتصادية والعمرانية واستخدامات الأراضي .

هذا ويمكن تطوير "المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية" الحالي ، الذي يعني فقط بالتنمية العمرانية ، ليكون "المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية" لكى يعنى بكل مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والمكانية والعمرانية .

ويكون للمجلس أمانته الفنية التي يشترك فيها كل من : الجهة المعنية بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، والهيئة العامة للتخطيط العمراني ، والمركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي

وتكون مهام الأمانة الفنية تنفيذ السياسات التي يقرها المجلس الأعلى ، والقيام بدراسة وإعداد كل المهام التي تتطلب اعتماد وتصديق المجلس عليها والموضحة عاليه .

٢ - الجهة المعنية بإدارة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية:

من المقترح أن يقوم بإدارة التنمية في المجال الاقتصاديوالاجتماعي : وزارة التخطيط ممثّلة في معهد التخطيط القومي . ويقوم هذا المعهد بإعداد خطط التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية بالاشتراك مع الوزارات والهيئات المعنية . ويعمل بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمجلس الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة تحت إشراف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

٣ - الجهة المعنية بالتخطيط المكاني والعمراني:

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية بإعداد المخطط القومي الشامل بالتعاون مع الوزارات المعنية بالتنمية العمرانية وبالاشتراك مع الجهة المعنية بالتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية في التوطين المكاني لهذه النشاطات التنموية ، وما تتطلبه من بنية أساسية وخدمات ومستقرات بشرية . وكذلك بالتعاون مع المركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي في تحديد الأراضي الصالحة للأنشطة التنموية في كل مجال من مجالاتها .

٤ - الجهة المعنية بإدارة الأراضي:

يقوم المركز الوطني لتخطيط استخدامات الدولة بالمهام الخاصة بتخصيص واستخدامات الأراضي والإشراف عليها كما سبق توضيحه . ويقوم بجانب هذه المهام بإمداد كل من : الجهة المعنية بالتخطيط الاقتصاديوالاجتماعي والجهة المعنية بالتخطيط العمراني والمكاني بما تحتاجانه من بيانات خاصة بالأراضي الصالحة للاستخدامات المختلفة ، والطبيعة الإيكولوجية والبيئية لهذه الأراضي ، وكذلك طبيعة التربة بها .

والمؤسسات الثلاث الخاصة بالتنمية : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتنمية العمرانية والمكانية ، وإدارة تخصيص واستخدامات الأراضي - سوف تعمل بتعاون كامل فيما بينها ، وتحت إشراف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، وستقوم بتنفيذ السياسات والأطر العامة التي يضعها المجلس . ولكن هذه المؤسسات هي مؤسسات مركزية ، وعند الأخذ بنظام الأقاليم سوف يكون لكل منها فرعها في كل إقليم لكي يعمل بالتعاون مع الإدارات الأخرى في نطاق الإقليم .

ويوضح الشكل (٧/٣) النظام المؤسسي لإدارة التنمية والذي يشكل شركاء التنمية وعلاقات العمل بينهم . أما أشكال (٨/٣) و(٩/٣) و(١٠/٣) و(١١/٣) فتبين الجهات المنوط بها إعداد المخطط الاستراتيجي القومي والتخطيط الإقليمي والتخطيط العام للمحافظات وتخطيط الإدارات المحلية (المدن و القرى) علي التوالي . كما تبين علاقات العمل بينها في إعداد هذه المخططات

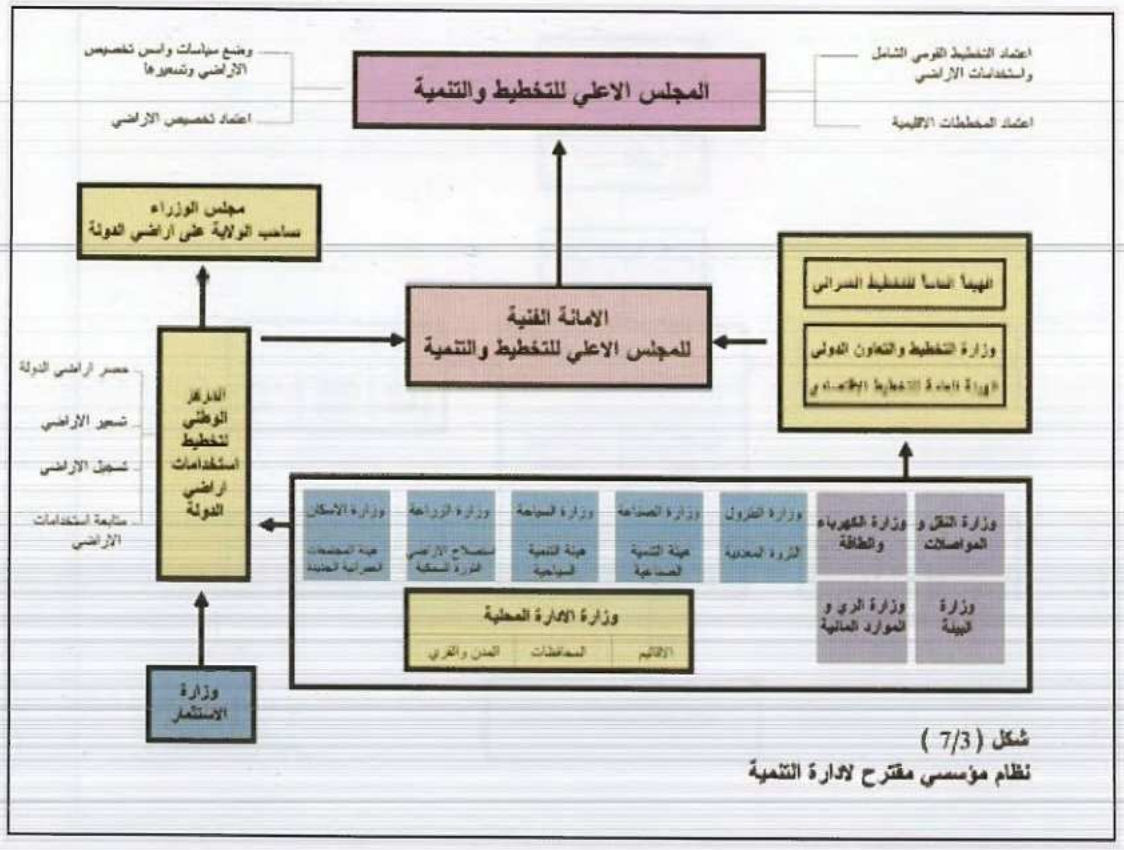

شكل (7/3)
نظام مؤسسي مقترح لادارة التنمية

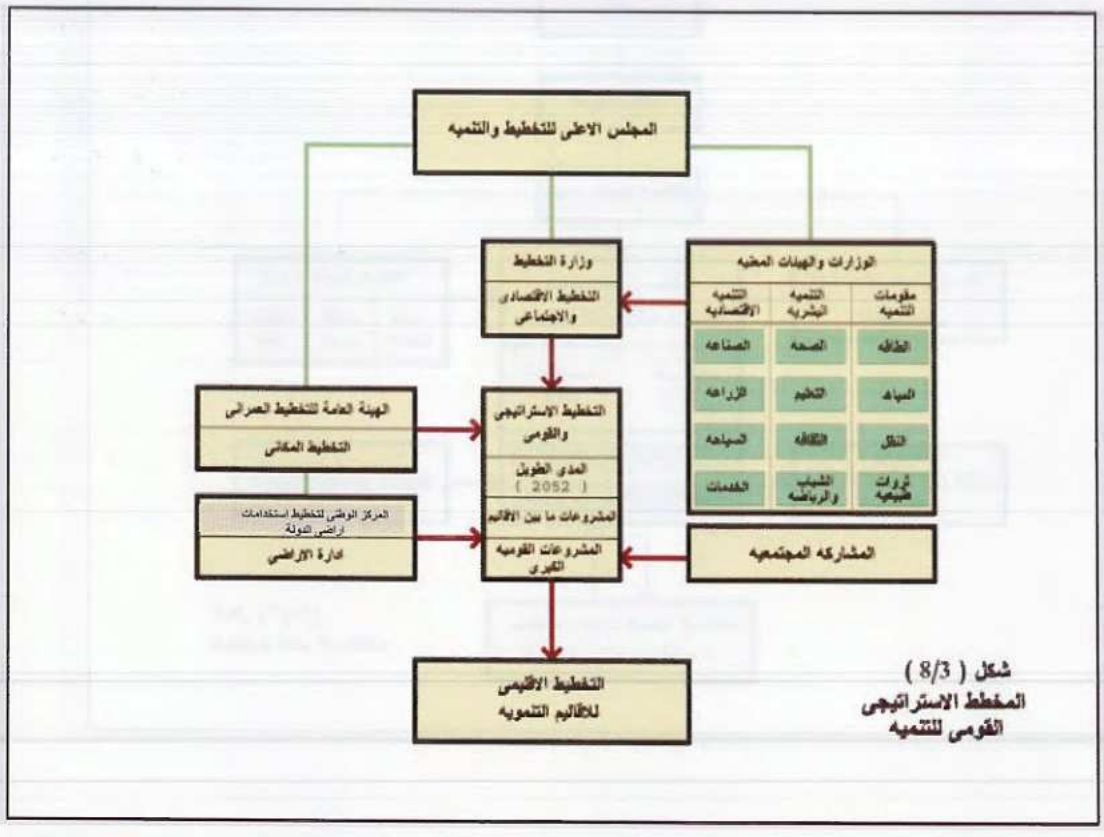

شكل (8/3)
المخطط الاستراتيجى القومى للتنميه

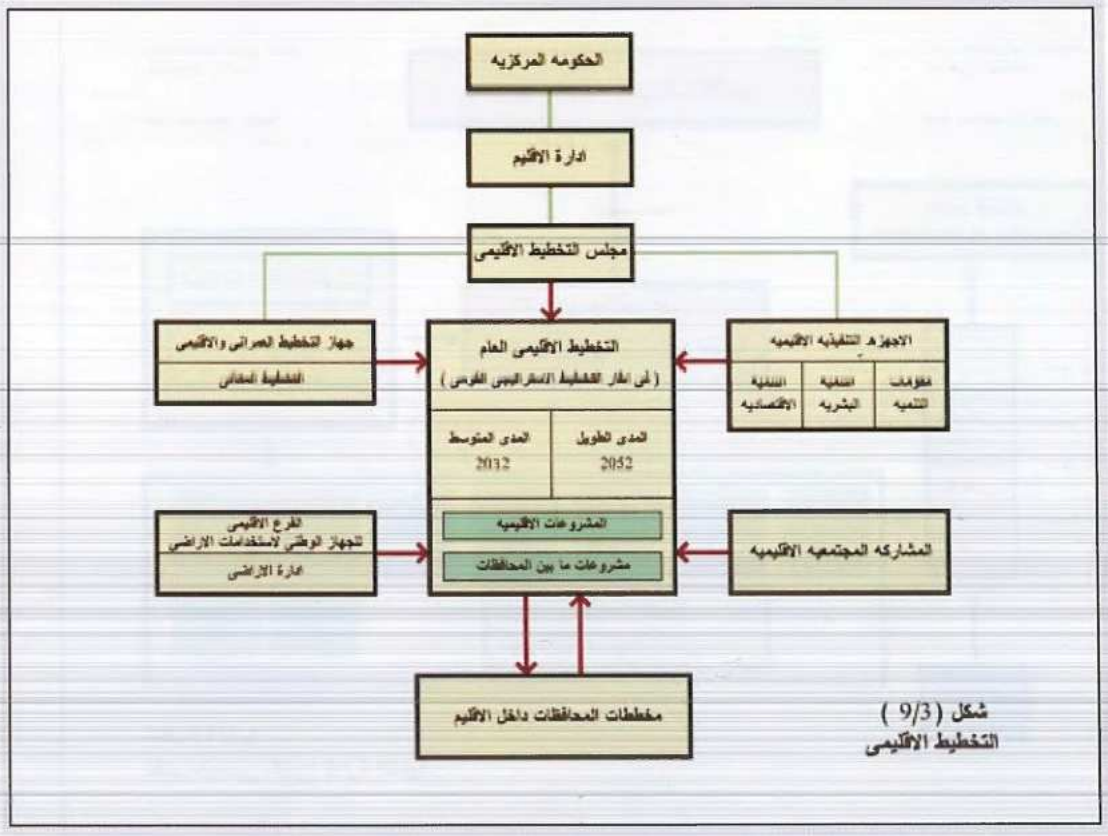

شكل (9/3)
التخطيط الاقليمى

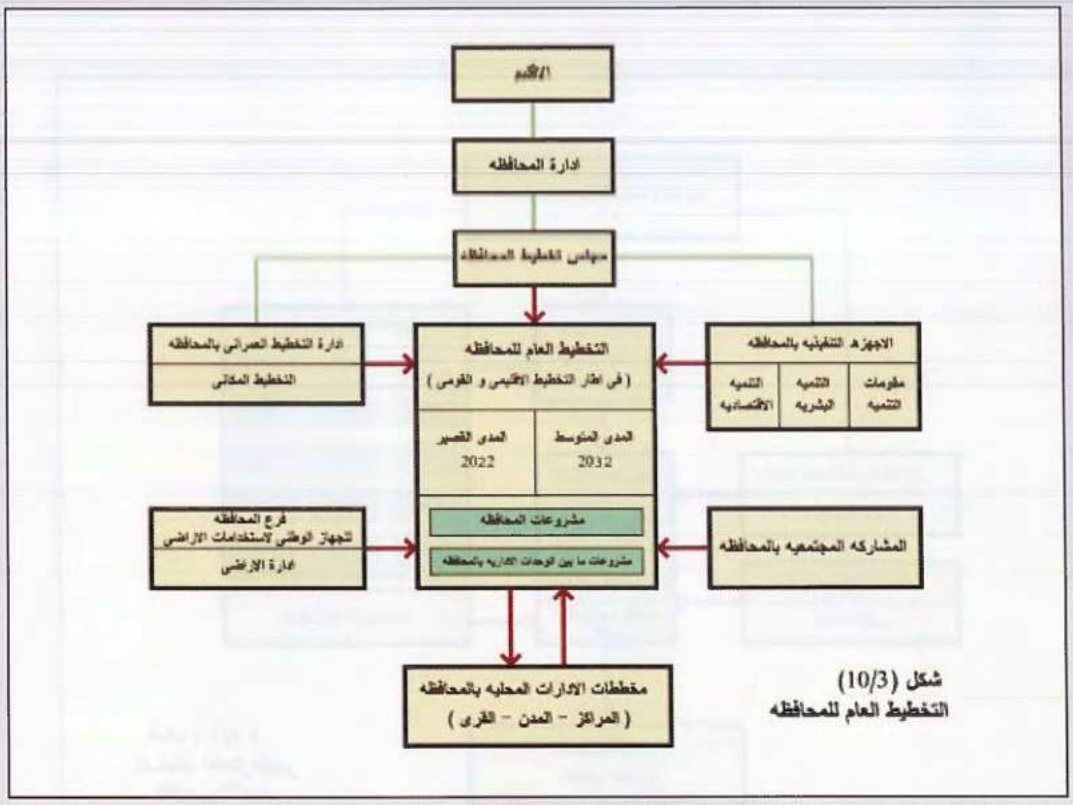

شكل (10/3)
التخطيط العام للمحافظه

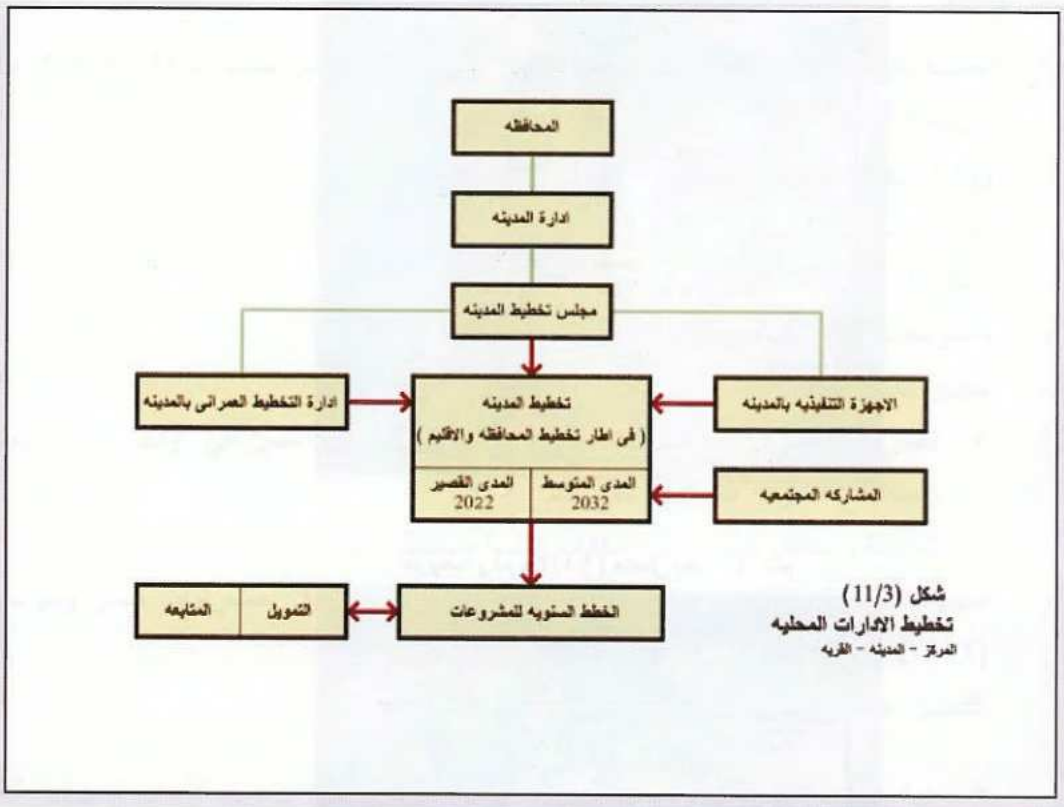

شكل (11/3)
تخطيط الادارات المحليه
المركز - المدينه - القريه

خريطة رقم (٢٠/٣) مصر اليوم ٢٠١٣

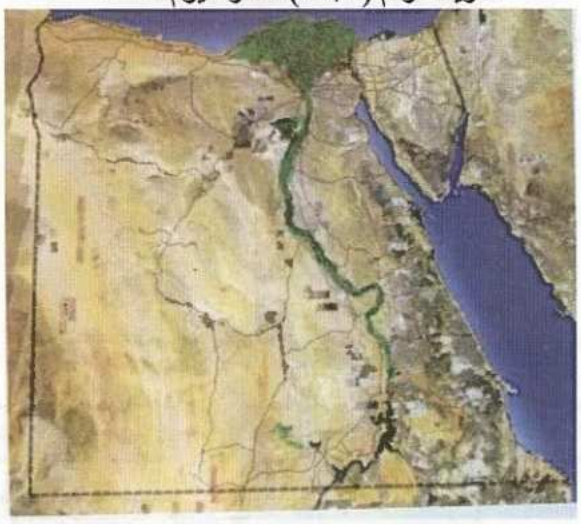

خريطة رقم (٢١/٣) مصر بعد ٤٠ عام

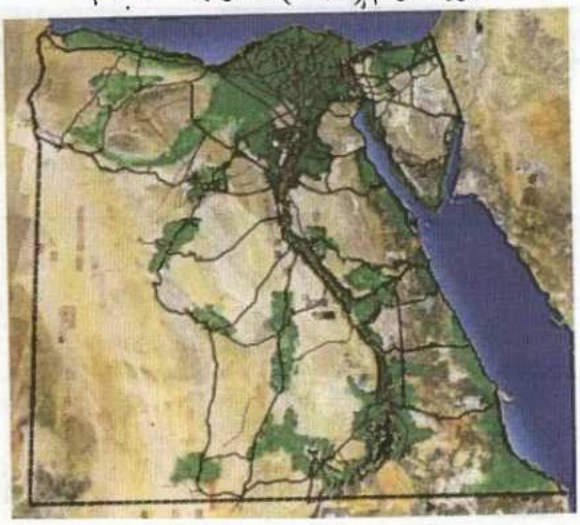

خريطة رقم (٢٢/٣)مصر في القرن ٢٢

المراجع:

١ - الخطة القومية لمضاعفة الدخل : إطار إستراتيجي لفترة عشر سنوات (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) - (يونيه ٢٠١٢)
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

٢ - الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ - (٢٠١٢)
مركز الدراسات المستقبلية بمركز معلومات مجلس الوزراء

٣ - مجموعة دراسات مشروع "مصر ٢٠٢٠" - (٢٠٠٠)
منتدى العالم الثالث

- العمران المصري : رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ .
- السياحة ومستقبل مصر : بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر .

٤ - مجموعة دراسات الانتشار السكاني وتعمير الحيز غير المأهول في صحراوات مصر وسواحلها - (٢٠١٢)
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - وزارة البحث العلمي

- دراسة خصائص الأقاليم البيئية المختلفة خارج الوادي والدلتا وتحديد الأنماط العمرانية التنموية الملائمة لها .
- دراسة نظم التخطيط العمراني في البيئة الصحراوية والساحلية .
- دراسة التصميم المعماري المناسب للبيئة والساحلية .
- دراسة مواد البناء ونظم الإنشاء في المناطق الصحراوية والساحلية حسب نوعية خامات المواد المتاحة وطبيعة التربة في موقع البناء .
- الأساليب الملائمة للتغذية بالمياه والصرف الصحي في المستقرات الجديدة .
- دراسة وسائل النقل والمواصلات في محاور التنمية الجديدة .
- المصادر المائية اللازمة للتنمية بمجالاتها المختلفة في الصحراوات والسواحل .
- دراسة إمكانية توفير الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) .
- دراسة الزراعات والمحاصيل والأعشاب التي يمكن تنميتها في المناطق الصحراوية والساحلية .
- دراسة الصناعات التي يمكن توطينها في محاور التنمية الجديدة والتقنيات الملائمة لها .

- دراسة الشرائح السكانية المستهدفة للانتقال للمناطق الجديدة وتهيئتها اجتماعياً وثقافياً لحياتها الجديدة في هذه المناطق .
- أنماط التنمية الاقتصادية الملائمة التي يمكن إتباعها في التنمية الصحراوية ووضع المقاييس التي يمكن على أساسها تحديد أولويات تنمية الأقاليم وكذلك الأنماط الإدارية الملائمة لإدارة الأقاليم الجديدة .

٥ – الأوراق البحثية التي تقدم بها أعضاء اللجنة الاستشارية العليا للمخطط الاستراتيجي القومي وأعضاء مجموعات الدراسة .

٦ – خطط المشروعات المستقبلية للوزارات والهيئات المعنية بالتنمية وهي وزارة الموارد المائية والري – وزارة الكهرباء والطاقة –وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي –وزارة الصناعة والتجارة –وزارة النقل والمواصلات – وزارة السياحة –وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية –وزارة الإدارة المحلية –المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة .

بيان حقوق الطباعة والنشر

كافة حقوق النشر الخاصة بهذه الوثائق محفوظة لوزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (MHUC) متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) وسيتم مواجهة اي استخدام او توزيع غير مصرح به بالاجراءات القانونية.

بيان التعاون

تم إعداد هذا الكتاب بالتنسيق بين وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (MHUC) متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) والبرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP)

تم التصميم و الطباعة بواسطة
جرافيكا سنتر للدعايا و الاعلان
٣٣٣٧٩٨٤٠

المخطط الإستراتيجي القومي للتنمية العمرانية

التنمية المكانية المتوازنة
Participatory National
Regional & Governorate Strategic Planning
For Balanced Spatial Development
(SpaD)

الهيئة العامة للتخطيط العمراني
General Organization
For Physical Planning
GOPP

١ش اسماعيل اباظة - القصر العيني١١٥١٦ القاهرة - جمهورية مصر العربية

ت :٢٠٢٢٧٩٢١٥٢٠\٢١\١٤\١٧

ف : ٢٠٢٧٩٢١٥١٢

info@gopp.gov.eg

www.gopp.gov.eg